منتدى الإصلاح العربي

ورشـــة عمل

مـــتـــابـــعـــة

مؤتمر "دور الشباب في الإصلاح والتحديث"

يومي 15 – 16 سبتمبر 2005

مسودة أولية

مقدمة

انطلاقًا من أهمية التواصل مع ما جاء في وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر قضايا الإصلاح العربي "الرؤية والتنفيذ" الذي نظمته مكتبة الإسكندرية في مارس **2004**، واستمرارا لجهود منتدى الإصلاح العربي في متابعة وتنشيط برامج الإصلاح والتحديث، وبالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ورابطة قمة عمالة الشباب وجمعية نهضة المحروسة باعتبارها منظمات مجتمع مدني تهتم بقضايا الشباب تمت مبادرة تنظيم مؤتمر عن دور الشباب في الإصلاح والتحديث في الفترة من **22 – 24** فبراير **2005**.

وتعود أهمية هذه المبادرة إلى حرص منتدى الإصلاح العربي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى على ضرورة أن يكون هناك دور مشارك للشباب في عملية الإصلاح والتغيير، لما يتميز به الشباب من حيوية وحماس وقدرة على التجديد والإبداع من جهة، ولأن ثمار الإصلاح المستقبلية سيجنيها ويستفيد منها الشباب من جهة ثانية، ويزيد من أهمية الأمر ما يشير إليه الواقع من افتقاد الشباب لفترة طويلة للبرامج التي تساعد على إعداده أو إعطائه الفرص التي تتناسب مع إمكاناته وقدراته وطموحاته في بناء مستقبل الوطن، وتوسيع نطاق الخيارات أمامه، وتمكينه من تجاوز القيود التي تحول دون قدرته على المبادرة والإنجاز، وتحمل مسئولية المشاركة، وهو النهج الذي يسعى منتدى الإصلاح العربي للوصول إليه من خلال مشاركة الشباب أنفسهم في إعداد المؤتمر وتحديد مخرجاته التي تتفق مع تصوراتهم وأحلامهم للمشاركة في عملية الإصلاح والتغيير.

ويشير التاريخ الإنساني بكل انجازاته العلمية والفكرية إلى الإمكانيات غير المحدودة للشباب ويدلل على ذلك حصول علماء مثل أينشتاين وهايزنبرج وواطسون على جوائز نوبل بسبب انجازاتهم وهم لازالوا في عمر لا تزيد عن **26** عامًا.

والشباب المصري لديه كل القدرات مثله مثل كل شباب العالم وأنه يمتلك الكثير والذي يمكن أن يقدمه لوطنه إذا ما أعطي القدر الكافي من الثقة والحرية، وهو ما نأمل أن يشكل حجر الزاوية في تعامل جديد مع الشباب يقوم على تأسيس وتنظيم المشاركة الفعالة للشباب في عمليات التغيير والتحديث وصناعة المستقبل وتقديم الرؤية وتحقيق الحلم، خاصة وأن عملية الإصلاح عملية مستمرة لا ترتهن فقط بحاجتنا الملحة للتغيير والإصلاح ولكن أيضا لمواكبة

التحديث والتطور الدائم الذي يشهده العالم، والذي يشكل مجتمعنا جزء منه، ولذلك من الضروري أن يصبح مجتمعنا المصري في قلبه وليس على هامشه.

أن طبيعة التقدم تتطلب مراجعة الذات والاستمرار في استقراء الواقع المتغير واستشراف المستقبل، وإعادة تحديد الأهداف والسياسات، وهى مهام وواجبات مستمرة ومطلوبة في كل وقت. والتاريخ يؤكد دائما أن كثيرًا من الأحلام في نهاية القرن التاسع عشر تحققت حيث انطلقت الطائرات عبر الأطلنطي ووصل الإنسان إلى سطح القمر، واستطاعت الكثير من الدول مثل كوريا والصين وسنغافورة والهند أن تتجاوز واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي وان تصبح من الدول الصناعية الكبرى وتحقق إنجازات كبرى في مجالات كثيرة منها البرمجيات والزراعة وزيادة معدلات النمو، ومواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية، وهذه الانجازات والتحولات قام الشباب بدور كبير ومباشر في تحقيقها.

أن قدرة الشباب على تحويل الأحلام إلى حقائق وانجازات على ارض الواقع تتطلب أن نمهد ونيسر للشباب السبل لانطلاق هذه القدرات ورفع كل القيود والمعوقات، وان ندعم بناء الآليات التي تساعده على العمل والانجاز وتبادل الخبرة والتعاون المشترك مثل بناء الشبكات والروابط المختلفة وتقوية الصلات بين الشباب بعضهم البعض وبين المجتمع خاصة على المستوى المحلى، وكذلك تبنى ودعم المشروعات والتجارب والدراسات التي يقدمها الشباب والتي تعمل على تجاوز مشكلات الواقع وتقديم الحلول لمواجهتها.

أن مشاركة الشباب في عملية الإصلاح والتحديث يدعم مسئوليته عن نجاحها وتواصلها، ويرجح إمكانيات هذا النجاح، إن النخب التقليدية أو القائمة لا تمتلك نفس الحيوية والقدرة على التطوير أو تبنى الأفكار الجديدة مقارنة بما يمتلكه الشباب من قدرات، والذين هم بحكم السن أكثر الشرائح العمرية والمجتمعية تأثرا وتفاعلا مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية على كافة الأصعدة والمستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

ويسعى مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث إلى إدماج الشباب في قضية الإصلاح بشكل مباشر وتحفيزهم على المشاركة في إبداء الرأي والوصول إلى مشروعات محددة قابلة للتنفيذ يمكنهم من خلالها طرح رؤيتهم للإصلاح، ونقلها إلى حيز التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، والسعي لتجسيد مفهوم المشاركة وتحمل المسئولية بعيدا عن الأفكار المجردة والنظرية، بما

يحقق خروج الشباب من موقع المتفرج إلى موقع المشارك في العمل وتطوير نوعية الحياة في هذا المجتمع.

إن المنهج العملي الذي يستهدفه المؤتمر ويسعى إليه هو محاولة جادة لتغيير نمط التعامل مع الشباب، وتجاوز الأنماط التقليدية بداية بالنمط التعبوي، الذي كان أقرب إلى سياسات الحشد حول أهداف معينة أو سياسات محددة، يتم فيها التعامل معهم باعتبارهم مادة خام، أو موضوع يمكن صياغته أو إعادة تشكيله دون النظر لاهتماماتهم أو أرائهم أو مواقفهم، والتي تمثل قيمة مضافة ويصعب ألا تكون محل نظر واعتبار، ثم النمط الاحتفالي الذي يستدعى مجموعات الشباب لإبراز صورة أو مظهر معين تتعلق بمناخ معين يجري الاهتمام به والتركيز عليه بصرف النظر عن صلته الحقيقية بالواقع، وكذلك النمط الثالث من تلك الأنماط التقليدية الذي يتم من خلاله التعامل مع الشباب باعتبارهم فئة متذمرة ناقمة، ويركز هذا النمط على انتقاد الشباب بشكل دائم تحت دعوى عدم قدرته على تحمل المسئولية، وبالتالي لابد من ممارسة القوامة والوصاية عليه باعتباره يفتقر إلى القدرة على التعامل مع الواقع أو التفكير أو الإبداع والابتكار.

وتؤدى هذه الأنماط في التعامل مع الشباب في معظم الأحيان إلى انسحاب الشباب من الاندماج في الواقع وضعف مشاركته في مختلف جوانب الحياة وخاصة السياسية منها، بل وميله إلى ممارسة كل أساليب الاحتجاج، والتي تصل أحيانا إلى اشتقاق بنية لغوية خاصة به تعبيرا عن تمرده ورفضه والذي يترتب عليه نتائج أخرى مثل حالات التصادم أو الإحباط أو الهجرة والسفر والقطيعة مع المجتمع.

لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها قام منتدى الإصلاح العربي من خلال اهتماماته الرئيسية وطريقته في التعامل مع قضية الإصلاح والتحديث مع بعض الشباب من الهيئات المهتمة بقضايا الشباب والإصلاح والتحديث من منظمات المجتمع المدني المصري، مثل منتدى حوار الثقافات في الهيئة القبطية الإنجيلية، ورابطة قمة عمالة الشباب، وجمعية نهضة المحروسة إلى جانب عدد من الشباب النشط في قصور الثقافة والجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات الإعلامية للتفكير في الكيفية التي يمكن أن يصبح من خلالها الشباب المصري مساهمًا وفاعلاً في قضية الإصلاح، خاصة وان المجموعة التي وجهت لها الدعوة تمثل مواقع مختلفة وتخصصات متباينة وسياقات ثقافية متعددة، سوف تنعكس بالضرورة فيما يحملوه من رؤى وآراء متنوعة سيتم الحوار حولها وبحيث يمكن في نهاية المؤتمر التوصل إلى مشروعات وأفكار قابلة للتطبيق في الواقع على نحو يسهم في

تغيير نمط التعامل مع الشباب من نمط تقليدي إلى نمط حديث يسمح لهم بالتعامل مباشرة مع قضية الإصلاح، وبطريقة تدعم رؤية منتدى الإصلاح العربي في حفز الشباب للمشاركة وتحمل المسئولية خاصة في عملية الإصلاح والتحديث.

ومن هذا المنطلق سعى مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث للتركيز على مجموعة توجهات ومنطلقات جوهرية في تناول قضايا الإصلاح العربي.

1. التعامل مع قضية الإصلاح من خلال تراكم الخبرات والتجارب وعدم البدء من نقطة الصفر والتي تهمل كل ما تم انجازه سابقا، أو ذلك الذي لم يأخذ مساره للتحقق الفعلي، وهو ما يعنى ضرورة الاستفادة من كل الخبرات والمبادرات المحلية والعربية والدولية في هذا الإطار.
2. مبادرات الإصلاح والتحديث رغم تفاعلها مع كل الخبرات والمبادرات الإنسانية واتصالها بها، إلا أنها يجب أن تكون نابعة من الداخل، بمعنى أن تكون استجابة لاحتياجات التطور والنهضة والتنمية في مجتمعاتنا.
3. الإصلاح والتحديث يرتبط الآن بمؤشرات محددة أصبحت ذات معايير دولية، تتأثر ببعضها ويمكن متابعتها وقياسها، للوقوف على مدى التقدم فيها ومدى ارتباطها بجهود الإصلاح والتحديث على المستويين المحلى والإقليمي والعالمي.
4. نجاح عملية الإصلاح يرتبط بسيادة ثقافة جديدة تتضمن منظومة من القيم الداعمة لعملية التحول الديمقراطي ونجاح عملية التحديث يأتي في مقدمتها إرساء القيم والممارسات المرتبطة بالعمل الجماعي في مواجهة النزعات الفردية، واحترام حقوق الإنسان في مقابل إهدار الحريات، واعتماد مبدأ الجدارة والكفاءة والقدرة على الانجاز في مقابل الوساطة والتمييز، والتفكير العلمي في مقابل التفكير الخرافي، والجودة وزيادة القدرة التنافسية في مقابل الاحتكار والانغلاق، والفهم والتعلم في مقابل الحفظ والتلقين، والشفافية والعلانية في مقابل الفساد وحجب تداول المعلومات، والتسامح والتعددية في مقابل التعصب وانغلاق الفكر وعدم قبول التنوع والاختلاف.

إن تأكيد المفاهيم السابق الإشارة إليها يمهد الطريق نحو توفير شروط ضرورية للإصلاح، منها تحديث الثقافة السائدة والتي تحدد أنماط وطرق التفكير والسلوك والعادات والتقاليد والنظم،

والتي تعد بمثابة حجر الزاوية في استنهاض وتطوير جهود الإصلاح في باقي مجالات الإصلاح الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كذلك فإن الاهتمام بالمعرفة وتراكمها وإنتاجها له دور هام في الإصلاح والتحديث، حيث انه على عكس ما هو سائد في كثير من المجتمعات من اعتقاد بأن من تتوافر له الثروة يكون هو صاحب النفوذ والقوة، أصبح الآن امتلاك المعرفة والإمساك بأسرارها والقدرة على إنتاجها وتجديدها وتوظيفها واستخدامها تعتبر في كثير من الأحيان هي مصدر الثروة والقوة في هذا العصر.

كما أن نجاح عملية الإصلاح يرتبط ارتباطا مباشرا بأوضاع المجتمع المدني، فكلما كان المجتمع المدني قويا ومستقلا كانت مؤسساته قادرة على الدعوة والمساهمة في عملية الإصلاح وضمان نجاحها، حيث أنها الأجدر بالترويج والنشر لمفاهيم مثل الحكم الصالح أو الرشيد، وتداول السلطة، كما أنها الأكثر قدرة على المبادرة لتطبيق مبادئ الشفافية بحكم كونها كيانات مستقلة مسئولة مباشرة أمام أعضائها الذين هم جزء من المجتمع، ولذلك فإن الاهتمام بتقوية واستقلالية المجتمع المدني ومؤسساته يساعد بشكل من الأشكال في أحداث التغيير والتحديث.

مع العلم بأن كل التوجهات السابق الإشارة إليها تتعلق بالأهمية القصوى لمشاركة الشباب، تلك المشاركة التي تستند إلى مبادرات الشباب أنفسهم واختبار قدرتهم على تحويل رؤاهم في التغيير إلى واقع ملموس قادرين على نقده وتقيمه وتطويره ولذلك اهتم المؤتمر بإتاحة الفرصة للعمل والحوار على عدة محاور تشكل الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح وهى:

المحور السياسي: والذي يركز على المشاركة والثقافة والتنشئة السياسية للشباب في مصر، من خلال الحوار حول أساليب دعم حرية الرأي والتعبير السلمي عن المطالب، وإلى أي حد يمكن تأسيس أنظمة حكم على أساس الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية، ومشكلات تمكين وتقوية مؤسسات المجتمع، وتحديث المؤسسات السياسية، وضمان الحريات المدنية والسياسية كحرية الرأي والتعبير وحق الاختلاف وقبول الآخر.

المحور الاقتصادي: ويتناول تحديات التنمية الاقتصادية في مصر وفرص الإصلاح وموقع مبادرات الشباب فيها، من خلال الحوار عن كيفية إسهام الشباب في العملية الاقتصادية، في إطار المشروع

الحر واهتمام الشباب به، والفرص الاقتصادية القائمة وكيف يستطيع الشباب أن يرتقى بمهاراته وكفاءاته ويتعامل مع متطلبات سوق العمل.

المحور الاجتماعي: ويتناول فرص التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، ومختلف القضايا المرتبطة بدعم جهود بناء رأس المال الاجتماعي، وأنماط التعاون بين منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال في هذا المجال، كذلك أهمية بناء مجتمع المعرفة كأحد شروط تنمية رأس المال البشرى والتحديات التي تواجه المجتمع المصري فئ هذا المجال والمبادرات التي تحاول تجاوز العقبات للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

المحور الثقافي: ويتحدث عن الفرص والتحديات الموجودة أمام إسهامات الشباب المصري في عملية التجديد الثقافي والتي تشكل شرطا لازما لعملية الإصلاح والتحديث من خلال الحوار حول كيف يمكن تحديث الخطابات السائدة في مصر وفي المنطقة العربية.

وقد شملت مناقشات المؤتمر كل هذه القضايا عبر المحاور المختلفة استنادا إلى الأوراق الأساسية والتي قدمت للمؤتمر، والتي انتهت من خلال المناقشات إلى العديد من الاستخلاصات والمقترحات لعدد من المشروعات القابلة للتنفيذ، والتي تغطى المحاور المختلفة وتتنوع بين أبحاث أو دراسات أو مشروعات تسويق وأفكار ومشروعات توعية ونشر للقيم الجديدة، نهاية ببعض المشروعات ذات الطابع التجريبي في التعامل مع مشكلة محددة، وكلها تقدم نموذجا على قدرة الشباب المصري على تقديم الأفكار والمقترحات والتفاعل الحي مع مشكلاته، كما أنها تعتبر ترجمة فعلية لأهداف منتدى الإصلاح العربي في دعم مشاركة الشباب من خلال عدد من المشروعات وتنفيذها من خلال الشباب أنفسهم كنموذج لنمط جديد في التعامل مع الشباب يقوم على الثقة والحرية.

المحور الاقتصادي

المحور الاقتصادي

الشباب والتنمية الاقتصادية

يثير موضوع دور الشباب في الإصلاح والتحديث بعض التحديات حول جوانب مختلفة، منها الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لما تمثله من عنصر هام يؤثر على الكثير من الجهود الإصلاحية و التحديثية، وذلك لأن العنصر الاقتصادي تتزايد أهميته بسبب تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض معدلات النمو وتناقص نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض المشاركة في التجارة الدولية وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وانتشار الفقر وارتفاع نسب البطالة خاصةً بين الشباب والنساء.

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام **2004**، تحتل مصر المرتبة رقم **108** بين **175** دولة فيما يتعلق بمعدلات التنمية و ارتفاع معدل البطالة. ورغم الجهود التي بذلت في مصر على مدار عقود، ومازالت تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا إنها لم تنجح بشكل كامل في تحقيق نتائج ملموسة تحدث تغييراً حقيقياً في مستوى معيشة المواطن المصري لأسباب كثيرة، منها أن بعض الحلول لهذه المشاكل الاقتصادية كان التعامل معها على المدى القصير، وذلك بالرغم من أن التنمية الاقتصادية يجب التعامل معها على أنها عملية طويلة الأجل وتؤثر على النمو، وتتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد لتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع، ويمكن تحديدها من خلال مؤشرات معينة: مثل عدد الوظائف المتاحة وتوزيع الثروات ومستوى المعيشة المتاح للمواطن. كما أن مشاركة الشباب في مسيرة التنمية الاقتصادية يعتبر ضعيفا أو معدوما كما أن مشاركتهم في صنع ووضع الحلول الاقتصادية تعتبر أيضا معدومة، يضاف إلى ذلك اعتبار أن توفير الوظائف وتوزيع الثروات يعتبران من أهم العوامل التي تؤثر في المجتمع وتؤدي إذا ما تم الاهتمام بهم إلى تحسين مستوى المعيشة. وذلك على اعتبار أنهما من أكثر المشكلات التي يعاني منها الشباب المصري. ولذلك يجب التركيز عليها وبصفة خاصة أن المجتمع المصري أصبح الآن يوجه جهوداً كبيرة لمواجهة البطالة وتوفير المزيد من فرص العمل إلا أنه وحتى الآن توجد الكثير من التحديات في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

يعتبر كثير من خبراء التنمية أن التنمية الاقتصادية من أهم العناصر الأساسية التي تؤثر في كافة جهود الإصلاح والذي يجب أن يبدأ منها من خلال معالجة المشكلات الاقتصادية الملحة

وفي مقدمتها ضرورة التعامل مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتناقص نصيب الفرد من الدخل القومي وغيرها من المشكلات الاقتصادية الملحة والتي تحتم ضرورة تسليط الضوء على الفرص التي يمكن للشباب استغلالها للإسهام في رفع مستوى التنمية الاقتصادية، مثل مساحة الانفتاح والحرية في تعامل الدولة مع الجهود الرامية إلى التنمية الاقتصادية، وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب، وظهور مؤسسات متعددة للإقراض، ومناقشة القضايا المتعلقة بإمكانية توفير فرص عمل عن طريق الاهتمام بالتعليم المهني، وربط التعليم بسوق العمل، وتغيير المفاهيم السائدة حول احترام المهن، ورفع جودة المنتجات المحلية والتوجه نحو التصدير، وإنشاء مراكز معلومات وقواعد بيانات اقتصادية، وتطوير أنماط وسلوكيات العمل على نحو يمكن معه الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتجارب العالمية، واستثمار شبكة المعلومات العالمية في صياغة مبادرات ومشروعات تضيف أفكارا جديدة تساهم في ترقية مستويات التنمية الاقتصادية في مصر.

تعتبر كل هذه القضايا وغيرها من الأمور التي تتعلق بجوهر قضية الإصلاح الاقتصادي في مصر وأنه يجب التعامل مع الإشكاليات التي تطرحها، ومن أهمها كيف يمكن للشباب أن يشارك فيها، والتي تتطلب ضرورة صياغة مجموعة من المبادرات والمشروعات والأفكار والتي سبق الإشارة إليها ومنها ضرورة ربط التعليم بسوق العمل، وتوفير قواعد بيانات ومعلومات، وتشجيع وتنمية فكرة العمل الحر، والتصدي للمشكلات الخاصة بالإقراض للشباب وذلك حتى يمكن لهم الإسهام في عملية الإصلاح الاقتصادي.

ومن بين المؤشرات العديدة التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاح الجهود التنموية نجد على سبيل المثال وليس الحصر عدد الوظائف الجديدة التي يستطيع الاقتصاد توفيرها سنويا، ونمط توزيع الثروات الموجود والمدى الذي يتحسن من خلال مستوى المعيشة للمواطن، وكذلك نسب البطالة وخاصة بين الشباب والذي تعتبر من أكثر المشكلات التي يعاني الاقتصاد منها والتي يجب أن تحتل أولوية في كل الجهود المبذولة من أجل توفير المزيد من فرص العمل وخاصة للشباب.

تطرح قضية الإصلاح والتحديث سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي عدة إشكاليات ومن أهمها من أين يبدأ في الإصلاح وهل من خلال التوجه إلى الإصلاح الاقتصادي والذي يعتبر ضروريا من أجل الارتفاع بمستوى المعيشة وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين مثلا أم أنه يبدأ من خلال الاهتمام بتحسين وجودة التعليم والخدمة والرعاية الصحية والعلاج وفي هذا

المجال وحيث الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي وأنه سيكون نقطة البدء في هذا المحور فهناك ضرورة إلى تحديد دور الحكومة وغيرها من المؤسسات في مجال إنتاج السلع والخدمات، وكذلك ما يمكن أن يقوم به الأفراد والقطاع الخاص والقطاع التعاوني أو القطاعات المشتركة في هذه المهمة والتي تحتاج لإرساء قيم واتجاهات ترتبط بالتوجهات المطلوبة للنظام الاقتصادي الجديد مثل الجدية في العمل وإرساء قواعد العمل الجماعي واحترام الآخر والالتزام بالاتفاقيات العالمية وتقبل مشاركة الآخرين في المشروعات المشتركة والتي يتوقف عليها التقدم في الإصلاح الاقتصادي وإحداث إصلاحات أخرى ومن أهمها الإصلاح القانوني.

توجد مبررات ودوافع موضوعية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال اشتراك الشباب والذين لا يزالون قوى مهمشة، وذلك من خلال وضع آلية تستهدف إدماجهم في عمليات المشاركة والحوار في كل القضايا السياسية والاقتصادية، خاصة وأن الشباب بحكم السن تمتد فترة إسهامهم لفترات طويلة وبالتالي من الضروري تدريبهم وإعدادهم وتمكينهم للاشتراك في منظومة الإصلاح الاقتصادي وخاصة أن قضية الإصلاح الاقتصادي تتطلب وقتًا طويلاً وجهدًا شاقًا بسبب تشابك الأوضاع داخل المجتمع، وتعقد المشاكل السياسية المرتبطة بالقضايا الاقتصادية، وهو ما يتطلب مشاركة الأغلبية، لأن التغيير ليس وقفا على جماعة بعينها أو قضية تعني الحكومة فقط، وإنما يتحتم مشاركة كل فئات المجتمع.

ذلك بالإضافة إلى أن الإصلاح الاقتصادي أصبحت طرقه محددة ومعروفة في نظر البعض، ولم يعد هناك اختلافًا كبيرًا بشأنها، وهي طرق سبق أن قام بها العالم المتقدم وتوجد لها معايير ومؤشرات ولذلك فإن تأخر أي مجتمع عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، تعني مزيد من التخلف عن الدخول والمشاركة في السوق العالمي وانعدام القدرة التنافسية، ويصبح جزءا مهشما من هذا العالم. وهذا ما يمكن أن نستخلصه من تجربة الصين التي تقدم حاليًا أنماطًا متنوعة من الإنتاج وعندما دخلت سوق الإنتاج والتصدير دخلت بالمعايير العالمية وهو ما يعني أن التحول الاقتصادي له معاييره المحددة التي تتطلب تنظيم عمليات الإنتاج وتحديد مفردات المسار الاقتصادي والتي يشترك في تحقيقها فئات كثيرة وتحتاج إلى الارتقاء بالمهارات البشرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بالإضافة إلى تطوير أنماط وسلوكيات العمل والبحث عن مبادرات ومشروعات جديدة يتم صياغتها بشكل علمي، وتستفيد فيها من التجارب العالمية الناجحة وتوفير استثمارات جديدة وكذلك المعلومات عن السوق العالمي من خلال الشبكة العالمية

للمعلومات من اجل تقديم أنماط إنتاج حديثة والتي يمكن أن يقوم الشباب فيها بعمليات التحول من خلال استخدام الأفكار والتكنولوجيا الجديدة.

ورغم التحديات السابق الإشارة إليها إلا أنه يوجد العديد من الفرص التي يجب على الشباب استغلالها لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتعلق بوجود مساحة من الانفتاح والحرية في التعامل مع الجهود الرامية للتنمية الاقتصادية، ووجود اتجاه عام لتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب، وتعدد مؤسسات الإقراض سواء على مستوى المؤسسات الوطنية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية أو مؤسسات بنكية مثل البنك الوطني للتنمية وبنك القاهرة والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وكلها بنوك مملوكة للدولة أو من خلال الجهات المانحة مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA والإتحاد الأوروبي أو الجمعيات الأهلية مثل جمعيات رجال الأعمال.

هذا ويعتبر المناخ السائد حاليا يشجع على الاستثمار، وأن هناك مجهودات كبيرة تبذل في تدعيم الاستثمار وخاصة تلك التي تقوم بها وزارة الاستثمار وفي نفس الوقت يوجد تأكيد لضرورة تحقيق مبادرات لتحسين التعليم الفني وتغيير نظرة المجتمع له وخاصة بسبب الأوضاع الاقتصادية الموجودة في المجتمع المصري والتي تهيئ كلها الفرصة لتغير الكثير من المفاهيم التي اعتادها المجتمع للخروج من هذه الدائرة الاقتصادية المغلقة من خلال توليد فرص عمل للشباب من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود في اتجاهات تختلف عن الاتجاهات الاقتصادية التقليدية مع العلم أن الاهتمام بالتعليم المهني لا يجب أن تقتصر جهوده على الدولة ولكنه يتطلب مساهمة كل من قطاع الأعمال والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل التكافل على جعل التعليم المهني يرتبط مع الاحتياجات الحقيقية في سوق العمل من خلال خطط يمكن تنفيذها والتي يجب أن تتضمن برامج لإعادة التأهيل وتدريب العاملين الحاليين وخاصة من الشباب لاكتساب المهارات اللازمة والمطلوبة في سوق العمل وتشجيع الاتجاهات التي تعمل على تغيير المفاهيم السلبية السائدة وخاصة ما يتعلق منها باحترام المهن المختلفة وإتاحة الفرصة للشباب في اختيار المهن التي يرغب في ممارستها مع تزويده ببرامج الإرشاد والتوجيه للمساعدة في تحديد الاختيارات السليمة على حسب رغباته واهتماماته بالإضافة إلى الاحتياجات الواقعية في سوق العمل.

كذلك تلعب جودة المنتجات المحلية وتوجيهها للتصدير وفتح أسواق جديدة دورا بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية وأن هذا الدور لا يقتصر فقط على أصحاب المشروعات الكبرى وحدهم ولكن يمكن للشباب القيام بدور ومساهمات مهمة في هذا المجال، كما أن منظمات المجتمع المدني تستطيع هي الأخرى القيام بدور في تشجيع التصدير وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يمتلكها الشباب، وكذلك من خلال تكوين كيان مشترك يضم عدد من المشروعات والمؤسسات الصغيرة والتي يمكن أن تعمل معها لتهيئة المناخ الضروري لزيادة التصدير والاتصال بالأسواق الخارجية وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات.

هذا والتعاون السابق الإشارة إليه يساعد في نشر الوعي والتلاحم بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبرى وبين قطاع الأعمال من خلال تأكيد مفهوم المسئولية الاجتماعية ودور هذه المؤسسات تجاه المجتمع وكذلك حقوقهم المترتبة على القيام بهذا الدور والتعاون مع المشروعات الصغيرة والذي يحتاج إلى ضرورة توفير وإنشاء مراكز للمعلومات وقواعد للبيانات تتضمن جمع البيانات الاقتصادية التي يحتاج إليها الشباب من أصحاب المشروعات الصغيرة لاتخاذ قراراتهم بشأن المشروعات التي يعملون فيها وكيفية وسبل التعاون مع المشروعات والشركات الكبرى.

وتلعب الإمكانيات المتاحة للاقتراض من مختلف الجهات للشباب من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في قيام هذه المشروعات بالدور اللازم في التنمية الاقتصادية وهو ما يتطلب المزيد من القنوات المتاحة والتي يستطيع الشباب من خلالها التعرف على الجهات التنفيذية التغييرات الهيكلية والقانونية التي تتطلبها هذه القنوات لإقراض الشباب والتي يمكن أن تشترك أيضا معها منظمات المجتمع المدني من أجل تسهيل تعريف الشباب بالإجراءات المطلوبة للإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يستطيع الشباب من خلالها التعامل مع الجهات المصرفية من أجل توفير المناخ المطلوب لازدهار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإكساب الشباب الخبرات والمهارات اللازمة للتعامل مع قنوات ومؤسسات الإقراض.

وبالإضافة إلى ما سبق يجب أيضا تركيز الاهتمام على أهمية الإقراض المتناهي الصغر وتوجيهه إلى المشروعات الصغيرة، ولعل أفضل تجربة نجاح تحققت في هذا المجال ما يقوم به بنك جرامين في بنجلاديش بالنسبة للإقراض المتناهي الصغر وبصفة خاصة بالنسبة للنساء.

وبسبب تعدد فرص الاستثمار والاتجاهات الجديدة وخاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات فإن فرص الشباب بالنسبة للاستثمار أصبحت متعددة والتي يتطلب الاستفادة منها ضرورة توجيه الشباب إلى الاستثمار في كل من المشروعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة من أجل توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وفي نفس الوقت الاتجاه إلى الاستثمار الذي لا يحتاج إلى رأس مال، ولا يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، مثل البرمجيات والتي تتحول إلى صناعات كبيرة كما أنه يجب تشجيع الشباب ومساندته في كل من الاتجاهين من أجل المساندة في وضع الحلول لمشكلة البطالة بالإضافة إلى اللحاق بكل التطورات الحديثة والتي تحتاجها التنمية الاقتصادية الحقيقية، وفيما يلي مناقشة لبعض العوامل التي يجب تركيز الاهتمام عليها من أجل التنمية الاقتصادية:

نظام التعليم والتدريب وعلاقته بسوق العمل:

من السمات الرئيسية لنظام التعليم الحالي أنه في معظمه يخرج شبابا غير مؤهل ولا يمتلك المهارات التي تمكنه من دخول سوق العمل والذي يتطلب ضرورة توافر الكفاءة العالية في نظام التعليم والتدريب والتي يتوقع أنها تنتج المهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل كما أنه من المتوقع من هذه الأنظمة التعليمية والتدريبية أن تستمر في قدرتها على الإنتاج والمنافسة فيما بينها لتلبية المتطلبات المتغيرة في سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي وذلك من خلال إعداد المهارات والقدرات المطلوبة وبتكلفة مناسبة للأفراد وفي حدود الإمكانيات المتاحة للأنظمة التعليمية والتدريبية.

إن توفير المهارات والقدرات المطلوبة لسوق العمل يعتمد أيضا على مدى الكفاءة الداخلية والخارجية للأنظمة التعليمية والتدريبية أي فيما يتعلق بإمكانياتها المادية والفنية لإنتاج المهارات والقدرات المطلوبة وكذلك قدرة برامجها ومناهجها وأسلوب التنفيذ المتبع فيها والذي يجب أن يتسم بالمرونة في التجاوب والتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المختلفة والمتغيرة في سوق العمل ومدى استعدادها وإمكانياتها في تقديم واستخدام التكنولوجيات الجديدة المتطورة في نظم برامجها ومناهجها وخاصة أن التكنولوجيات الجديدة تتميز حاليا بأنها سريعة ودائمة التغير.

ويتطلب الوفاء باحتياجات سوق العمل ضرورة ربط محتوى التعليم الذي تقدمه نظم التعليم والتدريب من حيث التخصصات المطلوبة ومحاولة التوفيق والتوازن بين العرض والطلب من المهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل والتي تؤثر بشكل مباشر على عوامل كثيرة منها

مستوى الأجور وانتشار ظاهرة البطالة وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بالنسبة للأفراد والمجتمع وخاصة بين فئات الشباب.

كل هذه المتطلبات تستدعي بالضرورة إجراء الدراسات حول برامج التعليم والتدريب ومدى كفاءة الخريجين منها للوقوف على الإصلاحات التي يجب اتخاذها لهذه النظم التعليمية والتدريبية وجعلها أكثر مناسبة لاحتياجات الأفراد وسوق العمل وخاصة إذا كانت متطلبات سوق العمل من المهارات لا تتوافر من خلال النظم التعليمية والتدريبية وهو الأمر الذي يتطلب النظر إلى مختلف جوانب العملية التعليمية ومنها النظر إلى كفاءة الهيئات التي تتولى مسئولية التعليم والتدريب وبالتالي كفاءة المشتركين فيها من معلمين ومدرسين وأبنية تعليمية والطرق المستخدمة لتقنين الاختيارات والتحصيل والتي من خلالها يمكن قياس الأهداف المقصودة من التعليم والتدريب.

ورغم تزايد أهمية التعليم والتدريب في جمع جوانب التنمية والتحديث فإن المتقدمين لسوق العمل يواجهون حاليا حالة من التنافس على فرص العمل المتاحة والمحدودة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الزيادة السكانية والأعداد المتزايدة والتي ترغب في الالتحاق بسوق العمل والتي تزيد عن قدرة سوق العمل على استيعابها بالإضافة إلى مدى ملاءمة المهارات والقدرات التي تفرزها نظم التعليم والتدريب مع المهارات والقدرات المطلوبة في سوق العمل والتغيرات المتلاحقة والسريعة في النظم التقنية والتكنولوجية الحديثة والتي يتم توظيفها في مؤسسات العمل والإنتاج.

وتلعب برامج التدريب المختلفة دورا رئيسيا في الوفاء بالمتطلبات والاحتياجات من المهارات والقدرات في سوق العمل وكذلك في تمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة مراجعة نظم وبرامج التدريب حتى تتوافق مع المتطلبات المتغيرة في سوق العمل وخاصة أن نظم التدريب المهني يمكن أن يكون لها دور رئيسي في تسهيل الانتقال من نظم التعليم إلى سوق العمل وتشير معظم الدراسات إلى أن الدول التي تهتم بتوسيع قواعد نظم التدريب المهني مثل ألمانيا تقل فيها نسب البطالة وخاصة بين الشباب، مع العلم بالطبع أن وجود نظم وبرامج التدريب المهني وحدها لا تعتبر كافية للقضاء على البطالة وأن الأمر يحتاج بالإضافة إلى برامج التدريب المهني وجود سياسات مناسبة في سوق العمل وبيئة تشجع على الاقتصاد الواسع والمتكامل.

وبسبب اعتبار التعليم عنصرا أساسيا من عناصر التنمية فإن أي إهدار في نتائج التعليم يؤدي إلى إهدار في رأس المال المتوافر لنظم التعليم والتدريب وخاصة في حالة محدودية الموارد المتوافرة للتعليم والتدريب وأن تطوير برامج التعليم والتدريب يجب أن يركز على الجوانب التطبيقية والتدريب المتميز في علوم التكنولوجيا الحديثة والعلوم الحيوية وعلوم الرياضيات والكمبيوتر والتي يلاحظ الاحتياج الشديد إليها في سوق العمل وخاصة أن إعدادها يحتاج إلى مدد أطول وتكلفة أعلى بالمقارنة بالوقت والتكلفة التي تنفق على العلوم الأخرى وهو ما أدى إلى محاولة الدول المتقدمة والغنية في اجتذاب أصحاب التخصصات السابق الإشارة إليها للعمل فيها من خلال ما تقدمه لهم من فرص متميزة للعمل بالإضافة إلى الإمكانيات والارتقاء المهني والعلمي والارتفاع في مستوى الأجور والتي تقدمها الدول الغنية والمتقدمة وهو ما يؤدي إلى هجرة هذه المهارات الماسة والنادرة وإهدار كل التكاليف التي أنفقت على إعدادها وتعليمها وفي النهاية عدم الاستفادة منها.

مخرجات التعليم والتدريب:

يسود نظم التعليم والتدريب ثقافة لا تشجع في مجملها على الإبداع والتفكير خارج الأطر التقليدية والموجودة والتي تقدمها النظم الحالية للتعليم والتدريب والتي تركز على التفكير الضيق والمحدود والذي ينتج عنه اختبارات وقدرات محدودة تساعد على تفضيل الأعمال المكتبية والروتينية أو اختيار مهن بعينها بالإضافة إلى النظرة الدونية والسائدة تجاه أصحاب الحرف والمهن الفنية ويعتبر كل ذلك نتيجة مباشرة لمناهج التعليم والتدريب والتي تعتمد على الخط التقليدي المستقيم الذي يقوم على مبدأ التلقين والحفظ والتذكر والاسترجاع وكلها تؤدي إلى مخرجات ضعيفة لا تشجع أو تساعد في التفكير في مبادرات أو إبداع في مختلف مجالات العلم والمعرفة هذا بالإضافة إلى أن نظم الامتحانات والاختبارات تركز في معظمها على قياس بعد وموضوع واحد يستبعد فيه بقية القدرات والمهارات وخاصة ما يتعلق منها بالقدرات الإبداعية والاستنباطية والنقدية والتحليلية والتنبؤية والتي تعتبر أساسية في التعامل مع التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وأن غياب هذه القدرات في نظم التعليم والتدريب تؤثر بشكل مباشر في عدم مساعدة الدارسين على استيعاب المتغيرات الجديدة والتي تستند على التراكم المعرفي وخاصة في مجال الاتصالات الجديدة وآليات السوق الجديد والمفتوح وما يتعلق منها مثلا بالتجارة الإلكترونية وكذلك المفاهيم والقدرات المطلوبة بالنسبة لنشر ثقافة الإتقان والجودة وعلوم المعرفة الجديدة.

كذلك فإنه من الضروري الاهتمام وفحص محتوى برامج التعليم والتدريب في جميع المراحل والتأكد من أن هذه البرامج لا تساعد فقط على الحفظ والتلقين ولكن على التميز والإبداع والتفكير النقدي وإتاحة الفرص التعليمية المتنوعة لكل الفئات من خلال برامج التعليم المستمر والتي يجب أن تتوافر لها كل أدوات التكنولوجيا الجديدة.

تلجأ الكثير من الدول إلى تطبيق الأفكار الإبداعية للشباب واستخدامها لحل المشاكل والتي يمكن أن يشارك الشباب في وضع الحلول لها من خلال الكفاءات الموجودة ومواصلة وإتاحة الفرص للتعليم والتدريب للشباب واعتبار أن مشاركة الشباب في وضع الحلول سوف تساهم في أن يكون الشباب جزء من الحل وليس جزءا من المشكلة، وذلك من خلال تدعيم مفاهيم المشاركة والاعتماد على النفس وتعبئة الطاقات لمواجهة التحديات ومنها محاولة البحث عن الأفكار والوسائل البديلة والتي تختلف في أشكالها ومحتواها عن التفكير التقليدي في حل ومواجهة المشاكل وبصفة خاصة على مستوى المجتمع المحلي.

الشباب والمشروعات الصغيرة:

تساعد المشروعات الصغيرة على حل الكثير من المشاكل في مختلف المجتمعات وخاصة ما يتعلق منها بالبطالة بين الشباب وترسيخ هوية الشباب وانتماءاتهم الثقافية والاجتماعية في المجتمعات التي يعيشون فيها وذلك من خلال محاولة إعادة تأهيل وإعداد الشباب غير العاملين أو المهمشين إلى العمل والدخول والمساهمة في الحياة الاقتصادية وخاصة أن المشروعات الصغيرة بطبيعتها تتميز بقدرتها على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية التي تحدث وكذلك قدرتها على الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها هذه التغيرات الاقتصادية وبصفة خاصة أن المشروعات الصغيرة تعمل في أغلب الأحوال على تقديم خدمات وسلع ذات عائد وفائدة للمجتمع وخاصة المجتمع المحلي وتشجع أيضا على توسيع قاعدة المنافسة بين الأسواق عن طريق ما تتضمنه من أفكار وابتكارات جديدة وحلول غير تقليدية لبعض المشكلات التقليدية والتي تواجه أغلب المشروعات في الأسواق وهو ما يهيئ الفرص لتنمية القدرات والمهارات للعاملين في المشروعات الصغيرة وإعطائهم الفرصة لاكتساب مهارات جديدة عن طريق الاحتكاك بالمشروعات الأخرى الموجودة سواء منها الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة الحجم وخاصة الاستفادة من التعاقدات الفرعية والاحتكاك مع رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الكبيرة في الأسواق الاقتصادية المختلفة والذي يتيح لهم الاستفادة من الاحتكاك بالخبرات المتراكمة لأصحاب هذه المشروعات

الكبيرة من خلال التعاون والعمل معهم والذي يؤدي إلى مساهمات اقتصادية كبيرة في الناتج القومي.

وتعتبر المشروعات الصغيرة أحد الحلول العملية المطروحة للتأثير في حياة وأوضاع ومستقبل الشباب وخاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة بين الشباب حيث تشجع المشروعات الصغيرة الشباب على تدعيم العمالة الذاتية والمبادرة في إقامة المشروعات والمساهمة في سوق العمل وتشجيع روح المبادرة والمغامرة والتجديد من خلال مفهوم العمل الحر وتهيئة وتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة والمناخ اللازم لتشجيع ونشر ثقافة العمل الحر والمخاطرة المحسوبة من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة والتي تتعامل في معظم الأحوال مع أفكار وطرق وإمكانيات استثمارية جديدة وفي نفس الوقت تقابل عدد من العوائق وخاصة الروتينية منها والتي تتم محاولة التغلب عليها بحلول جديدة.

واستنادًا إلى التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، والفرص المتاحة أمام جهود الإصلاح الاقتصادي، وأهمية مشاركة الشباب في هذه الجهود، ظهرت الحاجة إلى مبادرات ومشروعات يمكن أن يفكر فيها الشباب والتي يمكن أن تؤدي إلى ظهور منطق لأعمال من نوع جديد ولإنتاج سلع وخدمات جديدة، أو العمل على إنشاء مراكز متقدمة تدفع بأفكار الشباب في اتجاه التنمية وفي اتجاه إنتاج سلع جديدة لها القدرة على المنافسة العالمية.

ومع تعدد الاهتمامات والتوجهات والمناقشات في مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث، تبلورت بعض الرؤى المحددة وتمت صياغة عدد من المبادرات والمشروعات والأفكار من أجل الإصلاح الاقتصادي، ركز بعضها حول ضرورة الربط بين التعليم وسوق العمل، أو توفير قاعدة معلومات، أو تنمية فكرة العمل الحر، أو التصدي لمشكلات القروض الصغيرة، أو الاهتمام بالتسويق والتدريب والمواد الخام، أو تعبئة جهود المجتمع من خلال استثمار الإمكانيات المتاحة وتبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق مجالات العمل، أو تفعيل دور المجتمع المدني أو تعظيم الفائدة من المنح والقروض الأجنبية.

وقد توصل المشاركون في مؤتمر دور الشباب في الإصلاح والتحديث بعد مناقشة مفهوم الإصلاح الاقتصادي والذي يشمل على كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تُسهم في تحرير الاقتصاد الوطني والتسيير الكفؤ له وفقًا لآليات السوق بما يمكنه من الانتعاش والازدهار

وبما يُتيح تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية واندماجه في الاقتصاد العالمي. وأهمية تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال تأكيد قيم العمل والإتقان والتعلم، والبحث عن الأفكار الجديدة، وتشجيع العمل التطوعي والاستفادة من الدعم الذي تُقدمة المنظمات والهيئات الخارجية سواء الدعم المالي أو الفني لمشروعات التنمية المجتمعية ومتابعة التجارب التنموية السابقة والإطلاع على الكتب والدراسات التي تناولت مسائل الإصلاح الاقتصادي لتحقيق نوع من التراكم المعرفي ودفع جهود التنمية، وكذلك الاهتمام بتجارب التنمية والدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح الاقتصادي من خلال المشاركة في تحديد أولويات الإصلاح والقيام بتحمل مسئولياتها في التنفيذ إلى جانب الحكومة. وضرورة العمل على إنشاء قاعدة بيانات لخدمة الشباب المُنتج وتحسين أساليب التسويق. ونشر الثقافة الاقتصادية عبر وسائل الإعلام والإنترنت. وتشجيع صغار المنتجين من الشباب على تكوين اتحادات فيما بينهم للتعاون في مواجهة مشكلات الإنتاج والتسويق. والعمل على دراسة سوق العمل واكتشاف التخصصات الدقيقة التي يُمكن أن تُوفر فرص عمل للشباب في مجالات جديدة وواعدة. والعمل على تطوير الحرف اليدوية والتي يمكن تحقيقها من خلال استغلال إمكانيات الهيئة العامة لقصور الثقافة ودعمها من خلال مُنظمات المجتمع المدني بما يُسهم في تكوين أجيال جديدة من شباب الحرفيين، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب.

وفيما يلي بعض الموضوعات التي تم التوصل إليها من خلال المناقشات التي تمت في المؤتمر:

التعليم وسوق العمل

اعترافا بتعاظم المشكلات المترتبة على العلاقة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومدى التباعد الواضح بين الجامعات وما تهتم به من تخصصات في الكليات المختلفة، وبين حاجات الصناعة والاقتصاد، وعدم التنسيق بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل،وهو ما أدى إلى افتقار الشباب من الطلاب الجامعيين أو الخريجين المهارات والقدرات المطلوبة وإلى المعرفة باحتياجات الشركات والمصانع من أجل تطوير صناعاتها من القدرات الجديدة، رغم أن العديد من الشباب يحلمون بتحقيق مشروعات معينة، وتقديم أفكار تسهم في تطوير صناعات حديثة مثل الإلكترونيات مع العلم بأن أفكار الشباب المبنية على المعرفة هي الأفكار التي يمكن أن تسهم في توفير منتج جديد مطلوب، وبالتالي يمكن تشجيع مراكز التطوير على الإنفاق على هذه الأفكار مقابل حصولها على حق استغلال هذه الأفكار كما أن تحقيق الربط بين التعليم وسوق العمل

سوف يصبح أمرا يسيرا في حالة ربط التعليم على حسب احتياجات سوق العمل وعلى مستوى المجتمعات المحلية وأكبر مثال على ذلك الطفرة الكبيرة والتي حدثت في قطاع تصنيع الأثاث في مدينة دمياط وارتبطت بعد ذلك بإنشاء كلية للفنون التطبيقية متخصصة في هذا النوع من العمل استنادا إلى أن ما يقرب من ثلثي سكان المحافظة يعملون في هذه الصناعة والتي امتد تسويقها في جميع أنحاء الجمهورية وكذلك إلى الدول العربية وآسيا وأفريقيا.

هذا ويمكن أن يتحقق الربط بين التعليم وسوق العمل من خلال التوسع في تخصصات حديثة والتي يزداد الطلب عليها والتخلص أو تقليص التخصصات التي لا يبدي سوق العمل الحاجة إليها، وخاصة التخصصات التي تمكن الخريج من العمل في أكثر من مهمة؛ مثل تخصص الإنتاج الصحفي والتليفزيوني، وهو نوع من التخصص يتطلب معرفة علمية في تقنيات التليفزيون والإدارة، والصحافة، وهي مهام متنوعة لا تستطيع نظم التعليم القائمة حاليا الوفاء بها. وقد اتجهت بعض المعاهد التعليمية سواء في العالم العربي (دبي) أوفي بعض دول العالم الأخرى (كندا) إلى الاهتمام بهذا النوع الجديد من التعليم في سبيل التكيف مع متطلبات العصر وتوفير نوعية المهن والتخصصات التي يتزايد الإقبال عليها. ومن اجل الربط بين التعليم وسوق العمل يمكن للجامعات من إنشاء مكاتب استشارية اقتصادية وبيوت خبرة، توظف فيها الجامعة مؤسساتها البحثية لحل مشكلات المجتمع وأفضل مثال على ذلك ما يقوم به معمل بحوث التربة في كلية الزراعة، بمساعدة المزارعين في التغلب على مشكلاتهم الزراعية المتعلقة بالتربة، أو قيام مراكز الدراسات الإعلامية، بتنظيم دورات في مجال الإعلام، وأن هذا التحول في دور الجامعة يمكن أن يسهم في تمويلها وربما توفير بعض النفقات التي تحتاج إليها الجامعات.

وبسبب أن أفكار الإصلاح التي تطرح للتنفيذ، يجب أن تستند إلى دراسات سابقة ومن اجل الربط بين التعليم وسوق العمل، فإنه يجب تجميع كافة الدراسات الجامعية والمؤتمرات والندوات في مجال الاقتصاد، وتصنيفها ونشرها، حتى يتم الاستفادة من هذا المخزون العلمي والفكري والذي يمكن أيضا أن يتحقق من خلاله التواصل بين العاملين في مجال البحث العلمي في الجامعات ومع القائمين على شئون سوق العمل.

قاعدة معلومات اقتصادية

يتطلب الإصلاح الاقتصادي ضرورة توافر قاعدة بيانات خاصة بالسلع والمنتجات وكذلك عن المعوقات الخاصة بالإنتاج، والاحتياجات الخاصة بالأسواق وقدرتها على استهلاك أو

تصدير منتج معين وكذلك مستوى الأسعار والجودة أو ميزة المنتج، والتي يمكن للشباب الاستعانة بها في مشروعاته للاستثمار وتعريفهم بالطرق الصحيحة للتعامل مع الهيئات الحكومية أو الغرف التجارية أو الهيئات الأجنبية في مصر وكيفية الاستفادة من كل هذه الجهات في إنشاء المشروعات الجديدة أو تطوير المشروعات القائمة.

التسويق والتدريب وتنمية المهارات

تواجه الكثير من المشروعات وخاصة المشروعات الصغيرة والتي يمتلكها الشباب الكثير من الصعوبات بالنسبة لتسويق المنتجات التي يقومون بإنتاجها، وللتغلب على مشكلات التسويق يجب التوسع في إنشاء المعارض المؤقتة والدائمة على مستوى المجتمعات المحلية بالإضافة إلى المعارض الدائمة على المستوى الوطني وضرورة الاشتراك أيضا في المعارض الإقليمية والدولية مع تذليل كل الصعوبات التي تواجه صغار المنتجين في مجال اشتراكهم في مثل هذه المعارض بالإضافة إلى ضرورة تخصيص مكاتب دائمة للتسويق يمكن من خلالها مساعدة الشباب على تسويق منتجاتهم ومساعدتهم في حل مشكلات التصدير والتسويق لهذه المنتجات، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بإعداد وتنظيم البرامج الخاصة بالتدريب وتنمية المهارات الخاصة بجودة التسويق مثل أفضل السبل للتغليف والعناية بجودة المنتج والتي تتمشى مع المواصفات العالمية.

مشروع البيت الاقتصادي، أهدافه ومتطلباته:

يمكن أن يقوم مشروع البيت الاقتصادي بدور هام في الربط بين التعليم وسوق العمل على أن يقام بالجامعات باعتبارها أهم المراكز لتواجد وإعداد الشباب، والذي يمكن تطويره بعد ذلك ليشمل تجمعات شبابية أخرى، وفكرة البيت الاقتصادي في الجامعة تستند إلى وظيفة الجامعة كمركز إشعاع خلاق داخل البيئة التي تتواجد فيها؛ ويستهدف البيت الاقتصادي أمرين؛ الأول التعريف بما يحدث من تطورات اقتصادية في مصر، وفي نفس الوقت ربط الطلاب أوالشباب بسوق العمل،حيث يقوم البيت الاقتصادي بشكل مباشر بتنمية الوعي الاقتصادي لفئات المجتمع عمومًا والشباب خاصة، ويرشد بناء على ما تم جمعه وتحليله من بيانات عن سوق العمل السياسات المطلوبة بالنسبة للالتحاق بسوق العمل والتعريف بالتخصصات الجديدة، وكيفية إقامة شراكة مع مؤسسات أوجمعيات أوشركات تهدف إلى فتح أسواق جديدة للعمل أمام الشباب، ويشارك في البيت الاقتصادي في الجامعة، الأساتذة والمتخصصون،والذين يوجهون أنظار الشباب نحو التخصصات الدقيقة الغائبة عن خريطة المجتمع المصري وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا،

وكذلك يشارك فيه الطلاب، فضلاً عن رجال الأعمال وأصحاب المشروعات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام وغيرها لإثراء الفكرة وتنميتها وحتى يمكن أن يساهم البيت الاقتصادي، في مجال زيادة الوعي ونشر الثقافة الاقتصادية لدى الخرجين والأساتذة ودعم التعاون مع المراكز الأخرى والجامعات.

كذلك يمكن للبيت الاقتصادي في كل جامعة أن يُشارك فى مُتابعة البُعد الإقتصادى للمجتمع، ويكون حلقة وصل بين الشباب وسوق العمل. وزيادة الوعى بين شباب الجامعات بالمتغيرات الاقتصادية، ونشر الثقافة الاقتصادية فيما بينهم. وجمع البيانات الخاصة بسوق العمل وتحليلها. وإرشاد الخريجين إلى الحركة فى سوق العمل. ومساعدتهم في اختيار التخصصات العلمية المطلوبة فى سوق العمل والتشاور مع الجامعات والكليات لإدخال هذه التخصصات الجديدة ضمن مناهج الكليات والمعاهد العليا وكذلك التعاون مع الوحدات ذات الطابع الخاص الموجودة داخل الجامعات والمتعلقة بالأنشطة التعليمية والمناهج والبرامج الجديدة.

ولتأكيد وتحقيق فكرة البيت الإقتصادى داخل الجامعات يمكن الدعوة إليها عن طريق وسائل الإعلام ومن خلال الإنترنت وكذلك من خلال التعاون مع الهيئات الأخرى مثل معهد الأهرام الإقليمى للصحافة لتنظيم ندوات للتعريف بفكرة البيت الإقتصادى، ونشر المعلومات عنه.

المحور الاجتماعي

المحور الاجتماعي

"فرص التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة؛ التحديات والمبادرات"

مقدمة:

أنصب اهتمام المحور الاجتماعي على قضايا التعليم وبناء مجتمع المعرفة، وكيف أن التعليم هو عملية تعلم مستمر، تساهم في تشكيل شخصية الإنسان إلى حد كبير، وتمكنه من المهارات المهنية والحياتية والاستعدادات الشخصية التي تؤهله على الإسهام في بناء مجتمعه. وللتنافس إقليميا وعالميا لهذا تواصل الحوار حول قضية التنمية البشرية، باعتبارها بؤرة الاهتمام في الإصلاح الاجتماعي، وباعتبار أن الإصلاح يحتاج الإنسان القادر على التغير، والمبادر بالمشاركة، وقد أثار الحوار التساؤلات حول أهمية التنمية البشرية في الإصلاح الاجتماعي في مصر، وحول فلسفة التعليم وثقافة المجتمع، وكذلك حول تنمية المهارات. ثم اتجه النقاش صوب بلورة مجموعة من القضايا التي ترتبط بقضية التنمية البشرية مثل بناء مجتمع المعرفة، القضاء على الأمية، تغيير الاتجاهات نحو العمل الحرفي، وكيفية تنمية الوعي الثقافي، وزيادة المشاركة المجتمعية لدى الشباب ومن ثم انتقل الحوار لاقتراح بعض المشروعات التي تسهم في تعزيز مهارات الشباب وتزيد من إسهامهم في خدمة مجتمعاتهم مثل مشروعات لخدمة المناطق العشوائية، وتكوين مجلس من الطلاب في المدارس، ومشروع لتغير الاتجاه نحو العمل الحر وممارسة أعمال حرفية منتجة، أو إكساب الطلاب مهارات إعداد البحث العلمي، هذا فضلاً عن مشروعات أخرى مقترحة لتنمية ثقافة المعرفة والبحث العلمي، تستثمر قاعدة معلوماتها في تطبيقات تحسين جودة المنتجات ووضع معايير لضمان جودة التعليم. وانتهى الحوار إلى ضرورة الأخذ بمجموعات مبادرات محددة، تمثلت في مشروع لتسويق فكر العمل التطوعي ومشروع آخر لإعداد وتنمية القيادات الشابة، ومشروع ثالث عن بنك الأحلام والأفكار ومشروع أخير في صورة مركز للتميز والتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي والصناعي.

1- التنمية البشرية والتعلم المستمر

عندما نتحدث عن الشباب والإصلاح، نتطرق بطبيعة الحال إلى الفرص المتاحة للشباب للتعلم والإعداد للحياة العملية، وهو ما ينقلنا مباشرة إلى حق الشباب في اختيار ما يتعلمه والطريقة التي يتعلم بها.

ويستخدم المهتمون بالتنمية البشرية الآن مفهوم التعلم بدلاً من التعليم على اعتبار أن التعليم يقتصر على المؤسسات التعليمية النظامية، أما التعلم فهو عملية مستمرة على امتداد حياة الإنسان، ولا يقتصر على المؤسسات التعليمية النظامية، ويمتد ليشمل كل أنماط التعلم الرسمي وغير الرسمي، كما أنه يمتد إلى تعلم المهارات والقيم الاجتماعية التي تساهم في تشكيل شخصية الإنسان، والذي لا يكون المتعلم متلقياً سلبياً وإنما فاعل نشط وله دور في عملية التعلم وتحصيل المعرفة، وتنمى لدية مهارات البحث والتفكير والقدرة على الإبداع. وعملية التعلم بهذا الفهم تتجاوز الأساليب التقليدية السائدة في مؤسساتنا التعليمية، والتي تعتمد على التلقين والحفظ، والتي تحد من استقلالية المتعلم، وتؤثر بالسالب على ثقته بنفسه وفاعليته الاجتماعية وقدرته على اتخاذ القرار، والتفكير النقدي الحر وتمتد إلى أساليب تعلم مبتكرة تعتمد على التعلم النشط والمشاركة الايجابية من قبل المتعلم.

2- التنمية البشرية والإصلاح الاجتماعي في مصر:

استنادا إلى اعتبار التنمية البشرية هي حجر الأساس في الإصلاح، ولأن التطوير والإصلاح في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، يتطلب توفر الإنسان القادر على إحداث التغيير، والمشاركة فيما تطرحه هذه المجالات من برامج ومشروعات، كانت قضية تنمية قدرات ومهارات الإنسان القائم على عملية التنمية والمستفيد منها هي القضية التي احتلت أهمية خاصة في الحوار.

وإذا كان نجاح جهود التنمية البشرية أحد مؤشراته هو تزايد فرص العمل، ونمو مهارات الموارد البشرية، فالواقع في مجتمعنا المصري يحتاج إلى مزيد من بذل الجهد، حتى يتملك النظام التعليمي الحساسية الكافية لتغيرات سوق العمل، والتي صاحبت عمليات التحول الاقتصادي وما صاحبها من زيادة في الاستثمار. ووجود طلب على مهن ومهارات جديدة. في نفس الوقت نجد التحولات التي صاحبت العولمة من وجود معايير دولية لمهارة قوة العمل، جعلت المنافسة بين الشباب المصري والكوادر الأجنبية المؤهلة على فرص العمل التي بدأت تتخلق في الاقتصاد المصري منافسة شديدة، ولذلك ظل قطاع كبير من الشباب المصري والخريجين، بعيدين عن فرص العمل التي أتيحت من خلال الاستثمارات الجديدة.

والواقع أن التنمية البشرية في الإصلاح الاجتماعي في مصر، يثير عددا كبيرا من التساؤلات، يدور بعضها حول ثقافة التعلم، مثل:

–ما هو مفهوم أو فلسفة التعلم؟

–كيف يمكن إقامة مجتمع المعرفة (يسعى للحصول على المعرفة والاستفادة من تطبيقاتها وينظر إلى التعلم على أنه عملية مستمرة لا تتوقف بعد مرحلة معينة)؟ ما دور الشباب في نشر ثقافة التعلم؟

– بدلا من التعليم هل يتطلب الأمر تنظيم حملات توعية أو تخطيط أنشطة بعينها؟

ويختص البعض الثاني بثقافة المجتمع ويطرح أيضا تساؤلات من نوعية:

–كيف يمكن أن يساهم الشباب في القضاء على الأمية؟

–كيف يمكن تغيير ثقافة المجتمع التي تعتبر تخصصات دراسية بعينها هي الأفضل من تخصصات أخرى؟ أو اعتبار أن التعليم الثانوي والجامعي أفضل من الفني والمهني؟

–كيف يمكن تغيير النظرة الدونية لبعض المهن أو الأنواع الأخرى من التعليم؟

هل يمكن أن يلعب الشباب دورا في تغيير هذه القيم الثقافية أم أن الأمر منوط بالمؤسسة التعليمية وقطاع الأعمال؟

– ما دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية وقطاع الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات والأفكار والمشروعات؟

– كيف يمكن التأثير في الثقافة عامة، وثقافة الشباب على وجه الخصوص؟

وتهتم تساؤلات أخرى بقضايا تنمية المهارات مثل:

– كيف يستطيع الشباب تنمية مهاراته أو اكتساب مهارات جديدة، لا توفرها المؤسسات التعليمية، ومطلوبة في سوق العمل؟

– كيف يقبل الشباب على تعلم ما يحبون لتحقيق ذواتهم حتى وإن لم يتفق ذلك مع الآخرين؟

– ما هي المبادرات أو المؤسسات الموجودة حاليا التي تشجع التعلم المستمر؟

– كيف يستطيع الشباب زيادة هذه المبادرات ؟

– هل هناك مؤسسات أخرى يمكن أن تتبنى هذا الفكر أم على الشباب إقامة المؤسسات اللازمة لتولي هذه المهمة؟

أما التساؤلات الأخيرة فقد ارتبطت بمسألة ثقافة البحث العلمي مثل:

– ما هو دور الشباب في تشجيع ثقافة البحث العلمي والتطوير في المؤسسات التعليمية وربطها بكل من مراكز الأبحاث والصناعات؟

أدت هذه التساؤلات إلى تحفيز الشباب واستثارتهم نحو التقدم بأفكار ومشروعات ومبادرات متنوعة؛ بهدف الإسهام في الإصلاح الاجتماعي من خلال تنمية ثقافة المجتمع أو تنمية

ثقافة التعلم المستمر، أو تطوير المهارات وربطها بسوق العمل أو ترسيخ ثقافة البحث العلمي وربطه بالصناعة.

أ- ثقافة المجتمع:

ومن أجل الإسهام في تغيير ثقافة المجتمع، تباينت الأفكار والمبادرات واهتمت المشروعات بمسائل محو الأمية وتعليم الكبار، وتغيير الاتجاهات نحو العمل الحرفي وتنمية الوعي الثقافي.

والواقع أن الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار طرح مفهوم التعلم المستمر، وليس بمعنى تعليم القراءة والكتابة، وهو ما يمثل مدخلا جوهريا في تنمية ثقافة المجتمع، طالما كانت هناك نسبة أمية عالية حتى الآن، ولذلك كان الاستمرار في تبني مشروعات يشارك فيها طلاب الجامعات، وتدعمها الجمعيات الأهلية مطلبا حيويا في اتجاه محو الأمية سواء المتعلقة بالقراءة والكتابة أو الأمية الثقافية، وقد يتطور المشروع لتكوين شبكة من منظمات المجتمع المدني، والطلاب والمهتمين بهذه القضية، لتنظيم سلسلة من برامج محو الأمية والتوعية الثقافية وتطبيقها في مجموعة من المناطق في القاهرة أو الإسكندرية.

وفي ظل تزايد معدلات البطالة بين الشباب، كانت هناك ضرورة لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة، وذلك بتنظيم سلسلة من البرامج التعليمية التي تستهدف إكساب الشباب مهارات العمل اليدوي أو الحرفي، وذلك في أثناء فترة دراستهم بالجامعات، وهو ما قد يسهم في إعداد الخريجين لسوق العمل في بعض الحرف أو التخصصات، وفي هذا البرنامج يقوم المشاركون من الطلاب باكتساب مهارات العمل اليدوي، بجانب مهارات حياتية أخرى مثل مهارات الاتصال أو التخطيط أو إجراء الدراسات المستقبلية، وهو ما قد يسهم في إعداد قادة حقيقيين وبأسلوب عملي، وربما ساهم المشاركين في هذه البرامج في تعليم مجموعات أكبر من زملائهم الطلاب.

ومع التغيرات الاجتماعية المتتابعة، وما يصاحب ذلك من ضرورة إحداث تجديد في نطاق ما هو قائم من قوانين، بحيث قد نفكر في تعديل القائم منها أو إدخال قوانين جديدة، برزت الحاجة إلى أهمية أن تتجه المشروعات نحو تعديل الفكر القانوني في المجالات التي تتطلب ذلك، لمساندة المنظمات الأهلية، ونواب مجلسي الشعب والشورى، وتوجيه الأنظار من خلال المقترحات والأفكار والقوانين والتشريعات التي تتطلب مثل هذا التعديل، باعتبار القانون جانبا هاما في ثقافة المجتمع.

ومع ضرورة دمج المجتمع كله في عملية التطوير، كانت هناك أهمية للتركيز على دمج بعض الفئات التي عانت لأسباب عديدة ولسنين طويلة من عمليات التهميش والإقصاء مثل المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما يعنى ضرورة تطبيق توعية المجتمع وقدر من التدخل الإيجابي تجاه هذه الفئات للنهوض بأوضاعها.

إن تغيير ثقافة المجتمع يتطلب أيضا تقديم نماذج لمؤسسات تعليمية مغايرة وغير تقليدية تسهم في بناء جسر التواصل بين العلم والعمل وكنموذج لهذا نجد مراكز للتميز والتي يجب إقامتها في القرى وبمشاركة الأهالي، سواء بفكرهم أو بأموالهم، مشاركة كاملة في الإدارة والتنفيذ، مع الاهتمام بتقييم التجربة بعد مرور فترة على إنشائها لمتابعتها وتطويرها، وبحث إمكانية تعميمها.

ب– تنمية ثقافة التعلم المستمر، أو تطوير المهارات وربطها بسوق العمل:

إن الإسهام في تنمية ثقافة التعلم وتعزيز مهارات الشباب، يحتاج إلى دعم مبادرات الاعتماد على الذات، وهناك على سبيل المثال مشروع (علشانك يا بلدي)، وهو مشروع تطوعي لمجموعة من الشباب والفتيات يقوم على اختيار منطقة عشوائية، وتكوين مجلس من الشباب من طلاب المدارس والجامعات، للإسهام في محو الأمية بمعاونة الجمعيات الأهلية. وقد يتسع النشاط ليشمل الاتجاه نحو العمل الحر وممارسة أعمال حرفية منتجة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية للطلاب المشاركين، وذلك من خلال تحديد نسبة من عائد بيع منتجاتهم، والمحصلة للإسهام في تنمية مهارات الشباب على العمل الحر والعمل المنتج، وعلى المشاركة.

لذلك يجب العمل على القيام بإعداد مناهج للتدريب على مهارات المشاركة في المرحلة العمرية السابقة وخلال الدراسة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وقد يكون من الهام التفكير أيضًا في إعداد مشروع يشارك فيه الطلاب أثناء هذه المراحل التعليمية مع أولياء أمورهم وبمعاونة جمعية أهلية لتدريبهم على المشاركة وإكسابهم مهارتها كما يمكن أن يطبق هذا المشروع بشكل تجريبي في إحدى المحافظات.

كذلك يمكن للمشروعات والمبادرات السابقة أن تستفيد مما هو متاح من إمكانات وتجهيزات وخدمات متوافرة بالجامعات المصرية، مثل إنشاء مركز للتعليم والتدريب لخدمة قضايا

تعليم الكبار، ومحو الأمية وتدريب أطفال الشوارع على بعض الحرف، والمحصلة من ذلك هو تنمية مهارات الشباب، وتوسيع نطاق مشاركتهم، وتغيير ثقافتهم في التعلم وربطهم بقضايا المجتمع.

ج- تنمية ثقافة المعرفة والبحث العلمي وربطه بالصناعة:

ويتطرق إلى الأذهان في هذا الصدد العديد من الأسئلة:

- ما هو دور الشباب في نشر ثقافة التعليم بدلا من التعليم؟ حملات توعية؟ أنشطة؟
- كيف يمكن أن يساهم الشباب في القضاء على الأمية؟
- كيف يمكن التأثير في الثقافة العامة وثقافة الشباب بوجه خاص لرؤية أن الهدف من التعلم هو الاستمرار في الحصول على المهارات المطلوبة للإصلاح والتحديث وإعطائهم القوة والقدرة على الاستفادة المستمرة من الخبرات المتاحة وليس مجرد وسيلة للوصول إلى الاستقلال المادي أو الحراك الاجتماعي؟ وكيف يقبل الشباب على تعلم ما يحبون لتحقيق ذواتهم حتى وإن لم يتفق ذلك مع الآخرين؟
- كيف يمكن تغيير ثقافة المجتمع التي تعتبر تخصصات دراسية بعينها أفضل من تخصصات أخرى؟ أو اعتبار أن التعليم الثانوي أو الجامعي أفضل من الفني والمهني؟ وكيف يمكن تغيير النظرة الدونية لبعض المهن أو الأنواع من التعليم؟ هل يمكن أن يلعب الشباب دور في هذا المجال أم أن الأمر يجب أن يرتبط بقطاعات التعليم والأعمال؟
- كيف يستطيع الشباب تنمية مهاراته واكتساب المهارات الجديدة التي لم تتوفر لهم في النظام التعليمي الرسمي والمطلوبة في سوق العمل؟
- ما هو دور الشباب في تشجيع ثقافة البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية وربطها بكل من مراكز الأبحاث والصناعات؟
- ما هي المبادرات والمؤسسات الموجودة حالياً والتي تشجع على التعليم المستمر؟ وكيف يستطيع الشباب زيادة هذه المبادرات باستغلال الفرص ومواجهة التحديات؟ وكيف يستطيع الشباب إلقاء الضوء على هذه المبادرات تمهيداً لانتشارها؟
- هل هناك مؤسسات أخرى يمكن أن تتبنى هذا الفكر أم على الشباب إقامة المؤسسات اللازمة لتتولى هذه المهمة؟

- وبالنظر إلى مفهوم التعلم كيف يمكن إقامة مجتمع معرفي تعلمي (يسعى للحصول على المعرفة والاستفادة من تطبيقاتها) وينظر إلى التعلم على أنه عملية مستمرة لا تتوقف بعد مرحلة معينة؟
- ما هو دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية وقطاع الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات؟

3- الشباب والإصلاح الاجتماعي في مصر؛ مبادرات محددة:

تأسيسا على مبدأ أن تكون البداية من حيث انتهى الآخرون؛ وفي محاولة لبلورة ما انتهت إليه توصيات وثيقة الإسكندرية في مارس **2004**، تم التركيز على ثلاث توصيات، بهدف الاجتهاد في تحويلها إلى مبادرات ومشروعات عملية يمكن تنفيذها لتطوير دور الشباب المصري في الإصلاح والتحديث. وركزت هذه التوصيات على أهمية دعم البحث العلمي وزيادة موارده المالية والبشرية وربطه بمؤسسات الإنتاج والتطوير، وعبور الفجوة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل، وتنمية ثقافة العمل المدني وتشجيع الشباب على المشاركة بالفكر والعمل لتحقيق مستقبل أفضل. وفي هذا السياق تركز الاهتمام على مبادرات محددة، أجمع الشباب على أهميتها كمبادرات تمكنهم من المشاركة في حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر، وهذه المبادرات هي :

1-مشروع نشر ثقافة العمل التطوعي.

2-مشروع إعداد وتنمية القيادات الشابة.

3-مشروع بنك لأفكار وأحلام الشباب حول الإصلاح في المستقبل.

4-مشروع إنشاء مركز متميز للتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي.

مشروع نشر ثقافة العمل التطوعي:

لأهمية العمل التطوعي ودوره في المساهمة في جهود الإصلاح والتنمية، وتأكيدا لفكرة المسئولية الاجتماعية، ولتنمية روح المبادرة والقيادة وحب العمل مهما كانت طبيعته لدى الشباب، ولأهمية دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تعتمد على العمل التطوعي، ظهرت فكرة مشروع رسالته واضحة من عنوانه "نشر ثقافة العمل التطوعي".

ويهدف المشروع إلى تدريب الشباب الذي تعود على المشاركة الفعالة، ولهم خبرات في العمل التطوعي من أجل تأهيلهم وتنمية مهاراتهم على الإقناع واستقطاب غيرهم من الشباب

الذين لم يتعودوا على المشاركة، وتسويق فكر العمل التطوعي بينهم. ويتم اختيار هؤلاء الشباب ممن اكتسبوا خبرات العمل التطوعي والعمل في جمعيات أهلية أو في مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وإعدادهم من خلال دورات تثقيفية وفترة تدريب عملي على مهارات الإقناع بهدف تأهيلهم للعمل على جذب غيرهم من الشباب إلى العمل التطوعي، وقد يبدأ المشروع باختيار (30) شاب، يكلف كل واحد منهم بجذب وإقناع (10) آخرين ولتكون المحصلة بعد انتهاء المشروع (300) شاب مؤهلين للعمل التطوعي.

ويبدأ العمل في المشروع بعقد اجتماعات نصف شهرية، للاتفاق على المبادئ العامة والفرعية للمشروع، واختيار مجموعات الشباب ذوي الخبرة في مجالات التطوع، ووضع آلية لتحديد أنماطهم وتوزيعهم على فئات مختلفة، وفي المرحلة الثانية من المشروع تجري عمليات تدريب وتثقيف الشباب من خلال الاستعانة بعدد من المدربين وذوي الخبرات تختارهم اللجنة القائمة على تنفيذ المشروع، بحيث تكون مهمتهم تدريب الشباب ووضع تقارير عن تقدم كل شاب وشابة من المتدربين. وبعد اجتيازهم فترة التدريب يقوم الشباب بتطبيق فكر العمل التطوعي، وتجريب مهارات التسويق التي تم اكتسابها ويعملون على جذب مشاركين آخرين في العمل التطوعي، وإذا استطاع المتدرب أن يقنع على الأقل (10) من الشباب على الانضمام للعمل التطوعي، ويمكن أن يمنح المتدرب شهادة معتمدة تؤكد اجتيازه لمتطلبات البرنامج.

ويحتاج المشروع عدد من المتطلبات مثل مكان لعقد الدورة التثقيفية ربما في مكتبة الإسكندرية، أو في واحدة من الجمعيات الأهلية، فضلا عن حاجة المشروع إلى اختيار مجموعة متميزة من المتخصصين والمدربين في مجالات مختلفة، ربما كان من بينها أساتذة في علم النفس وتخصصات الدعاية والإعلام، وخبراء في التسويق. وتستغرق الدورة فترة عام، تقسم بين فترة إعداد نظري وتدريب عملي، بحيث تعطي فترة كافية للعمل الميداني حتى يتمكن المتدربون من جذب غيرهم من الشباب وإقناعهم بالعمل التطوعي.

إعداد وتنمية القيادات الشابة:

يهدف المشروع إلى إعداد وتنمية القيادات الشابة في المرحلة العمرية من (18 – 22) عامًا من خلال إكسابهم مهارات حياتية تساعدهم على توسيع مشاركتهم الفعالة في تنمية المجتمع، واستغلال طاقتهم على أكمل وجه، وفي مختلف الأنشطة داخل مؤسساتهم التعليمية، وفي الاتحادات الطلابية، وفى تحديد احتياجات مجتمعاتهم المحلية واقتراح الحلول العملية التي يسهل

تنفيذها لمواجهة مشكلات هذه المجتمعات. وتوجد مشروعات مماثلة تقوم بها جهات مختلفة ومن المفيد مراجعة ما قامت به هذه الجهات للاستفادة من خبراتها في تطوير المشروع المقترح.

وتتلخص خطوات تنفيذ المشروع الذي يستغرق فترة زمنية لا تقل عن عام كامل، ويقترح تنفيذه في مركز الفشن بمحافظة بني سويف، وهي مدينة صغيرة في محافظة تحتاج إلى الكثير من جهود التنمية في:

- تشكيل فريق العمل في المشروع من مجموعة من ذوي الخبرات المتنوعة وفي المجالات التي يحتاجها المشروع، كإعداد الميزانية وكتابة المشروعات، وإعداد البرامج التأهيلية والفنية لإعداد القادة، وخبراء في تسويق المشروعات الإنمائية، وبعض الشخصيات العامة والمهنية من محافظة بني سويف.
- وضع شروط ومعايير اختيار الفئة المستهدفة.
- اختيار العينة أو الفئة المستهدفة (50) شاب مناصفة بين الذكور والإناث من بين الشباب في المجتمع المحلى المستهدف المحلي (مركز الفشن).
- إعداد البرنامج التدريبي بحيث يتضمن المهارات الضرورية لتنمية ثقافة ومهارات المشاركة المجتمعية، مثل مهارات الاتصال وإدارة الوقت واتخاذ القرار ومهارات التفاوض، والتفكير النقدي، وإدارة الأزمات، هذا فضلا عن تعزيز عدد من القيم الحياتية كاحترام الآخر والتسامح وقبول الاختلاف والعمل بروح الفريق، وهذه المهارات يتطلب إكسابها تدريبات غير تقليدية، وتطبيقات عملية أثناء البرنامج التدريبي، وربما تحقق ذلك من خلال تنظيم معسكرات للفئة المستهدفة خلال الإجازة الصيفية أو إجازة منتصف العام أو فترات الإجازة الأسبوعية والعطلات الرسمية.
- بدء تنفيذ البرنامج التدريبي، ويراعى توزيع أنشطته على شهور السنة.
- تقييم المشروع من خلال المؤتمر، وبالاستعانة بوسائل تقييم مثل: استبيان قبلي على المجموعة المستهدفة، تسجيل الملاحظات المباشرة أثناء تنفيذ البرنامج، ومتابعة التطبيقات والتدريبات العملية، ملاحظات وإضافات المشاركين في أنشطة البرنامج التدريبي، التغذية المرتدة من جانب المشرفين على المشروع وعلى أداء المجموعة المستهدفة وتطبيق استبيان بعدي، يقوم بإعداده وتحليل بياناته فريق من الخبراء.

ويمكن أن يشارك في تمويل المشروع جهات متعددة، من مؤسسات المجتمع المحلي الحكومية وغير الحكومية، ومنتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، وأفراد الفئة المستهدفة،

حتى ولو كانت مساهمات رمزية، لكي يشعروا أن المشروع يخصهم ومما يحفزهم على العمل بجدية.

وكيفية المشروعات الأخرى يمكن أن يواجه المشروع بعض التحديات المتوقعة وفي مقدمتها ما يتعلق بثقافة المجتمع، واحتمال وضع عراقيل أمامه وبطريقة غير مباشرة، يضاف إلى ذلك تحدى آخر يرجع إلى طبيعة الفئة المستهدفة من طلاب الجامعات والمعاهد العليا، وعدم إقبالهم على مثل هذه الأنشطة بسبب رغبتهم في قضاء إجازاتهم الصيفية بحرية، وما يتطلبه ذلك من البحث عن طرق غير تقليدية في التغلب على هذه الصعوبات.

3-بنك الأحلام والأفكار

ويهدف المشروع إلى مساعدة الشباب على تجسيد أحلامهم وأفكارهم الإبداعية لصياغة مستقبل مصر عام **2025** ويقوم المشروع على تدريب الشباب على كتابة مشروعات أحلامهم والتعبير عن أفكارهم المقترحة من خلال سلسلة اجتماعات والاستعانة بأسلوب العصف الذهني.

وتتمثل أهمية المشروع في العمل على تنمية الإبداع والتفكير الابتكاري عند الشباب، وهو ما يمكن أن يسهم على المدى الطويل في تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع كشرط هام لتفعيل دور مصر بين دول العالم ومحاولة ربطها بالتطور العالمي، خاصة وأن الشباب تصل نسبته إلى ما يقرب من **60%** من نسبة سكان مصر، وربما يكون المشروع نواة لخلق قنوات اتصال تساعد الشباب على تجسيد أحلامهم وتحويلها إلى واقع ملموس، وكذلك إتاحة الفرصة للاستفادة من إبداعاتهم.

وتنحصر الفئات المستهدفة في هذا المشروع في فئة الشباب من **18 -35**سنة يتم اختيارهم من خلفيات تعليمية متباينة ومن الجامعات ومراكز الشباب والجمعيات الأهلية والنقابات وقصور الثقافة والأندية الرياضية والمكتبات والمراكز الثقافية، ومن محافظات مختلفة.

ومن مخرجات المشروع المتوقعة نجد بنك للأفكار يتم من خلاله تجميع أفكار الشباب وإبداعاتهم المستقبلية لمصر في عام **2025**، وأيضا مجموعة مقترحات وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.

ويتم تنفيذ المشروع على مراحل تبدأ بمرحلة الإعداد للمشروع ومناقشة المتطلبات اللازمة لبدء التنفيذ، ثم مرحلة البحث عن مشروعات وتجارب مماثلة يمكن الاستفادة من خبراتها

في تطوير المشروع المقترح وبعد ذلك يتم الاتصال بالشركاء المحليين وتعريفهم بالمشروع وأهدافه وإجراءاته ثم إعداد حملة دعائية واختيار المشاركين من خلال مقابلات شخصية وتنفيذ ورش العمل على مراحل، وتلقي مقترحات المشروعات.

وفيما يتعلق بعملية تقييم المشروع يتوقع أن تتم على مستويين، المستوى الكمي الذي يعني بعدد الأفكار الإبداعية التي تم التوصل إليها أثناء جلسات العصف الذهني، وربما كان مساويا لعدد المساهمين من الشباب، فضلا عن عدد المشروعات المقترحة، أما المستوى النوعي في التقييم فإنه يتم من خلال وسائل أخرى تحدد جودة المقترحات والمشروعات المكتوبة، ومدى ما تسهم به الأفكار من إضافات إبداعية.

وهناك بعض التحديات والتي يمكن أن تقابل المشروع ومنها صعوبة توفير التمويل اللازم، ولكن يمكن التغلب عليها من خلال التواصل مع جهات تمويلية مصرية وكذلك قطاع الأعمال، وكذلك صعوبة الوصول إلى الشباب من مختلف محافظات مصر وخصوصا محافظات صعيد مصر ويمكن مقابلة ذلك بتكثيف الحملة الدعائية للمشروع لتحفيز الشباب على المشاركة، ومد جسور التعاون مع شركاء محليين من الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب ومراكز الثقافة لتجاوز هذه التحديات.

4-مركز التميز للتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي

انطلاقا من أن المقارنة بين نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في بعض الدول وبين مصر يلاحظ وجود فجوة بالنسبة لمصر في هذا المجال ولذلك تم التفكير في إنشاء مشروع تحت عنوان مركز التنسيق بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي بهدف تحقيق عملية تطوير البحث العلمي وعبور الفجوة بين البحث العلمي وتطبيقاته العملية، وكذلك ربط البحوث بقطاع الإنتاج والخدمات. وهذا المشروع يهدف إلى تحقيق رسائل غير مباشرة منها، ما ينعكس على البحث العلمي نفسه وطريقة أداؤه من حيث ضمان فعالية البحث العلمي بما يتناسب مع سوق العمل، وتطوير أداء البحث العلمي حتى يتسنى تطبيقه والمساهمة في تمويل البحوث العلمية، وقد يتسع أثر المشروع لينعكس على المجتمع ككل من خلال تشجيع وتدعيم البيئة التنافسية وبما ينعكس على جودة الأداء، وبناء جسور الثقة بين مراكز البحث العلمي والمؤسسات المجتمعية المتنوعة، وتحقيق المنفعة المتبادلة بين مؤسسات ووحدات الإنتاج والتطوير والبحث العلمي والباحثين، وتتمثل مخرجات هذا المشروع في ثلاثة مخرجات تتعلق بتسويق البحوث المنتهية بالفعل

وموجودة في المكتبات وربما أمكن تسويق ما بين 5–10بحوث خلال العام الحالي والمخرج الثاني، يهتم بالبحث عن ممولين لبحوث تم تسجيلها أو في طريقها إلى التسجيل وتبحث عن مصدر للتمويل، والاجتهاد في توفير تمويل لعدد يتراوح ما بين 5–10بحوث والمخرج الثالث يتعلق بتلبية احتياجات المؤسسات، خاصة تلك التي تواجه بعض المشكلات وتبحث عمن يتصدى لها من الباحثين. وإذا جاز لنا وصف المشروع فإنه يمكن اعتباره مركزا تابعا لمنتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية يتم التركيز فيه مبدئيا على مجال البحوث الهندسية وبعد ذلك يتم التفكير في تعميمه على مختلف المجالات العلمية. وتستمر خطة العمل لمدة عام تبدأ بتوفير كافة الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة، ويتم الاتصال ببعض المؤسسات المعنية بموضوع البحوث الهندسية، وكذلك مراجعة الباحثين في ذات التخصص والتنسيق بين متطلبات تلك المؤسسات وبين الباحثين وبحوثهم العلمية المتوافرة، والإعلان عن البحوث التي تحتاج إلى تمويل والإعلان عن الموضوعات البحثية والمشكلات التي تتطلبها المؤسسات ووحدات الإنتاج وتقويم المشروعات البحثية التي يتم إنجازها من خلال المركز المقترح والمزمع إنشاؤه. وفيما يتعلق بآليات التنفيذ ووسائله، من المفترض تصميم موقع إلكتروني للإعلان عن المركز وأهدافه ومشروعاته وتوفير قاعدة بيانات خاصة بالمركز، وتنظيم لقاءات بين الباحثين والمؤسسات الإنتاجية، ومراسلة الجامعات ومراكز البحث العلمي على مستوى الجمهورية للتعريف بالمركز وتشجيعهم نحو الاستفادة من إمكاناته، وربط مشروعات هذا المركز بالمنتديات المختلفة التي ينظمها منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية من أجل توسيع دائرة التواصل بين المركز والمؤسسات الأخرى، ويستهدف عمل المركز أن تعم خدماته الباحثين في المجالات الهندسية والتخصصات الهندسية المتباينة، والمؤسسات التي تتطلب جهود هذه التخصصات. وربما كان هناك بعض التحديات يحتمل أن تواجه هذا المشروع، مثل فقدان الثقة الموجودة في الوقت الحالي بين البحث العلمي وبين المستفيدين من نتائجه أو من يفكر في الاستفادة منها، وقد يساعد في ذلك تنظيم حملات توعية على تذليل هذه الصعوبة. وربما استمرت عملية عدم الاستجابة بين هذه الأطراف خاصة بعد الإعلان والتوعية بالمشروع ولذلك يتطلب الأمر الاستمرار والمثابرة في جهود التوعية والإعلان.

ويستغرق العمل في هذا المشروع مدة عام كامل، بحيث يتم تقييمه كل أربع شهور، على نحو يسمح بإدخال التعديلات المناسبة ويحتاج هذا المشروع إلى ميزانية مالية مناسبة، ومتطوعين إداريين، يضم مديرًا للمركز وإدارات للعلاقات العامة والتنسيق والمتابعة والإدارة.

المحور الثقافي

المحور الثقافي

"الشباب المصري والإصلاح الثقافي؛ الفرص، التحديات والمبادرات"

1- الثقافة... الفرص والتحديات:

تشمل الثقافة مختلف الممارسات العملية والسلوكية، الفردية منها والجماعية، فضلا عن أشكال الحكم وأنماط الإنتاج، بجانب المعارف والأنشطة الأدبية والفنية كالشعر أو الفلسفة أو الفكر، وكذلك أساليب الحياة وما تشملها من قيم وعادات وتقاليد وأسلوب في التفكير الخ.

ولهذا يجتمع فيها الجانب المعنوي والجانب المادي، والجانب القيمي مع الجانب المعرفي. ومن المؤكد أن هذا التلازم بين الجانبين في أصل كلمة الثقافة – في لغتنا العربية –يرجع في دلالته المجازية إلى عملية تثقيف الرمح أي شحذ سلاحه وإرهافه بالنار. وبالتالي فإن أي ثقافة تحتوي بجانب العناصر التقدمية عناصر محافظة ورجعية.

وإذا انتقلنا لمصطلح أو مفهوم الشباب فسنجده يثير أيضا الكثير من اللبس، فهل نقصد قطاعاً سكانياً محدداً بالعمر فقط، أم نحن نتحدث عن جيل معين له خصائص تميزه عن الأجيال السابقة، وهل نتحدث عن كتلة سكانية متجانسة فيما بينها تختلف عن غيرها؟ وطرح مثل تلك الأسئلة في البداية عملية هامة حتى لا ينتهي بنا المطاف إلى فصل الشباب عن المجتمع باعتباره فئة خاصة، ورغم خضوع الشباب لكافة التصنيفات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تكون المجتمع المصري، إلا انه من المشروع التساؤل عن مدى إمكانية وحدود استخدام مفهوم الشباب كوحدة تحليل ؟ وهل يعد مفهوم الجيل أكثر فائدة؟

ولو تحدثنا عن مفهوم الجيل فإننا نتعامل مع صفات هذا الجيل الحالي من الشباب المصري والمظاهر الثقافية التي تتصل به، وبالتالي فإن علينا ضرورة مناقشة المكونات الرئيسية لثقافة هذا الجيل، ثم البحث عما تحتويه هذه المكونات من عناصر قوة تدعم عملية الإصلاح والتغيير، إلى جانب ما تتضمنه من عناصر ضعف تمثل تحديات معطلة أو مهددة لقضية الإصلاح والتنمية.

ولهذا تحتل عملية الإصلاح الثقافي موقعا مركزيا في عملية الإصلاح والتحديث على الرغم من الجدل المثار حولها، حيث يعتقد البعض أنها شيئا ثانويا والاهتمام بها يجب أن يكون تاليا لحدوث التنمية وتحقيق حد أدني من الاستقرار الاقتصادي، بينما يرى آخرون انه من المتطلبات

الأساسية لعملية التنمية في مختلف المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....الخ

وتتسم ثقافة الجيل الحالي من الشباب بثلاث روافد رئيسية تسهم في تكوينها:

أولاً: المكون الديني، والذي يعد من أكثر المكونات بروزا في ثقافة الجيل الحالي من الشباب مقارنة مع الأجيال السابقة، حيث يحتل الشعور الديني مكانًا رئيسيًا في الثقافة الفردية للجيل الحالي من الشباب من مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات التعليمية، ويظهر بصفة خاصة في المبادرات الشبابية التطوعية ذات الطابع الخيري والتي اتسع نطاقها إلى حد كبير، ومحاولات استغلال الدين لفرض التسلط على الآخرين وتقييد حريتهم.

ثانيا: مكون سياسي يشير إلى ثقافة سياسية معاكسة لثقافة المشاركة، حيث تبرز القيم والممارسات المعبرة عن الشعور باللامبالاة والانهزامية والعجز وعدم القدرة على التأثير، وعدم الثقة خاصةً بالنسبة للجهات التنفيذية، وغياب الإحساس بالمساواة.

ثالثا: المكون الخارجي أو الوافد الذي يتوافر حالياً أمام الشباب من خلال تزايد فرص الاتصال بالثقافات الغربية والأجنبية عموما نتيجة المعرفة باللغات الأجنبية وانتشار المدارس والجامعات الأجنبية ووسائل الإعلام والاتصال والإنترنت والفضائيات وغيرها مما اثر على الهوية الثقافية، خاصة بين فئات الشباب الأكثر تعرضا واحتكاكا لعناصر الثقافة الوافدة.

وتشكل الملامح الرئيسية السابقة لثقافة الشباب تحدياً كبيراً أمام جهود الإصلاح والتحديث لأنها تحتوى على العديد من القيم والجوانب التي قد تعيق محاولات الإصلاح والتطور، ولذلك فإن معرفة كل المؤثرات الثقافية التي يتعرض لها الشباب يساعد في إمكانية الوصول إلى هوية مشتركة، هوية تساعد كثيرًا في اختيار وتحديد أجندة الأهداف لتحقيق الإصلاح، والاتفاق على الطرق المختلفة التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف، وفي نفس الوقت، ضرورة العمل على عدم الانفصال عن الواقع، وضرورة الانفتاح على الثقافات الأخرى والتفاعل معها من أجل تأكيد إعادة الثقة بالهوية والاعتزاز بالتراث ولن يتم ذلك إلا من خلال إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن أفكاره بكل حرية دون التقيد بأنماط ثقافية أو سلوكية محددة أو نماذج معينة في التفكير تعيق سهولة الحوار والفهم للآخرين.

وقد طرحت جلسات المحور مجموعة تساؤلات هامة هي:

- كيف يمكن لكل مجموعة ثقافية داخل مصر أن تعيد النظر في ثقافتها بحثًا عن القيم المشتركة والنهوض بقيم التواصل والحوار؟ ما هو دور الشباب في المجموعات الثقافية المختلفة التي

ينتمون إليها فى تحقيق ذلك؟

- كيف يمكن الوصول إلى رؤية مشتركة للتعامل مع مختلف الثقافات ؟
- كيف يمكن نشر ثقافة المواطنة التي تعترف بالتنوع والتعددية ؟
- كيف يمكن توفير بيئة يستطيع الشباب فيها من خلال التعامل مع أفكارهم واختبارها لتأكيد الثقة فيما يعتقدونه ؟
- كيف يمكن نشر ثقافة تقبل وتشجيع الاختلاف وقبول الآخر والتسامح؟ والتفكير النقدي؟ والاستقلالية ؟
- ما هو دور الشباب في تبني هذه القيم ونشرها أوفي إقامة مشروعات وأنشطة تدعم هذه الأفكار؟
- كيف يشارك الشباب في المبادرات الثقافية التي تؤكد على حرية التعبير من خلال الفن والكتابة وغيرها من طرق التعبير المختلفة؟
- هل المؤسسات الثقافية الموجودة كافية أم يجب العمل على زيادة هذه المؤسسات والمبادرات من أجل إتاحة فرص اكبر لمشاركة الشباب؟
- ما هو دور كل من الإعلاميين والمجتمع المدني والجامعات والمعاهد العلمية ورجال الأعمال وقصور الثقافة في تنفيذ هذه المبادرات الثقافية ؟
- كيف يمكن التعامل مع كل من مكونات ثقافة هذا الجيل من الشباب وتوظيفها لمواجهة التحديات الثقافية التي يعيشها الشباب في هذا المجتمع؟
- هل هناك وعي كاف بين الشباب بالتراث الثقافي المصري والمشترك مع الثقافات الأخرى، وكيف يمكن الحفاظ على هذا التراث الذي بدأ في الاندثار؟
- كيف ينظر الشباب إلى الثقافات الأخرى ويتعامل معها وهل هناك ثقافة معينة يمكن اعتبارها المثل الأعلى أم أن الفرص متاحة للاختيار؟
- ما دور السفارات المصرية في الخارج في تفعيل هذه الجهود؟
- هل توجد فرص واتجاهات كافية لجعل الشباب المصري يفكر في السفر إلى الخارج لاكتساب الخبرة والمعرفة والتعامل مع ثقافات مختلفة وليس لتحقيق الربح المادي فقط ؟

2- الإصلاح الثقافي في مصر، المفهوم والأهمية:

من المنطقي لتوضيح مفهوم الإصلاح الثقافي أن نفرق في هذا الصدد بين عدة مفاهيم تجنبًا للخلط والالتباس وسعيًا وراء وضوح الرؤية، خاصة وأن مفهوم الإصلاح ارتبط بمجموعة أخرى

من المفاهيم وثيقة الصلة به ربما كان من أهمها مفاهيم الحداثة والتحديث والعولمة ومجتمع المعرفة.

فالحداثة **modernity** مشروع حضاري أوروبي بدأ مع عصر التنوير ويقوم على عدة أسس منها مبدأ الفردية، وتجاوز المجتمع الإقطاعي بكل علاقاته الاجتماعية وأنماطه الثقافية، وهو مشروع يستند إلى فكرة العقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا والنزعة الوضعية في البحث العلمي وأهمية القياس في البحث..الخ، وقد ترجم مشروع الحداثة إلى عملية اجتماعية عرفت باسم التحديث **Modernization** وذلك بمعنى التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، من مجتمع تقليدي يقوم على الزراعة والقبلية والمحسوبية والوساطة...الخ، إلى مجتمع حديث يقوم على تقسيم عمل اجتماعي مختلف وبنية اجتماعية مغايرة، ويستند إلى الكفاءة وتدريب الفرد ويعلى من قيم الإنجاز، فالتحديث عملية تحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. وفيما يتعلق، بالإصلاح فقد كان هناك في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إستراتيجيتين للإصلاح والتغير الاجتماعي. إستراتيجية الثورة وإستراتيجية الإصلاح الاجتماعي التدريجي وقد بدأ الإصلاح الاجتماعي مع بداية المجتمع الصناعي وبعد أن اتضحت مساوئ المجتمع الصناعي والشكوى من افتقار الآلات والمعدات إلى الأمن الصناعي وزيادة حوادث العمل وإصابات العمال وهنا نشأت دعوتين للإصلاح، وتشكل علم الاجتماع في إطار إمكانية إصلاح المجتمع بالتدريج، وفي المقابل أكد الماركسيون على ضرورة الانقضاض على المجتمع الرأسمالي وتغييره تغييرًا راديكاليا عن طريق الثورة. وقامت الثورة في روسيا وعندما فشلت في الإصلاح الاجتماعي سقطت في عام **1989** بينما نجحت الثورة الصينية في جوانب كثيرة، وأخذت تتحول تحت رقابة الحزب الشيوعي إلى نظام رأسمالي محكوم. وأصبح من المتفق عليه في القرن العشرين أن الثورة ليست هي الطريق الأمثل لتغيير المجتمعات، وان الإصلاح ينبغي أن يقوم على مبدأ الديمقراطية، خاصة بعد أن فشلت التجارب التي قدمت العدالة الاجتماعية على حساب الحريات السياسية، وأصبح واضحًا أن الديمقراطية والمشاركة هي الأساس في اتخاذ القرار. وإذا كنا نتجه الآن نحو الإصلاح، فهذا معناه أننا لم نستكمل بعد طريق التحديث وأنه لازالت هناك جوانب تقليدية لم تتغير سواء في العادات والتقاليد أوفي غيرها، أضف إلى ذلك أن الدعوة إلى الإصلاح في المجتمع المصري تهدف إلى اللحاق بما يجري حولنا في العالم من تغيرات مستمرة، تشير إلى أن العالم انتقل فعلا من عصر الحداثة إلى عصر العولمة، وأن مرحلة التحديث والمجتمع الصناعي قد انتهت، وانتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة عرفت باسم مجتمع المعلومات العالمي **Global Information Society** سمته البارزة هو العولمة **Globalization**، والعولمة تقوم على

اتجاهات متباينة في المجال السياسي متمثلة في الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وفى المجال الاقتصادي الاقتصاد الحر، والتنافس وفق معايير عالمية، وفي وجود منظمة التجارة العالمية، وفى المجال الثقافي نجد سيادة ثقافة الاستهلاك.

إن الانتقال من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة **knowledge society**، الذي يستند إلى أن المعرفة هي المولدة للثروة وليس المواد الخام، وتستلزم مشاركة الشباب المبدع القادر على اختراع أفكار ومواد غير تقليدية، يمكن تسويقها بعد أن انتهى عهد المواد الخام وأن عملية الإصلاح والتحديث يجب أن تسعى لاستكمال أدوات مجتمع المعلومات، ليس بمعنى الحكومة الإلكترونية وبرنامج تكنولوجيا المعلومات فقط، وإنما أيضا بمعنى الشفافية والديمقراطية، وتوفير المعلومات وحرية تداولها، وهو ما يوفر الشروط الأساسية للمشاركة في اتخاذ القرار وتحقيق الديمقراطية.

هكذا يمكن أن نترجم الحديث المجرد عن مفهوم الإصلاح إلى واقع فعلي، ينطبق عليه مفهوم علم الاجتماع بأنه "التغيير الاجتماعي المخطط"، فلا يوجد إصلاح بدون رؤية إستراتيجية، فالرؤية الإستراتيجية للإصلاح والتحديث تضم بين جنباتها كل أنواع الإصلاح الأخرى، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. هذا هو المعنى الذي أكدت عليه وثيقة الإسكندرية في مؤتمر الإصلاح العربي الأول، عندما طرحت مجموعة مطالب بعد تشخيص الأوضاع، في رؤية تحدد كيف نرفع مستوى الأداء السياسي، ونعمل على توسيع رقعة المشاركة السياسية وكيف نرفع مستوى الأداء الاقتصادي وكيف نواجه المشكلات الاجتماعية وأيضا المشكلات الثقافية.

هكذا يتحدد تصورنا للإصلاح الثقافي باعتباره مكونا أساسيًا في رؤيتنا الإستراتيجية للإصلاح، وتتأكد أهمية الإصلاح الثقافي باعتبار الثقافة هي الوعاء الذي يحتوي على تفكيرنا وسلوكنا وعاداتنا وتقاليدنا ونظمنا وكل ما يدور داخلنا وحولنا ويؤثر في تصرفاتنا وسلوكنا، والواقع أن ثقافتنا السائدة حاليا تتضمن الكثير من الاتجاهات والممارسات المعوقة لعملية التنمية والنهضة، مثل عدم احترام القوانين وانتشار بعض العادات غير الصحيحة، والتفكير الخرافي، وهو ما يفرض ضرورة استنهاض الثقافة والدعوة إلى التحرر والانفتاح وحرية الرأي والمشاركة الجادة، والتأكيد على أن الجهود الرامية لإحداث الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لن تأتي بالنتيجة المطلوبة، إذ لم نهتم بالإصلاح الثقافي.

3- الإشكاليات المعرفية في الإصلاح الثقافي:

في محاولة لتأسيس ثقافة مشتركة من خلال التصدي لمجموعة من الإشكاليات المعرفية التي أثيرت عند مناقشة المكونات السياسية والدينية والوافدة للثقافة، تركز الاهتمام حول كيف يمكن لشباب مصر أن يقيم حوارًا مع الآخر سواء في الداخل أوفي الخارج؟

وكان من الضروري منذ اللحظة الأولى توضيح ماذا يعني الآخر؟ ؛ فالأخر كل ما هو غيري أنا، وقد يكون مختلفًا في الجنس أو النوع أو في الدين أوفي اللون أو خلافه وقد يكون مختلفًا في السن فالصغير قد يختلف عن الكبير، مما يتوقع معه فروقًا بين الأجيال، وقد يكون الآخر هو المزارع الذي يعيش وفق ثقافة وقيم العصر الزراعي، والذي يختلف عن العامل الذي يعيش وفق ثقافة وقيم العصر الصناعي ربما العصر الصناعي الأول، أو العصر الصناعي الثاني وثقافة عصر العولمة والمعلومات، أو الآخر الذي أخذ يتابع عصر المعرفة، الأمر الذي يضعنا أمام ثقافات فرعية بها قدر من التمايز، وربما كان الأخر مختلفًا طبقًا لانتمائه الجغرافي في الصعيد أوفي الوجه البحري في الريف أوفي الحضر، وقد يستند الاختلاف إلى الفوارق الاجتماعية والوضع الاقتصادي، أو الطبقي، أو ربما طبقًا للانتماء العربي أوالأفريقي وهكذا. وقد أثار هذا الفهم للآخر، الاهتمام بثقافة الاختلاف والخصوصية الثقافية وكذلك الاهتمام بمصطلحات أخرى مثل الثقافة العامة والثقافة الفرعية **Sub Culture**.

وربما كانت فكرة قبول الآخر من أهم الأفكار التي يقوم عليها المكون السياسي في عملية الإصلاح الثقافي، لأنها فكرة تحمل في طياتها مجموعة قيم هامة مثل قيم التسامح واحترام الاختلاف في الرأي والهوية الثقافية، والتعبير عن الرأي وغيرها. وهي فكرة ينبغي أن نهتم بها عند إعداد النشء وتربيته منذ الصغر، خاصة وأن فكرة قبول الآخر تفترض أولاً المعرفة به حيث ان المعرفة بالأخر مطلب ضروري لقبوله. ويمكن أن تحقق معرفة الآخر بوسائل متعددة أبرزها الفن، باعتباره وسيلة مهمة سواء تم ذلك بواسطة أفلام كارتون أو أفلام سينمائية أومن خلال الأدب والقصص والروايات أومن خلال الشعر أو الرسم. والواقع أن فكرة معرفة الآخر تسهم في قبوله، فعلى سبيل المثال بالرغم من ان اقياط ومسلمي مصر عاشوا مع بعضهم منذ زمن طويل الا ان الكثير منهم لا يعرف على المستوى الثقافي للاخر إلا بعض الجوانب السطحية. وهناك اجتهادات متاحة تحت يدينا تتمثل في تقرير الحالة الدينية في مصر الذي أعده مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، وتتحدث بعض أعداده عن الموالد عند الأقباط والمسلمين، ولا يستخدمها الكثيرون وكذلك أوضحت دراسة أخرى أجريت عن الأقباط في الأدب المصري

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الكثير عن قيم الآخر وعاداته وتقاليده وفنونه. وهكذا يمكن استخدام العلم والبحث العلمي إلى جانب الفن في تنمية معرفتنا. أن معرفتنا بالآخر لا يجب أن تتوقف على توافر خرائط معرفية عن العالم الغربي وتحديد تياراته الرجعية والتقدمية، فمن الضروري رسم خريطة معرفية عن العالم العربي والإسلامي حتى يمكن فهم دوافع ومحاولات تشويه صورة العرب، وأنه كل عربي أو مسلم من المتشددين وإنما هناك تباين كبير في الاتجاهات والأفكار، ولذلك من الضروري لمعرفة الآخر رسم خرائط معرفية وأيديولوجية تساعد في فهم الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية.

وفى مصر كانت هناك العديد من المحاولات لتوفير المعرفة عن الآخر من خلال التعليم والبحث العلمي. ومن أهم نماذج هذه الدراسات دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول ظاهرة الثأر في الصعيد والتي كشفت عن طبيعة قانون الثأر وعن إمكانية تغيره مع الوقت، كذلك المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري في ما يزيد على (12) مجلدًا، وألقي الضوء على مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية في مصر، وكشف عن أنماط مختلفة من الثقافات الفرعية، وربما ساعد نشر هذه البحوث في صورة طبعات شعبية على معالجة ما لدينا من نقص شديد في معرفتنا بثقافة الآخر في مجتمعاتنا.

ويضاف إلى ما سبق ضرورة الاستفادة من المؤسسة التعليمية في نشر ثقافة معرفة الآخر وقبوله، وهناك تجربة دنمركية في إحدى المدارس الابتدائية، تقوم على تعليم الأطفال وتنمية معرفتهم بالآخر ومن ثم قبوله من خلال لعب الأدوار، فإذا كان المطلوب مثلاً معرفة من هم الهنود الحمر، يطلب من بعضهم أن يلعب دور رئيس القبيلة والآخر دور القاضي، وهكذا، وباستخدام نفس ملابس الهنود الحمر، هنا يجتهد التلاميذ من خلال البحث في المكتبة ومعرفة عادات وتقاليد الهنود الحمر وثقافتهم، في معرفة ثقافة مجهولة لهم مما قد يكون له أثره الواضح في معرفة قيم هذه الثقافة وبالتالي تتأكد فكرة قبول الآخر.

وإذا كان ضروريًا لقبول الآخر أن تتوافر لدينا المعرفة الكافية به، والاقتراب التحليلي لثقافاته، نجد أن هناك توجهين بخصوص هذا الاقتراب، الأول يذهب إلى ضرورة الانفتاح على الغرب وأن نأخذ منه ما قد يساعدنا على البناء والتطوير، والثاني يتبنى أفكارا مخالفة تنظر إلى كل ما هو غربي على أنه نوع من المؤامرة، وبالتالي فالعولمة أو أي فكرة قادمة من الغرب لا يجب الاقتراب منها. غير أن الفهم الحقيقي يؤكد أن العولمة عملية تاريخية تنطوي على فرص ومخاطر.

وربما ساهمت أهمية المعرفة بالآخر وضرورة توافر الفهم الكافي بثقافته في حل إشكالية هامة، وهي المد الديني بشكل واضح بين المواطنين بصفة عامة، (مسلمين ومسيحيين)، وعلى نحو لم يكن واضحًا بهذا الشكل من قبل، فالاقتراب مع الاخر يزيل مشاعر الاختلاف ويتيح الفرص للاجتماع على نقاط لقاء مشتركة تزيل الحزازات الدينية وتنشر التسامح في المجتمع.

وكذلك قد تسهم المعرفة الكافية بثقافة الآخر والفهم الضروري لها في حل إشكالية أخرى. فالثقافة هي النسيج الذي يقوم عليه ويتداخل معه كل قضايا الإصلاح الأخرى وهو الخلفية التي يستند إليها الوعي السياسي والإصلاح الاقتصادي، وإذا كان الفرد يستمد ثقافته ومعرفته من مصادر مختلفة، ومن خلال وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت أو القنوات الفضائية، أو حتى من بعض الكتب، والتي قد تقدم صورة مختزلة أو غير صحيحة عن الآخر فإنه قد يتبلور لدى الشاب تصورات ذهنية خاطئة تؤثر في معرفته بالآخر وقبوله. وأن حل هذه الإشكالية يشير إلى أهمية تشكيل وبناء العقلية النقدية لدى الشاب والتي تمكنه من فرز هذا الكم الهائل من المعلومات التي تقدم له، والذي يصل إلى حد الإغراق. وتكوين العقلية النقدية مسألة تشكل تحدي ثقافي من نوع جديد يواجه الثقافة المصرية ويتوقف على إسهام مؤسسات التعليم والتربية والأسرة، والحوار الديمقراطي في المؤسسات السياسية، والسماح بحرية التفكير والاختلاف في الرأي، واحترام وجهة نظر الآخر،

إسهامات الشباب المصري في الإصلاح الثقافي؛ البحوث والمشروعات

ولكي يتحدد دور الشباب في الإصلاح والتحديث، ويصبح للشباب المصري إسهاما واضحًا في تحقيق الإصلاح الثقافي، اتجهت الأنظار نحو إمكانية تقديم بعض الأفكار وبلورتها في موضوعات وقضايا وإشكاليات صالحة للبحث، وكذلك محاولة صياغة مجموعة من المشروعات القابلة للتطبيق على يد الشباب في مجال الإصلاح الثقافي وربما ساعد على ذلك الاجتهاد في الإجابة على مجموعة التساؤلات التي أثيرت تمهيدًا لتحديد هذا الدور للشباب في الإصلاح، وتوضيحًا لإسهاماتهم في الإصلاح الثقافي، مثل ماذا نقصد بمشروع البحث وما هي شروطه وكيف يمكن اعتبار البحث آلية في الإصلاح؟ وماذا نعني بالمشروع الصالح للتطبيق وما هي معايير اختيار هذه المشروعات؟

ومن بين الأفكار والموضوعات التي طرحت في المحور الثقافي نحو موضوعات تنصب على إجراء بحوث ودراسات ومقترحات تهدف إلى تنظيم مشروعات عمل في سبيل إنجاز أهداف

متنوعة للإصلاح الثقافي، وربما كان من الملائم تصنيف هذه المشروعات المقترحة طبقا لارتباطها بمكونات الثقافة إلى مجموعتين يرتبط بعضها بالمكون السياسي ويتعلق بعضها الآخر بالمكون الوافد.

وقد تعددت المشروعات المقترحة في هذا الصدد، وتباينت بين مشروع بإقامة برلمان شبابي، وآخر باستخدام الفن كأداة للتنمية والإصلاح، وثالث يرتبط بقانون تداول المعلومات، ورابع يهتم بإقامة منتدى لجمعيات المجتمع المدني، وآخر يهتم بأساليب التعليم غير التقليدية، أو إصدار مجلة... الخ.

وفكرة إنشاء برلمان للشباب فكرة قديمة أخذت طريقها للتنفيذ منذ أكثر من خمس سنوات، في تجارب عديدة مثل تجربة وزارة الشباب، وتجربة جريدة وطني ونماذج المحاكاة في الجامعة الأمريكية وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ويقوم المشروع المقترح على اختيار مجموعة من الشباب مهمتهم مناقشة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأهمها القضايا الشبابية بدون تدخل من أحد، فهم الذين يحددون القضايا ويديرون الحوار ويختارون المنصة ويمثلون نموذجا لمحاكاة البرلمان الحقيقي من حيث وجود مؤيد ومعارض فيما يعد تدريبا حقيقيا على العمل الديمقراطي، ورغم أن الفكرة قديمة لأنها كانت واحدة من مشروعات وزارة الشباب وهناك مكتب لها على مستوى الجمهورية يتولى مهمة إجراء الانتخابات، ويتم طرح الموضوعات للمناقشة من خلال رئيس للمجلس وفي شكل محاكاة **Simulation** لمجلس الشعب المصري، غير أن الجديد في المشروع المقترح هو كونه برلمانا غير رسمي، يتم من خلال منظمات المجتمع المدني، وتتبناه مكتبة الإسكندرية.

أو مشروع إصدار مجلة تتناول مشكلات الشباب وأفكارهم ودورهم في التحديث والإصلاح، وهذه فكرة تستند إلى مفهوم الإعلام التنموي، أو ما يسمى بالإعلام البديل، تعبيرا عن تجاوز الشعور بعدم الرضا عن الإعلام القائم، وتبدأ الفكرة في صورة نشرة دورية تتناول اهتمام الشباب بقضايا الإصلاح، وتعمل على الربط بين الشباب المشاركين في جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر، وقد تصدر المجلة في البداية بالمجاني، لمدة عام، بعدها تصدر باشتراك رمزي إلى أن يكتب لها النجاح. وهناك تجارب ناجحة على نفس المنوال كتلك المجلة التي تكتسب طابع تنموي وتصدر عن كلية الإعلام بالتعاون مع اليونسكو، وتركز على أحوال الصعيد ويقوم على تحريرها بعض الصحفيين من الصعيد بهدف تنمية وتطوير صعيد مصر،

والجديد في المجلة المقترحة أن تصدر عن المجتمع المدني، وأن تركز على قضايا الشباب وما يهمهم من أجل الإصلاح والتحديث.

وتدعيمًا للبنية الأساسية للثقافة في المجتمع المصري، تأكدت فكرة المطالبة بإصدار تشريع يضمن حرية تداول المعرفة، تشريع يتيح المعلومات بحرية في المجالات المختلفة، بحيث يستطيع كل فرد الحصول على المعلومات بدون آية معوقات روتينية ودعم مبدأ شفافية المعرفة. خاصة وأن هناك تجارب مخيبة للآمال تصادف الكثير من الباحثين عندما يتجهون إلى بعض الوزارات من أجل الحصول على بيانات تهمهم فلا يجدون أذنًا صاغية أو استجابة شافية. وهذه المطالبة بإصدار قانون أو تشريع يسمح بتداول المعرفة ويجعل البيانات متاحة أمام كل الناس، وعلى النحو الذي يعرفه كل من عايش تجارب عالمية في أوروبا وأمريكا، حيث تعتبر المعلومات والمعرفة بمثابة ملكية عامة **Public domain**. وهذه المطالبة بإصدار تشريع يسمح بتداول المعرفة جديرة بالدعم وخاصة ونحن نتجه في التغيير والتحديث والإصلاح الثقافي نحو الانتقال إلى مجتمع المعرفة وتجميع المعلومات وحرية تداول المعلومات على اعتبارها حق كل مواطن بالمجان وفي أي وقت، وأنه لا يمكن تواجد مجتمع معلومات بدون شفافية.

وعن المكون الوافد في الثقافة اتجهت الأنظار نحو مشروع مقترح بعنوان "دليل الشباب المصري نحو القضايا العالمية المعاصرة" وذلك بناء على ما قد يلاحظه البعض من انتشار عدم الاهتمام واللامبالاة بين الشباب تجاه القضايا العالمية المعاصرة والتي قد تؤثر في المجتمع المصري سلبًا أو إيجابًا، ويقوم المشروع على مبدأ التثقيف الذاتي والتدريب من خلال أسلوب ورش العمل، ودعوة مجموعات من الشباب من الوجه البحري والقبلي خلال برنامج زمني محدد، يتركز العمل خلال دوراته الشهرية أوكل ثلاث شهور على قضية معينة، مثل قضية العولمة، وتنظم ورش العمل تحت إشراف أساتذة متخصصين في القضايا المطروحة. وأهم مخرج هذا المشروع محاولة للتعريف بالأخر، وفهم ما يدور في العالم من أحداث ويضاف إلى هذا المشروع، اقتراح آخر حول تبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المختلفة، واستخدام مكتبة الإسكندرية كبنك للمعلومات والاستعانة بخبراتها، والإسهام في تدريب الأخصائيين لزيادة معرفتهم وتقييم جهودهم وربطهم بخبرات العالم الخارجي وحتى لا تعمل جمعيات المجتمع المدني بمعزل عن بعضها البعض، فإنه يمكن لهذا المشروع توظيف التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال، وتوفير قاعدة معلومات عن هذه الجمعيات المختلفة، حيث يتوافر تقارير عن ما تقوم به كل جمعية من مشروعات وتستطيع الجمعيات الأخرى أن تبني على أفكار بعضها البعض، وتجنب تكرار

الجهود المبذولة، ومحاولة تطوير ما تم بناء على الاستفادة من نتائج عمل الآخرين. وربما ساعد المشروع في الربط بين منظمات المجتمع المدني، ودعم رأس المال الاجتماعي من خلال تبادل الخبرات والتنسيق بينها في الجهود، هذا فضلاً عن أهمية هذا المشروع في دعم رأس المال الفكري، ودعم المكون المعرفي للمجتمع المدني خاصة من خلال مساندة الجمعيات الأهلية لبعضها البعض، في مجال معرفة مجالات العمل المختلفة التي تحتاج إلى جهود مثل التعليم أو الصحة أو غيرها، أو حتى معرفة الأدوار والواجبات التي يمكن الاضطلاع بها في هذه المجالات. وقد توج المشروع بإضافة مطالبة بإنشاء شبكة للمعلومات وقاعدة بيانات موحدة تربط بين الجمعيات الأهلية المختلفة وفي مجالات عملها المتباينة حتى تتدعم شبكة العلاقات الاجتماعية بين هذه المنظمات وحتى يتوافر التراكم المعرفي المطلوب.

وبصفة عامة أكدت مشروعات المحور الثقافي على ضرورة الحصول على تفاصيل معينة وتعريف مصطلح الثقافة وخاصة حول موضوعات ثقافة التطوع وقبول الآخر من خلال جمع بيانات لعينات مَمَثِّلَة لأنماط ثقافية وجغرافية مُختلفة في مصر تناقش الهُوية والمواطنة ". وإعداد بحث عن ثقافة المشاركة والسياسة والمواطنة والتركيز على بعض تجارب الشباب الناجحة والفعَّالة في ذلك المجال". وكيفية تدريب المجتمع على الاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي". والتحولات في الظاهرة الدينية وظاهرة التدين الجديد في مصر". وإعداد دراسة حول مدى مصداقية الخطابات الموجهة للشباب ". واستطلاع رؤى الشباب للحاضر ومشكلاتهم ورؤيتهم للمستقبل والحلول". وقياس إدراك الشباب لثقافة التطوع من خلال عينة قومية من الشباب المصري يدور حول مفهوم التطوع أساليبه مشكلاته آلياته ". وكذلك عن القضايا العالمية المعاصرة للشباب". وكيفية تبادل الخبرات بين المجتمعات الأهلية المختلفة من خلال مشروع بنك معلومات والرجوع إليه لتدريب الأخصائيين على بحوث المعرفة وربطها بخبرات من العالم الخارجي. وكيف يمكن "استخدام المسرح للتعرف على الثقافات المحلية والفرعية في مصر". ومشروع إصدار مجلة تتناول مشكلات الشباب وأفكارهم و دورهم في التحديث والإصلاح".

المحور السياسي

المحور السياسي
الشباب والمشاركة

هناك ارتباط واضح وعلاقة أساسية بين إتاحة المشاركة وتحقيق التنمية المستمرة وكل الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتحقيق المساواة، والقضاء على اتساع التفاوت بين الأفراد. ورغم كل الجهود الكبيرة لتحقيق المشاركة فإن التحديات تزداد يوما بعد يوم بطريق مباشر وغير مباشر، وذلك نتيجة للتراجع والركود الذي يسود بين الشباب في مدى المشاركة في جميع جوانب الحياة. وما يتبع ذلك من ظواهر سلبية بسبب اتساع الهوة بين الأفراد، والتنظيمات المختلفة في المجتمع واليأس الذي يصيب الكثير من الشباب، وما قد ينطوي عليه من تقييد لمساهمة ومشاركة الكثير منهم مما يؤدي إلى تعويق وتعطيل لمسيرة التنمية والتطوير.

والتنمية بطبيعتها تهدف إلى مصلحة الإنسان، وبالتالي لا يمكن أن تتم بدون كامل مشاركته في كل جوانبها وبكل الطاقات الموجودة لديه. لذلك تبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز المشاركة وتوفير المناخ المناسب لمساهمة ومشاركة كل الطاقات البشرية على اختلاف أنواعها وأشكالها وبصفة خاصة من الشباب. فلقد مضى الوقت الذي كانت التنمية تستند فيه فقط في كل أصولها ونتائجها إلى مساهمة القادة والمسئولين من الحكومات وقيادات سياسية، وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية ينصب ويستند الآن على توفير فرص المشاركة لكل فئات المجتمع وبكافة أشكاله وتصنيفاته حتى يمكن أن يحدث التغيير والتنمية في المجتمع.

ويضاف إلى ذلك أن احتمالات حدوث الإصلاح وتعزيزه في أي جانب من جوانبه، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، لا يمكن أن يتقرر فقط من خلال خطط التنمية وحدها، إذا لم تدعمه بالموافقة والمشاركة الكاملة من كل أفراد المجتمعات المحلية، حتى على مستوى الأفراد وفي كل المراحل، ومن خلال إجراءات واضحة تضمن توسيع مشاركة جميع الأفراد دون استبعاد أو تهميش لدور أي فئة مهما كان حجمها سواء صغيرة أو كبيرة وفي جميع عمليات ومستويات التنمية والتطوير وخاصة من الشباب.

إن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الإصلاح والتحديث تكمن في مشاركة الجميع في حل المشكلات وبناء المستقبل الذي يحقق للمجتمع بجميع أطرافه وفئاته الأماني والآمال. وبالطبع لا

يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل وجود مؤسسات وقوانين، يستطيع أن يمارس الإنسان فيها حقوقه وحرياته، وتسمح له أن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من عمل وفكر وإبداع.

وتحقيق المشاركة يرتبط بشكل كبير بمدى توفير المناخ الملائم لعوامل كثيرة، ومن أهمها توفر الديمقراطية، كثقافة وكوضع مؤسسي وتشريعي حيث يعتبر غيابها أول الموانع التي تحول دون تحقيق المشاركة في أي مجتمع. فالديمقراطية في أبسط معانيها تعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار. وهي تهدف إلى توفير وكفالة الحق في المشاركة الفعالة والحقيقية من جميع الأفراد في إدارة شئون المجتمع وعلى جميع المستويات وفي كل المجالات. كما أنها تعني حق الأفراد في الاختيار وتقرير الأوضاع التي تحقق لهم مصالحهم وأهدافهم.

وكفالة الديمقراطية تعتبر جزءا هاما من التصور الكامل لأساليب التنمية وطرق التعامل بين الناس والمجتمع من اجل تحقيق أهداف تنموية معينة، ومن اجل بناء المجتمع. وبطبيعة الحال فإن المجتمع يتكون من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، وقد يكون لكل منها مصالح تختلف عن مصالح الفئات الأخرى، ولذلك فإن تحقيق التنمية والتقدم يعتمد على مدى التفاهم بين مختلف هذه الفئات والطبقات، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إتاحة الفرصة وتوفير المناخ الملائم لممارسة الحق في الحوار والمشاركة والتعبير، وكذلك الحق في تلقي المعلومات. وبذلك تكون هذه العوامل منفصلة أو مجتمعة، مرتبطة بكفالة الممارسات الديمقراطية، كما أنها من أهم الجوانب التي تسهل تحقيق التنمية بمعناها الواسع الذي يسمح فيه لكل الفئات في المجتمع بان يكون لها أصوات وحقوق مسموعة ومصانة وأن يكون لها رأي وأن تكون مشاغلها ومشاكلها موضع الاعتبار والاهتمام. وبالطبع لا يمكن أن يتحقق ذلك دون كفالة الحريات وخاصة لكل الفئات وخاصة من الشباب والنساء وبعض الفئات الأخرى التي تعاني من التهميش أو عدم الاهتمام مثل ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن المقصود بالإشارة إلى الإصلاح في هذا المجال هو التنمية المستمرة والمتواصلة التي تزايد تداول الحديث عنها بين علماء الاقتصاد والبيئة والسياسيين باعتبارها من الأهداف التي يجب تحقيقها، وذلك بالرغم من صعوبتها، حيث أنها تتضمن مجموعة مركبة من العلاقات بين الأفراد والبناء الاجتماعي للمجتمع وبين الاقتصاد والموارد الطبيعية....إلخ.

وتعني التنمية المتواصلة في أبسط صورها واستخداماتها أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يتحقق دون استنفاد للموارد الطبيعية، وبواسطة التنمية التي يمكن أن تحقق حاجات

المجتمع وطموحاته الحالية دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتها وطموحاتها، وهو الأمر الذي يستلزم اشتراك وتعاون قدرات جميع الفئات في المجتمع وبدون استثناء.

ولتحقيق المنفعة والمكاسب المتوقعة من اشتراك مجموعات كبيرة وقطاعات واسعة من المجتمع في التنمية المتواصلة فإنه يجب النظر بعناية إلى أهمية التوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، وخاصة فيما يتعلق بحقوق جميع الفئات، وإتاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها والمساهمة بقدراتها دون سيطرة عليها من أي من الفئات الأخرى الأكثر قوة أو تنظيما عنها، أو من قبل القيادات السياسية بقصد التأثير فيها أو توجيه مسيرتها.

لذلك فإن تنظيم العلاقات بين التنظيمات المركزية العلوية (الحكومات والقادة السياسيين) والبنية الأساسية للمجتمع (جماهير الشعب وخاصة من الشباب والنساء) يعتبر أمراً أساسياً للممارسة وتحقيق التنمية المتواصلة عن طريق المشاركة والديمقراطية التي تقتضي في معظم الأحوال ضرورة الاهتمام بالرأي العام الحقيقي للأفراد والجماعات، والتخلي عن أسلوب المونولوج في التعامل مع الجماهير، وإحلاله ببدائل أخرى، تشتمل على الحوار والمناقشات مع مختلف الفئات صاحبة المنفعة والمصلحة الحقيقية والتي تؤدي، إذا ما تمت في إطار من الديمقراطية، إلى تحقيق المشاركة في ممارسة السلطة لمجموعات كبيرة وقطاعات واسعة من المجتمع.

إن قضية المشاركة، كما ذكرنا من قبل، تتناول في طياتها ضرورة الحديث عن كفالة الممارسات الديمقراطية وتحديد نوع الأشكال المقبولة للتعامل بين المواطنين وطبيعة دور بعض الفئات وخاصة فئة الشباب، وما يتعلق بتعاملها مع قضايا المجتمعات المحلية. ولذلك فإن الحديث عن المشاركة من خلال هذا المضمون، يستلزم ضرورة الإشارة إلى أهمية إشراك المحليات في السلطة، وتشجيع التدرج في نقل السلطة إليها (اللامركزية)، وهي أيضًا أساس هام من أسس عملية التنمية المتواصلة و المتكاملة.

إن تشجيع اللامركزية والمشاركة والديمقراطية تعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المتواصلة والمتكاملة التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توسيع قاعدة السلطة وتحريك أكبر عدد من المشاركين فيها، حتى على المستويات المحلية وخاصة في مراحل التفكير والتخطيط وتبني الأفكار الإصلاحية التي تمس حياة ومستقبل المجتمعات المحلية والصغيرة. ومن خلال ذلك المنهج فقط يمكن سد فجوة بين طريقة تفكير القيادات المركزية والمجتمعات المحلية بحيث لا تبقى

هذه المجتمعات المحلية في عزلة عما يدور بداخل خطط التنمية التي هي في الأصل تهدف ضمن ما تهدف إلى بناء المؤسسات وتدريب الأفراد على التفكير والتخطيط والتصميم وتنفيذ ومتابعة المشروعات من خلال المشاركة الفعالة ودون سيطرة أو عدم اكتراث بالرأي الحقيقي للأفراد والجماعات الصغيرة والمحلية. والهدف من ذلك أن يشعر الشباب أن ما يجري من مشروعات للإصلاح وخطط للتحديث هي أولاً وأخيراً لمصلحتهم ومصلحة مجتمعاتهم المحلية، وأن لهم صوتًا يسمع ويسمح لهم أيضًا بالاشتراك في تحمل المسئولية. والأهم من ذلك هو القدرة على الاجتهاد والمشاركة في إحداث التغيير الذي يتيح في النهاية إمكانية العمل الجماعي والإجماع في الرأي من خلال المناقشات والحوار والتوفيق بين وجهات النظر المتباينة، دون استخدام وسائل القهر حتى يتم إحداث التغيير أيا كان نوعه أو شكله.

وتهدف معظم الإصلاحات التي تجري في كثير من الدول وخاصة النامية منها إلى تشجيع انسحاب الدول والحكومات من مجال امتلاك وإدارة المشروعات وتسليمها للمحليات وأصحاب المصلحة الحقيقية من الأفراد المشاركين والعاملين فيها، وذلك لتحمل مسئولية إجراءات الإدارة والتنفيذ في هذه المشروعات وذلك من خلال تملكهم لها أو لجزء منها في صورة أسهم، وبحيث توكل مسئولية وإدارة وتنمية هذه المشروعات سواء أكانت كبيرة أم صغيرة للقطاع الخاص والأفراد دون فرض وصاية أو ولاية من أحد، اللهم إلا من خلال الاستعانة بالخبرات في الجوانب الفنية المطلوبة التي لا تتوافر على المستوى المحلي.

وبسبب اقتناع معظم المؤسسات العالمية التي تعمل في مجال التنمية المتواصلة والمتكاملة وخاصة في الدول الفقيرة، ازداد التأكيد على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية والأفراد في جميع مشروعات التنمية التي تشارك فيها هذه المؤسسات الدولية والعالمية. وأكبر مثال على ذلك هو ما تقوم به المؤسسات الدولية حاليًا من تأكيد ضرورة استخدام أساليب المشاركة في جميع عمليات ومشروعات التنمية، بما في ذلك مشاركة المنتفعين من المشروعات، وبحيث يشتركون في جميع إجراءات المشروعات قبل وخلال مراحل تنفيذها، ثم متابعتها وخاصة في المناطق الريفية. ويقوم المسئولون عن هذه المشروعات بتقييم مسبق للمشروعات من خلال مشاركة المنتفعين منها، وكذلك من خلال تنظيم حلقات دراسية يشترك فيها المنتفعون من تلك المشروعات، وذلك بقصد إحكام تصميمها وتعميم فوائدها على المجتمعات المحلية والصغيرة.

إن تعبئة الجهود من اجل توسيع المشاركة وتوفير الإمكانيات للمجتمعات المحلية يتطلب توسيع وتعزيز الحوار مع المسئولين والحكومات من أجل تشجيع وتدعيم الممارسات والسياسات الديمقراطية، وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية، وتشجيع مشاركتهم في تحديد احتياجاتهم، وفي عمليات تدبير وتوفير هذه الاحتياجات، وتحديد المعالم الرئيسية للمستقبل في مجتمعاتهم وحياتهم.

كما أن توفير المناخ الملائم للمجتمعات المحلية للتعود على ممارسة المشاركة يعتمد على توسيع قاعدة دور منظمات المجتمع المدني في تشجيع هذه الممارسات، وذلك توفير قنوات وارتباطات واتصالات مع المجتمعات المحلية ومع كل الفئات التي يصعب الوصول إليها ومن خلال القنوات الحكومية أو القيادات المركزية. هذا بالإضافة إلى ما يتوافر لهذه المنظمات المدنية من تاريخ طويل وخبرة من خلال العمل مع قطاعات التنمية المختلفة بصفة عامة ومن خلال القطاع الخاص بصفة خاصة من خلال المجتمعات المحلية ويؤدي كل ذلك إلى تزايد قدرة هذه الفئات والمجتمعات المحلية على ممارسة المشاركة المطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة في مجتمعاتهم الصغيرة وبالتالي في المجتمع ككل.

المعوقات التي تحد من مشاركة الشباب:

على الرغم من أهمية عملية تعزيز مشاركة الشباب المجتمعية سواء في جانبها السياسي أو التنموي إلا أن هناك العديد من المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد أو تقيد من فرص مشاركة الشباب ومنها انتشار الأمية حيث أن الأمي مواطن فقد حقًا من حقوقه الأساسية بحرمانه من التعليم، وهو يفقد تبعا لذلك كثيرا من حقوقه الاجتماعية والسياسية، فيحرم من الإسهام في الحياة العامة سواء في المجال السياسي أو في تكوين الرأي العام وصنع القرارات كما أن البطالة بين الشباب تحمل معها الكثير من التوترات الاجتماعية والسياسية، خاصة عندما تكون البطالة بين فئات المتعلمين من الشباب، إذ أنه من غير المعقول أن نتوقع من الشباب المتعطل أن يكون مشاركا فاعلا في قضايا مجتمعه. كذلك تلعب التنشئة دورا مهما في تشكيل وتكوين القيم والأخلاق لدى الأفراد، إلى جانب أن جزء من التنشئة يلقي بالمسئولية الأساسية منها على العائلة دون التركيز على المسئولية تجاه المجتمع، إضافة إلى انتشار بعض القيم التي تسود التنشئة من سلطة وتسلسل وتبعية والتي يرتبط بها ضعف قدرة المدرسة على أداء واجبها التربوي وتركيزها الشديد على دور السلطات التنفيذية لا تقوم بالدور الذي يجب عليها أن تقوم به إلا بشكل عارض، إضافة إلى أن أساليب التلقين المتبعة في نظم التعليم لا تساعد على التعبير عن الرأي ولا تشجع الاستقلال في التفكير ولا تبني الثقة بالنفس أو الإبداع مما يزيد من تفاقم المشكلة ضعف

الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على استقطاب الشباب، وكذلك عدم إتاحة الفرصة لهم في التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، إلى جانب افتقادها للديناميكية في الربط بين النخبة والشباب وعدم قيام وسائل الإعلام بعرض القضايا التي تهم الشباب وإثارة النقاشات الجادة حولها وتناول القيم أو طرح القيم السلوكية التي تغذى الممارسة الديمقراطية والمشاركة بالإضافة إلى تزايد حدة المشكلات الاقتصادية حيث صار الهم الأساسي للشباب المصري بعد التخرج من الجامعة هو البحث عن عمل، وبالتالي أصبح العمل السياسي بالنسبة لهم نوعا من الرفاهية إن القيم والتقاليد الديمقراطية تعتبر بنية الثقافة السياسية حيث أن الديمقراطية هي منظومة من القيم تتمثل في الإيمان بالتعددية والقبول بالأخر والتسامح السياسي والفكري والإيمان بالحوار كأداة للإقناع والاقتناع وذلك بالإضافة إلى غياب التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمس على عملية المشاركة السياسية للشباب وكذلك غياب دور المثقفين والرواد والتحامهم وتشجيعهم للشباب وعدم قيامهم بإعطاء المثل للتعاون الديمقراطي والحوار الديمقراطي فيما بينهم وما يتبع ذلك من عدم وجود مؤسسات تعمل على توسيع التنشئة السياسية وتنمية الولاء الوطني والقومي وتربية الشباب على الخدمة العامة، وضعف الاتحادات الطلابية والتي تعتبر من أهم المؤسسات، بالنسبة للمشاركة في العمل السياسي وتحويل الاتحادات الطلابية إلى مجرد منتديات للأنشطة الأخرى. وفيما يلي عرض لبعض جوانب المعوقات التي تتصل بأنظمة التعليم والأوضاع الاقتصادية والأحوال التي تسود أنشطة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وما يرتبط بذلك من معوقات تتعلق بالثقافة السياسية ومناخ عدم الثقة التي يسود بين الشباب.

المعوقات المرتبطة بالتعليم:

تظهر معظم الاتجاهات السلبية بين الشباب كنتيجة مباشرة للتدهور في جوانب عديدة مثل التدهور في نظم وبرامج التعليم والذي يتبعه تدهور في مجالات أخرى مثل التدهور في الاهتمام أو الإقبال على المشاركة السياسية والتدهور في الفنون والثقافة...الخ.

وتعد الأمية في مقدمة المعوقات التي تحول دون تعزيز مشاركة الشباب، فالأمي مواطن فقد حقًا من حقوقه الأساسية بحرمانه من التعليم، وهو بالتبعية يفقد مزيد من الحقوق الأساسية المرتبطة بهذا الحق، مما يقيد ويقلص إسهامه في الحياة العامة سواء في المجال السياسي أو في تكوين الرأي العام وصنع القرارات.

كما أن معظم من يلتحقون بمراحل التعليم المختلفة يعانون أيضًا من عائق آخر لا يعزز ثقافة المشاركة و يتمثل في غياب برامج التنشئة والتثقيف السياسي في معظم برامج التعليم بداية من مرحلة التعليم الابتدائي، ويتطلب ذلك ضرورة الاهتمام بالمناهج التربوية وخاصة في مدارس المراحل الأولى والذي يجب أن يحتوي على فكر ديمقراطي يمكن من خلاله أن يتعلم الأطفال ويتعرفون على مفاهيمه وتشجعهم على التشبع بالمفاهيم والأفكار الديمقراطية ومساعدتهم في تعلم التعبير عن أنفسهم وهو ما يهيئ إلى حالة من الأمية السياسية بين المتعلمين وقد يصل الأمر إلى أن بعض الشباب لا يعرف معنى كلمة الديمقراطية، وقد ساعد على ذلك أسلوب التعليم القائم على التلقين، ونظم الامتحانات التي لا تقيس إلا مهارة التذكر، وتفتقد في معظمها التركيز على مهارات التفكير العلمي والعمل الجماعي وحل المشكلات،و هو ما يؤدي إلى ضعف روح الاستقلالية والمبادرة لدى الشباب خاصة بين طلاب الجامعة والذين يجب أن نزرع فيهم حب المشاركة وخاصة من خلال الأنشطة الطلابية والتي توفر لهم في الجامعة من خلال ممارسة الأنشطة الطلابية وبعض التجارب التي تدربهم على ممارسة العمل الديمقراطي ، وتزيد من قناعتهم بأهمية المشاركة وتنمي قدرات الثقة في كل شيء يتعاملون معه.

ولذلك فإن تعزيز ثقافة المشاركة يرتبط بمواجهة قضية الأمية وبإصلاح النظام التعليمي بشكل عام والاهتمام بإضافة برامج التثقيف والتنشئة السياسية للبرنامج التعليمي والتربوي في مختلف المؤسسات التعليمية، وأن تتحول مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي مقدمتها المدارس من مؤسسات للتنشئة على ثقافة التسلط والتلقين إلى مؤسسات للتنشئة على الديمقراطية وثقافة المواطنة.

المعوقات المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية:

ترتبط كثير من المشكلات السياسية بالمشكلة الاقتصادية ويسود إحساس بين الشباب أن إسهامهم في المشاركة السياسية لن يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى حل مشكلاتهم الاقتصادية أو الوصول إلى فرصة عمل حيث يعاني كثير من الشباب من البطالة والتي تحمل معها الكثير من التوترات الاجتماعية والسياسية، خاصة عندما تنتشر البطالة بين المتعلمين من الشباب والذين يفترض أن يكونوا في طليعة المشاركين في العملية السياسية، مما يجعلهم مستغرقين بالكامل في البحث عن فرصة عمل، وبالتالي يصبح من غير المتوقع أن يكون الشباب المتعطل مشاركًا فاعلاً في قضايا مجتمعه، وهو ما يفسر جزئيًا أسباب عزوف هذه القطاعات العريضة من الشباب

عن المشاركة في الحياة السياسية، وهي المشكلة التي تزداد حدتها مع تزايد حدة المشكلات الاقتصادية التي يعانون منها، ومما جعل العمل السياسي بالنسبة لهم نوعًا من الرفاهية التي لا يتحملونها.

المعوقات المرتبطة بأوضاع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني:

تعتبر الأحزاب من أهم القنوات الرئيسية للمشاركة السياسية وبالطبع يتأثر هذا الوضع بالأوضاع الحالية للأحزاب من حيث الضعف والقوة ومدى مشاركة الشباب وفهمهم لأهدافها وبرامجها بالإضافة إلى ضرورة تفعيل عامل الثقة بين الشباب والقائمين على الأحزاب السياسية والذي يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم اقتناع الشباب للانضمام والعمل مع الأحزاب السياسية وهو الأمر الذي يتطلب قيام الأحزاب السياسية بالعمل على تطوير برامجها وأنشطتها لجذب الشباب في المشاركة مع الأحزاب وخاصة إذا كان من بين هذه البرامج تشجيع أسلوب الحوار والمناقشة وقبول الرأي الآخر وخاصة من جانب القيادات السياسية ومحاولة توصيل المعلومات السياسية إلى الشباب وبطريقة يمكن لهم فهمها والتجاوب معها وبصفة خاصة إذا كانت هذه المعلومات ترتبط بالأهداف والغايات التي يهتم بها الشباب. كذلك يجب تحفيز وتشجيع مساهمة الكيانات السياسية الصغيرة والتي يمكن من خلالها أيضًا بالإضافة إلى الأحزاب السياسية دفع العمل السياسي والمشاركة والتي يمكن أن تنطلق من ضرورة كفالة مبادئ الحريات على أساس المسئولية في الحقوق والواجبات من خلال منظومة قيم وأن تهتم هذه البرامج بموضوع التدريب على الحوار واكتساب مهارات الحوار والاستفادة من إقامة شبكات للاتصال **Networking** لنشر الأفكار والمعنى والمضمون الخاص بالحوار وقبول الآخر مع آليات التنفيذ لتفعيل الأفكار المطروحة للمناقشة حول هذه الموضوعات.

هذا ويجب أيضا التعامل مع التحديات التي تقف عائقًا في سبيل انتشار ثقافة الديمقراطية والتي تتمثل في غياب التنشئة السياسية وسيادة ثقافة الخوف وضيق هامش الحرية في الأطر ما القانونية الموجودة بالإضافة إلى غياب الثقة بالنفس بين الشباب وهو ما يتطلب معالجة كل هذه الموضوعات من خلال وسائل تعمل على نشر ثقافة الديمقراطية.

ورغم وجود أكثر من سبعة عشر حزبًا سياسيًا مرخصًا لها بالعمل السياسي، إلا أنها في معظمها تفتقر إلى الفاعلية في الحياة السياسية، وبسبب ضعفها وعدم قدرتها على استقطاب المواطنين أو من العوامل التي تزيد من دعم الأثر السلبي وزيادة حالة الانسحاب وضعف المشاركة

السياسية للشباب على نحو خاص وهو عدم إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم، إلى جانب الافتقاد للديناميكية في الربط بين النخبة السياسية من المثقفين والرواد وبين الشباب، وتراجع دورهم في إعطاء المثل والقدوة، وقد أدي عدم قدرة الأحزاب على جذب الشباب للعمل من خلالها إلى غياب الأطر المؤسسية التي تتمتع بقدر من المصداقية والحيوية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الشباب للنشاط والتدريب السياسي العام، وبناء قناعاته بأهمية المشاركة، وإن هذه المشاركة سوف تعود عليه وعلى مستقبله بإضافات إيجابية وهو الأمر الذي لا يحس به أو يقتنع به الشباب ويعتبر أحد العوامل الفاعلة في ضعف المشاركة السياسية بين الشباب.

لذلك فان تطوير وتفعيل الحياة الحزبية سواء على صعيد مناخ العمل الحزبي بوجه عام، أو البنية المؤسسية، والرؤى السياسية للأحزاب على نحو خاص، يعد شرطا هاما لتعزيز المشاركة السياسية للشباب، وهو نفس الشرط الذي ينطبق على مؤسسات المجتمع المدني على مختلف توجهاتها من جمعيات أهلية ومراكز شباب واتحادات طلابية ونقابات مهنية وعمالية والتي تتطلب تطوير مناسب يعمل على أن ينهى حالة الالتباس وخلط الأوراق في الشارع السياسي، والذي يعتبر نتيجة مباشرة لتداخل أدوار الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية، والذي يدعمه انتشار الأمية السياسية، ويؤدي في النهاية إلى غياب مؤسسات التثقيف والتدريب السياسي، وتنمية الولاء الوطني والقومي والإحساس بالمسئولية الاجتماعية.

ومن هنا تأتي أهمية وضرورة ترسيخ وغرس مفهوم الانتماء لدى الشباب حيث أن إحساس الشباب بالانتماء الحقيقي يساعد على زيادة الثقة بين الشباب وعدم الخوف وضرورة النظر إلى موضوع الانتماء على اعتباره عنصر هام وأساسي للاشتراك في العمل العام والمشاركة السياسية.

ويلاحظ وجود انفصال بين المؤسسات السياسية التابعة للدولة والمسئولة عن العمل في مجال التنشئة السياسية بين الشباب ومنها الأنشطة التي تقوم بها وزارة الشباب وتتركز معظمها على الأنشطة الرياضية والبرامج الاجتماعية وبرامج للتوعية السياسية ويزيد من تفاقم هذا الوضع الخطر على العمل السياسي في الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني وعدم اهتمام المناهج التعليمية بترسيخ مفهوم الانتماء والمشاركة وكذلك عدم وجود مؤسسات للتنشئة السياسية الحقيقية على مستوى المجتمع ككل وخاصة في المجتمعات المحلية.

وبالنسبة لبرامج التعليم الابتدائي لا يوجد في محتواها إرشادات حقيقية أو مفاهيم واضحة عن التربية أو التنشئة السياسية والتي يمكن أن ينشأ من خلالها الأطفال على الوعي السياسي أو أهمية المشاركة...الخ.

ولذلك فإن معظم المجتمعات تحتاج إلى مشروع قومي لتنمية الشباب وإعدادهم لشغل المناصب القيادية ومن أجل إعداد جيل ثاني من الشباب وتهيئتهم لتولي المراكز والمناصب القيادية وللوصول إلى ذلك يمكن الاعتماد في التنشئة السياسية على فكرة المجموعات الصغيرة من خمس أفراد وحتى عشرة أفراد يكون مسئول عنهم شخص حتى يمكن إحداث التفاعل بينهم ومناقشة الحقوق والواجبات ومفاهيم المواطنة ومعنى الديمقراطية والمشاركة ....الخ. ومن الممكن البدء مع منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية وكذلك مع طلاب المدارس الإعدادية والثانوية في مثل هذه البرامج على أن يستعان في ذلك بدليل وبرنامج تثقيف وبشكل مؤسسي وحتى يمكن توحيد نشر المفاهيم الصحيحة ولا تعتمد على التفسيرات الشخصية كما يمكن تطبيق نفس الفكرة في دورات تدريبية لفئات مختلفة من المجتمع " مدرسين – صحفيين – إعلاميين ...الخ" ويمكن مثلاً تسمية البرنامج أصدقاء الديمقراطية أو أصدقاء الوطن أو أصدقاء مصر وان تغطي هذه البرامج طلبة الجامعات وتتعرض لثقافة الحوار عن طريق تنظيم سلسلة من الحوارات والندوات مع المثقفين والمفكرين وخاصة مناقشة أهمية ودور وعمل الاتحادات الطلابية.

وكذلك يجب النظر إلى الطريقة التي يمكن أن يساهم من خلالها الخطاب الإعلامي وحتى يصبح أداة لتحقيق أفكار ومفاهيم سياسية تشتمل على أسلوب الحوار بين الشباب وبين الأنشطة السياسية وعدم التصادم أو الرفض لها والتي يمكن أيضًا من خلالها أن يحس الشباب انه يشارك في إدارة دفة المجتمع وبالتالي يمكن أن يساهم في قضايا الإصلاح على اعتبارها مسئولية تؤدي إلى الإحساس بالانتماء والمواطنة.

المعوقات المرتبطة بالثقافة السياسية ومناخ عدم الثقة:

تتحدد ملامح الثقافة السياسية العامة لأي مجتمع على مستوى وعيه، وأيضًا على مستوى المشاركة السياسية لكل فئاته الاجتماعية، وهي الثقافة التي تتراكم على أساس المعلومات المتاحة والأساليب المستخدمة في التنشئة والتي تتضمن القيم والاتجاهات التي تقدمها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة مثل مؤسسة الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسة الدينية وجماعات الرفاق، والحزب السياسي ...الخ، وهي المؤسسات التي تتكامل في خلق سياق ثقافي وسياسي واحد

للمجتمع قد يدعم مناخ المشاركة والثقة بآليات العمل الديمقراطي، أو يغيب تلك الثقة والتي في حالة غيابها تدعم وجود بعض القيم الثقافية السلبية مثل: التعميم الذي يسود بعض الممارسات والتي تدعمها كثير من التصرفات التي يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة بين الشباب مثل أن المشاركة الخاصة بالأنشطة السياسية تعتبر مضيعة للوقت كما أن الاشتراك فيما يساعد على عدم التركيز في التحصيل الدراسي كما أن بعض التحفظات التي تطلق على الشباب يمكن أن تؤكد وتؤدي إلى التعميم مثل أن كل الشباب ليس لديه الرغبة في المشاركة ولذلك يجب النظر إلى هذه التعميمات بشيء من الحذر على اعتبار أن نتائجها سلبية وتضر بمفاهيم الشباب والوطن في نفس الوقت.

لذلك يجب محاربة ثقافة التعميم السلبي وذلك لأنه ليس صحيحًا أن كل الشباب ليس غير منتمي أو غير مهتم أو أنه ليس لديه رغبة في المشاركة بل على العكس يوجد شباب كثير مهتم ويرغب في المشاركة كما أنه في بعض الأحيان تدور في أذهان الكثير من الشباب بعض التساؤلات عن مدى جدوى مشاركتهم في إجراءات كثيرة مثل موضوع الانتخابات وما يترتب على ذلك من مفاهيم خاطئة ومنتشرة عن نتيجة الانتخابات وأن المشاركة أو عدم المشاركة لن تؤثر في هذه النتيجة وفي الحقيقة أن مثل هذه القيم السلبية وغيرها يساعد على تدعيمها أنماط التنشئة الاجتماعية التقليدية ، التي تؤكد على قيم السلطة الأبوية والتبعية، ولا تشجع على حرية التعبير عن الرأي أو الاستقلالية في التفكير أو الثقة بالنفس أو الإبداع، وهو ما يشكل معوقا إضافيا يحول دون تعزيز مشاركة الشباب، كما أن هذه القيم السلبية وغيرها لا تعوق فقط انتشار ثقافة المشاركة بل تؤدى أيضا إلى إشاعة مناخ من الخوف وعدم الثقة بين الشباب وبين مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية، والتي تحتاج إلى جهود كبيرة لتعزيز ثقافة المشاركة وبذل جهد مضاعف لبناء الثقة وكسر ثقافة الخوف لدى أجيال الشباب، من خلال تأكيد النزاهة والشفافية في كل الإجراءات، والتأكيد على نماذج القدوة وإبرازها، خاصة بين القادة السياسيين الذين يجب أن يتميزوا بقدر أعلى من التسامح السياسي، وأخيرا تشجيع الأسرة للأبناء على المشاركة السياسية، والتأكيد على أن العمل العام والسياسي على وجه الخصوص هو عمل جماعي يجب المشاركة فيه وإعطاء المثل العليا في ضرورة أن نغير ثقافة الفرد والتي تصل في بعض الأحيان إلى الفصل بين الدولة والأفراد وجعلهما في مقابل بعضهما البعض وهي معادلة لا يمكن القبول بها طالما كانت محصلة ذلك عدم المشاركة.

إن كسر حاجز ثقافة الخوف يرتبط بإعادة الاعتبار لفكرة العمل الجماعي بداية من أدنى أشكاله، فالوطن يحتاج إلى تكاتف المجتمع وممارسة أساليب الحوار الديمقراطي في حل الخلافات، وتوسيع هامش الحرية التي تسمح بها الأطر القانونية الموجودة سواء على مستوى الأحزاب أو النقابات أو الاتحادات الطلابية، حتى تصبح أطرا تدعم ثقافة المشاركة، وتفتح لها المزيد من الأبواب بالنسبة للديمقراطية والانتماء فلا توجد ديمقراطية دون وجود وطنية ولا توجد وطنية بدون انتماء وعندما نتحدث عن الانتماء والمواطنة فكل منهما جزء من المشاركة السياسية وجزء منها الحركة على صعيد الواقع وأنه لا يمكن أن نتحدث عن الانتماء إذا كان هناك شعور بعدم المواطنة الحقيقية وعدم وجود أفكار وطنية أو شعارات وطنية وهو ما يؤدي إلى التردد في المشاركة خاصة بسبب وجود الالتباس في الشارع السياسي حيث توجد أحزاب سياسية ولا يمارس فيها السياسة بينما توجد كيانات أخرى غير سياسية وليس لها علاقة بالعمل السياسي وهي تمارس العمل السياسي بالرغم من أنها أنشأت لأغراض أخرى، أي أن الكيانات السياسية لا تمارس السياسة والكيانات غير السياسية تمارس السياسة وهو ما قد يجعل المواطن في حالة من الالتباس وتزيد من شعوره بعدم أهمية الانتماء أو أن يجد المكان الصحيح للتعبير عن قضاياه أو أن يجد مناخ مهيأ لقبول الآخر والتفاهم مع الآخرين دون عنف أو رفض.

مشروعات ومبادرات لتنمية المشاركة بين الشباب

احتل موضوع التنشئة على ثقافة الديمقراطية والمشاركة كقضية محورية مناقشات مطولة في المؤتمر في محاولة للوصول إلى بعض الأفكار والمبادرات التي يمكن اقتراحها لزيادة الوعي والثقافة السياسية بين الشباب، والقيم التي يجب الترويج لها وأشارت المناقشات إلى ضرورة مراجعة كتب التربية الوطنية والتاريخ والجغرافيا للتأكد من المعلومات السياسية التي تتضمنها، ومدى مناقشتها وتعرضها للشكل والنظام السياسي والحديث عن حقوق المواطن وواجباته، أو الدستور....الخ ، وضرورة أن تحتوي المناهج على الأفكار التي تروج لقيم غير معادية للتنمية وثقافة المشاركة والديمقراطية، وأن تكون المناهج التعليمية مشجعة على تنمية مهارات النقاش والحوار والوصول إلى حل وسط وغيرها من المهارات التي تعزز ثقافة الديمقراطية. وخاصة أن معظم الأجيال الشابة تفتقر إلى المعلومات والمهارات والقدرات التي تعزز ثقافة الديمقراطية والمشاركة، وأن غياب هذه لآليات يؤثر بشكل كبير على بناء الثقافة الديمقراطية وتعزيزها، وهو ما يعوق أي جهود حقيقية تبذل للإصلاح والتحديث

وقد تعددت المشروعات والمبادرات وتراوحت بين تلك التي تتم من خلال برامج التعليم أو تلك التي يمكن تنفيذها من خلال الإعلام أو تلك التي يمكن أن تنجز من خلال منظمات المجتمع المدني.

وقد تنوعت الأفكار والمشروعات التي اهتمت بتنمية الثقافة السياسية وتطوير أساليب التنشئة السياسية عن طريق مناهج التعليم من خلال إعداد كتيب عن ثقافة المشاركة والديمقراطية والتي يستلزم نجاحها تحديد الفئة المستهدفة من طلبة المدارس وطلبة الجامعات وقادة اتحادات الطلاب وغيرهم كذلك ضرورة تحديد نوعية المعلومات التي يتضمنها الكتاب وحزمة القيم التي يسعى البرنامج للترويج لها والكيفية التي يتم من خلالها معالجة هذه القيم ونوعية المهارات السياسية والحياتية التي يقدمها البرنامج والتي تدعم ثقافة المشاركة ولعله من المفيد الإشارة إلى انه يوجد العديد من التجارب المصرية في هذا المجال والتي تستهدف التنشئة على ثقافة الديمقراطية والمواطنة ويمكن الاستفادة من بعض هذه التجارب في هذا المجال مثل تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية في برنامج منتدى الشباب لحوار الثقافات والذي يستهدف قادة الرأي من الشيوخ والقساوسة والإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني والمعلمين، وتجربة الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية وبرامجها التدريبية المتنوعة والموجهة للمدرسين أو برامج أنشطة التربية المدنية الموجهة للتلاميذ والتي تناقش مشكلات التعليم، والتي يشارك فيها الوزراء المسئولين، وملتقيات التربية المدنية والتي تم تجميع خبرات العمل لها في كتاب (المشاركة مدخل لبناء روح المواطنة).

كذلك يوجد العديد من الخبرات والتجارب الدولية مثل برنامج التربية المدنية الذي قام بإعداده معهد التربية المدنية بكاليفورنيا بالولايات المتحدة، أو البرامج التي تطبق في جنوب إفريقيا وكذلك على المستوى العربي نفذت المنظمة العربية للتعاون الدولي نفس الفكرة وأصدرت في عام **2004**كتاب (الديمقراطية وثقافة المشاركة في مصر) حيث يمكن الاستفادة من الخبرات والأفكار الواردة في تلك التجارب والكتب وتطويرها أو الإضافة عليها .

مع العلم أن تحديد الفئة العمرية التي لها الأولوية والتي يجب أن يستهدفها هذا البرنامج يعتبر أمرا حيويا وفي هذا المجال يوجد العديد من المبررات التي تجعل من طلاب المرحلة الثانوية والإعدادية هما الفئة التي لها الأولوية في الاهتمام للالتحاق بمثل هذه البرامج.

ويقترح أن تركز محتويات الكتاب للتعرض وتعريف حقوق الإنسان ومفهوم المشاركة ومستوياتها وأنواعها ومؤسساتها ودور المؤسسات في تحقيق هذه المفاهيم، والتطرق لأسس النظام السياسي والسلطات التي تشكل بنيته ودور كل منها، والأوضاع الحالية للأحزاب السياسية والأفكار والتيارات السياسية الرئيسية، والفرق بين الحزب والجمعيات الأهلية، وكذلك الدستور، والحقوق والواجبات التي يكفلها القانون، لمشاركة المواطنين والخطوات العملية التي يمكن من خلالها المشاركة أو الجوانب العملية المتعلقة بالمشاركة.

ولتعزيز ثقافة المشاركة يقترح أن يتعرض الكتاب إلى نماذج للمشروعات تستهدف استخدام الأسلوب المقارن مع تجارب ناجحة للمشاركة في بلدان أخرى قامت بإعداد مشروعات ماثلة لنفس الفئة العمرية التي يستهدفها البرنامج.

ومن بين المهارات الأخرى والتي يجب أن يسعى الكتاب إلى الاهتمام بتنميتها نجد مهارات الاتصال، ومهارات التعلم الذاتي، ومهارات العمل كفريق، ومهارات التفكير النقدي والعلمي، ومهارات القيادة، ومهارات التخطيط ووضع الخطط الزمنية ومهارات التقييم بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر وحرية التعبير وحق الاحتجاج السلمي بكافة أشكاله.

وحول تطوير الأنشطة الطلابية في مختلف مراحل التعليم الابتدائي إلى الجامعة اقترحت عدد من المبادرات والمشروعات والتي ركزت على تطوير وتفعيل الأنشطة الطلابية كأحد أساليب تطوير نمط التنشئة السياسية السائد في المؤسسة التعليمية، والتي ناقشت بعض الأفكار والتي تراوحت بين تطوير ألعاب الأطفال، أو تأسيس مجلس برلماني في المدرسة، أو تنظيم مؤتمرات أو تعميم نظام نماذج المحاكاة أو تكوين أسر طلابية وذلك لأن استمرار واتساع نطاق مثل هذه الأساليب في التنشئة ومنذ بداية الالتحاق بالمدرسة والتي تعتبر الأساس المهم لترسيخ ثقافة المشاركة والممارسات المرتبطة بها، ويمكن الاستفادة في ذلك من الخبرات المحلية والدولية مثل الخبرات والأفكار التي تقدمها جامعة فيرجينيا من خلال بيت السياسة (**politics house**) الملحق بالجامعة، والذي يقدم ألعابًا **games** للأطفال عبارة عن حملة انتخابية بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، والتي يلعب فيها الطفل ويمثل دور المرشح إلى أن ينجح أحد الأطفال في الحملة الانتخابية أو تجربة الجامعة الأمريكية في مصر والتي يتم في إطارها عقد مؤتمر عن تنمية الوعي الثقافي العربي للطلاب العرب، والذي يقوم الطلاب بتنظيمه وإعداده وتنفيذه

بالإضافة إلى نماذج المحاكاة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والتي تقدم تجربة رائدة تستحق الدراسة لأنها تقدم لطلبة العلوم السياسية وغيرهم معلومات ومهارات مثل طرق العرض والتفاوض والحديث والاتصال بالآخرين حيث أن تدعيم مثل هذه التجارب من قبل الجامعات والهيئات المسئولة عن العمل السياسي يمكن أن تعزز إلى حد كبير من ثقافة المشاركة بين الشباب.

وكذلك يمكن تطبيق فكرة أسرة أصدقاء الديمقراطية، والتي يمكن أن تتماثل مع أسر أصدقاء البيئة، ويمكن لأسر أصدقاء الديمقراطية أن تنشأ داخل المؤسسات التعليمية، وأن نختار مشرفًا عليها، وتهدف إلى حماية الديمقراطية والدفاع عن الطلاب، ويمكن من خلال أنشطة هذه الأسر تنظيم سلسلة من اللقاءات مع قيادات الأحزاب المختلفة، وتصحيح الأفكار والرؤى المشوشة من خلال الندوات التي يدعى إليها ممثلين لهيئات ومؤسسات وجمعيات مختلفة وبالتالي أيضًا يمكن تشكيل نادي أصدقاء الوطن أو أصدقاء مصر والتي تتركز مهمته في تنظيم عدد من برامج التدريب للتنشئة على ثقافة المشاركة وتنظيم سلسلة من الحوارات والندوات الواسعة مع نخبة من المجتمع والمثقفين وأساتذة الجامعة أنفسهم وتدريب أعضاء اتحادات الطلاب للقيام بدورهم في التوعية بأهمية الاتحادات الطلابية وكيف يمكن أن يتعاون الطلاب أو المهتمين بالعمل العام مع مؤسسات المشاركة الموجودة خارج المؤسسات التعليمية مثل البرلمان والأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وكيف يمكن تبادل الحوار أو الزيارات مع هذه المؤسسات، وأنه يمكن على سبيل التجريب البدء بأحد المؤسسات التعليمية وأن يضم النادي في السنة الأولى من **50** إلى **60** طالبًا من معاهد مختلفة بهدف نشر الثقافة السياسية بالإضافة إلى أنه يمكن تنظيم مسابقة في صورة بحث عن المشاركة السياسية يتقدم لها الطلبة والباحثين خلال فترة معينة، على أن يتناول البحث أسباب عزوف الشباب عن المشاركة، وكيف يمكن تعزيز مشاركة الشباب، على أن يستخدم البحث الأساليب العلمية المناسبة لاستطلاع أراء الشباب أنفسهم.

كذلك تعددت وتنوعت المشروعات التي اهتمت بوسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات في عمل نشرات إعلامية وحملات وبرامج تليفزيونية وأفلام، ومراصد ومواقع للإنترنت وتركزت كل هذه المشروعات على أساس أن الإعلام يتيح بحكم طبيعته وتعدد قنواته وأساليبه مجالاً أكبر للحركة في مجال التثقيف السياسي وأنه يمكن من خلال مجموعة من البرامج التي تبث عبر وسائل الإعلام التعامل مع كل مفاهيم وثقافة المشاركة.

كذلك يمكن تأسيس نشرة إعلامية توزع على الطلبة على أن تكون رسالة إعلامية سريعة في صورة ورقة واحدة تتحدث عن قيمة واحدة في كل نشرة مثل الديمقراطية أو حقوق الإنسان وهكذا أو من خلال برنامج تليفزيوني بعنوان (أفكارك السياسية على الهوا) ويؤسس على فكرة الحوار والتفاعل المباشر، وأن تخصص في كل حلقة جائزة لأحسن فكرة، ويشتمل البرنامج على رسائل إعلامية صغيرة بسيطة وسريعة ومكثفة تركز على القيم المتعلقة بثقافة الديمقراطية والمشاركة، ويقوم بأدائها أحد الشخصيات التي يمكن أن يتأثر بها الشباب من مختلف مجالات الحياة أو من خلال إنتاج وسائط إعلامية في صورة أقراص مدمجة تروج لقيم ثقافة المشاركة، وتقدم معلومات عن النظام السياسي القائم وتنتج بشكل مستقل و يمكن بعد ذلك عرضها من خلال أجهزة الإعلام، أو توزيعها في المدارس أو النوادي كذلك يمكن تأسيس مرصد سياسي، تصدر عنه سلسلة من الدراسات أو المقالات أو الأبحاث التي تتوجه للقارئ والرأي العام، ويقوم المرصد برصد نوعية القيم السياسية التي يروج لها في وسائل الإعلام، على غرار بعض المراكز في أمريكا، والذي يصدر تقريرًا كل ست شهور عن أداء وسائل الإعلام الأمريكية والمجتمع الأمريكي بشكل عام، وما يحدث داخله وصورة أمريكا في العالم. وقد تعالج فكرة نقصً الجهد البحثي في مجال المشاركة أو مجال التعددية والحوار مع الآخر، كما يمكن توظيفه أثناء عملية الانتخابات في التنبؤ بالنتائج. وإعداد تقرير سنوي للمرصد يمكن الترويج له من خلال أماكن مختلفة لرصد الأداء من مختلف الوسائل إزاء القيم والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى إمكانية إنشاء موقع على الإنترنت**Web-Site** يناقش مواضيع كثيرة منها تجارب المشاركة في المجتمعات المتقدمة، والموضوعات والمعلومات التي يرغب الشباب في التعرف عليها وخاصة عن النظم الحزبية وغيرها كما يمكن للموقع أن يستعين بالأسلوب التفاعلي لإتاحة الفرصة للشباب في إبداء الرأي في قضية معينة، وأن ينشر كل فترة زمنية تحليل علمي عن معالجة الإعلام المصري أو العربي لقضايا الحريات والديمقراطية، كما يمكن أن تخصص حوارات للشباب المصري حول كل الموضوعات التي تهمهم والتي تعبر عن أحلامهم بالنسبة للمستقبل وتقديم معلومات ثقافية ، إلى جانب بعض الخدمات الأخرى مثل الإعلان عن فرص العمل أو التوظيف، أو الفعاليات السياسية والندوات.

وحول دور المجتمع المدني تنوعت وتعددت المشروعات في هذا المجال بين الدعوة إلى تنظيم برامج تدريبية وحملات إعلامية وندوات، وتكوين مراكز ومنتديات وجماعات تطوعية لتنمية الثقافة السياسية، وتعزيز المشاركة ومن بين هذه الأفكار برنامج للتثقيف الذاتي للشباب

خلال إجازة الصيف، والذي يعتمد على تنظيم دورات تدريبية في مجال التثقيف السياسي، وبحيث يقوم طلاب الجامعة بنقل ما تعلموه إلى طلبة المدارس خلال العام الدراسي، كمتطوعين كما يمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني أن تنظم مثل هذه الدورات التدريبية على نحو متدرج للفئات من 13الى 19 سنة وخاصة لنشر مفاهيم الحقوق والواجبات الدستورية العامة. ويمكن أن ترعى مؤسسات التعليم وغيرها إعداد هذه البرامج بشكل أكاديمي، وان يشارك في إعداده مدرسون وصحفيون وإعلاميون وممثلون لمنظمات المجتمع المدني كذلك يمكن إنشاء ما يمكن تسميته بالمراكز المضيئة، والتي تؤسس في كل مؤسسة أو قطاع حكومي أو غير حكومي لتجديد التفكير والعمل على زيادة الثقافة السياسية.

وفي إطار آخر ولمتابعة تنفيذ توصيات وثيقة الإسكندرية للتحديث والإصلاح يمكن تشكيل لجنة لتعزيز مشاركة الشباب ، تضم مجموعة خبراء لرصد المعلومات والإحصائيات والأرقام، لمتابعة برنامج الحكومات خاصة في مجال مشاركة الشباب، تمهيدا لتأسيس منتدى عربي للشباب يمكن الشباب أن يقوم بالتعبير فيه عن قضاياهم وآراءهم في الإصلاح، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يعزز مشاركتهم في عملية الإصلاح

كذلك يمكن تأسيس مشروع لموقع إلكتروني يخصص لمبادرات الشباب والإصلاح وتحت اسم "شارك"، ويستهدف الموقع إيجاد قنوات لطرح أفكار جديدة لتدعيم ثقافة المشاركة من خلال علاقة تفاعلية مستمرة بين الشباب وعلى مختلف مستوياتهم وتوجهاتهم، وتكوين مجموعات شبابية تنتج أفكارا جديدة حول الإصلاح. وينحصر المضمون الأساسي في هذا الموقع حول الوثائق الخاصة بأفكار الإصلاح وأهمها مادة الكتيب الذي سبق الإشارة إليه على الموقع لكي يتاح للجمهور قراءته ومعرفة مخرجات وتشتمل أيضًا على دراسات حول الإصلاح سواء في مصر أو خارج مصر، ونتائج استطلاع رأي شهري يطرح فيه المشاركون أفكارهم ويتم تحليل نتائجه. كما يمكن نشر ومتابعة الأحداث التي تقع في مصر من مؤتمرات أو ندوات أو منتديات خاصة بقضايا الإصلاح كذلك يمكن ربطه بالمواقع الأخرى من خلال روابط إلكترونية أو توصيله على مواقع مختلفة سواء في المنطقة العربية أو في مصر وخاصة تلك التي تكون معنية بقضايا الإصلاح، على أن يتم ربط الموقع بموقع منتدى الإصلاح العربي وموقع مكتبة الإسكندرية وبذلك يمكن أن يسمح برؤية أوسع في مصر والمنطقة العربية والتعريف بكل محتوياته وعرضه على كل من المهتمين الذين يدخلون على موقع مكتبة الإسكندرية أو موقع منتدى الإصلاح العربي للتعرف على ما يتم في مجال الإصلاح.

ويمكن أن يتولى إدارة الموقع رئيس تحرير وثلاث محررين محترفين على أن يتم التعريف بالموقع عن طريق الاتصال بوسائل الإعلام والصحف المصرية وحول الفئة العمرية من 10 – 20 يمكن إعداد كتيب أيضًا يهتم بقضية الثقافة والتنشئة السياسية ويتضمن مجموعة من الأبواب تتناول المشاركة من حيث المفهوم، وصورها وأنواعها بشكل عام، بدءا من المجتمع المدرسي والجامعي وحتى الحياة العامة ومؤسسات المشاركة والتي يمكن للشاب أو المواطن أن يشارك من خلالها والتعريف بها وبأدوارها وكذلك التعريف بالنظام السياسي في مصر ومكوناته، والأسس التي يقوم عليه بالإضافة إلى التعرض لمهارات تعزيز المشاركة والديمقراطية مثل العمل الجماعي وروح الفريق، والقدرة على التخطيط، ومهارات الحوار والاتصال، ومهارات التفكير العلمي والنقدي وتعزز قيم ثقافة المشاركة والديمقراطية وكذلك التسامح وقبول الآخر الشفافية وحرية التعبير عن الرأي .. الخ، وذلك بشرط أن يكون أسلوب الكتاب ومحتوياته وعرضه بطريقة سهلة وسلسة، كما يجب أن يقدم الحقائق التاريخية بشكل موجز ويمكن توزيع الكتاب بعد تقييمه على المدارس، وطباعته ونشره من خلال وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الهيئة العامة للكتاب ومهرجان القراءة للجميع.

كذلك يمكن إعداد بعض الوسائط الإعلامية للتثقيف السياسي لتدعيم المشاركة السياسية للفئة العمرية من 5 إلى 10 سنوات من خلال تصميم برنامج إعلامي يتم توزيعه على جهات مختلفة كالجرائد المعنية بالأطفال ومن خلال ورش عمل للأطفال لتدريبهم على القيم وتنمية مهارات القص واللصق وفنون العرائس ويتم تصويره على شريط فيديو أو أقراص مدمجة CD يجري توزيعها على الجهات المعنية بالطفل كالمجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمات حقوق الطفل أو المدارس وأيضًا يمكن اختيار بعض الكتاب المتميزين لكتابة القصص بالتعاون مع قصور الثقافة بقصد تأكيد قيم المساواة والتسامح والعدل وحقوق الإنسان وكيفية إتمام عملية التنشئة السياسية من خلال الورش أثناء الإجازة الصيفية على أن يتناول البرنامج الإعلامي أفكارًا في صورة رسائل مدتها قصيرة وذلك بالتنسيق مع المجلس القومي لثقافة الطفل يقوم معه المدربين بتدريب الطفل وأولياء الأمور على كيفية الاستفادة من الرسائل المختلفة كما يمكن توزيع الوسائط الإعلامية هذه من خلال عدد من الوسائل الإعلامية أو التليفزيون أو المدارس أو من خلال إصدارات الأطفال الموجودة أو أن ترفق مع مجلات الأطفال في صورة أقراص مدمجة CD.

وحول فئة الشباب من سن 13 – 19 يقترح أن يتم تنظيم منتدى يطلق عليه منتدى الشباب والسياسة ويستهدف هذه الفئة العمرية لتعزيز مشاركة الشباب بشكل عام سواء في الجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وتنمية الوعي الثقافي والسياسي ويعتمد هذا المنتدى في تقديم الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الأقراص المدمجة CD والإنترنت والعروض السينمائية ونماذج المحاكاة، والحوارات المفتوحة التي يمكن أن يساهم فيها عدد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية ومنها مراكز الدراسات والأبحاث الخاصة وبعض رجال الأعمال والمهتمين بالسياسة والجمعيات الأهلية.على ان يتم المشروع باستطلاع مدى الوعي عند الطلبة المشاركين في البرنامج قبل بدايته في التعرف على المستوى الذي وصلوا إليه المشاركون بعد البرنامج على أن ينظم العمل في البرنامج في صورة دورات مدة كل منها ثلاث أشهر يلتحق بكل دورة مجموعة من 20 شاب وفتاة في لقاءات بمعدل مرتين أسبوعيا .

الخلاصـــــــة

الخلاصة

مهد منتدى الإصلاح العربي لتنظيم مؤتمر حول دور الشباب في الإصلاح والتحديث، في الفترة من 22–24 فبراير 2005، بالتعاون مع رابطة قمة عمالة الشباب والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية وجمعية نهضة المحروسة، وقد انتهى المؤتمر إلى مجموعة من المخرجات الهامة تم صياغتها في صورة أجندة عمل قابلة للتنفيذ خلال الفترة القادمة لتمكين الشباب المصري من المساهمة الفعالة في مجالات الإصلاح والتحديث، من خلال بلورة لبعض الأفكار والمشروعات التي جاءت كنتيجة لمناقشة مجموعات العمل على أمل تحقيقيها على أرض الواقع والتي يمكن أن تسهم في جهود دعم مشاركة الشباب في صنع القرار خاصة ما يتعلق منها بقضايا الإصلاح والتحديث.

تأسيسا على اعتبار أن الإصلاح والتحديث في عالمنا العربي أصبح مطلبا استراتيجيا، ويتوقف انجاز أهدافه على توسيع نطاق المشاركة خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تهتم بقضايا الشباب سواء كانت منظمات مجتمع مدني، أو مؤسسات حكومية، لذلك كان من الضروري إفساح مجال اكبر للتفاعل والتعاون بين الفاعلين في الحياة العامة من الشباب خاصة في الفئة العمرية 20– 35 سنة لطرح رؤاهم بشأن قضايا الإصلاح والتحديث، و تجاوز اعتماد غالبية مبادرات الإصلاح والتحديث في المنطقة العربية على جهود النخبة، و التي كان حضور الشباب فيها هامشيا أو شكليا في معظم الأحيان، وإن إدماج الشباب في بؤرة جهود الإصلاح والتحديث قضية بالغة الأهمية وضرورية للعديد من الأسباب في مقدمتها:

– ضرورة وحتمية أن يشارك الشباب في صنع الغد الذي سيكون حاضرهم، خاصة وان ما يبذل من جهد سوف تعود ثماره عليهم بشكل مباشر.

– مشاركة الشباب بكل فئاته وما يمتلكه من طاقة وحيوية وقدرات لا حد لها هو الذي يستطيع أن يؤثر في مسارات الإصلاح والتحديث ويسرع من وتائرها.

– الشباب هم أكثر الفئات العمرية تأثرا بالتحولات المجتمعية التي ألمت بالأقطار العربية في العقود الأخيرة.

– هناك العديد من المؤشرات والدلائل التي تظهر عمق الأزمات التي يعانى منها الشباب، والتي تستدعى الاقتراب من همومهم ومشكلاتهم ودفعهم للمشاركة الفاعلة في تقرير مصائرهم، وطرح رؤى عملية وواقعية للتعامل مع هذه المشكلات.

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز جملة من الأهداف الأساسية يهدف المشاركون في المؤتمر إلى تحقيقها وهى:

- محاولة الإسهام في تطوير الخطاب العام حول قضايا الإصلاح والتحديث من خلال إنتاج بنية معرفية جديدة تتجاوز اللغة الخطابية التي تقف عند العموميات أو تروج شعارات معينة، عبر توفير الدراسات والأبحاث الجادة على المستويين النظري والتطبيقي والتي تتناول تفاصيل مشكلات عملية الإصلاح والتحديث وتحدياتها والتفكير في حلول عملية لها.
- العمل على تأكيد انخراط مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي في جهود تعزيز وتنمية مشاركة الشباب في عملية الإصلاح والتحديث، كجزء من رسالتها في تطوير وتنمية مجتمعاتها،خاصة وأنها الأكثر قدرة على الالتحام بالواقع والتعرف على احتياجات المواطنين الحقيقية،والشباب في مقدمتهم.
- دعم عملية التكامل بين الخبرة العملية المستقاة من الواقع وبين الإنتاج الثقافي والمعرفي للنخبة المثقفة التي تتبنى مشروع الإصلاح والتحديث بمختلف أبعاده، وعلى نحو يدعم اتجاهات تعزيز المشاركة في عمليات الإصلاح خاصة بالنسبة للشباب، وبما يسهم في تنمية قدراتهم، ويدعم عملية بناء رأس المال الاجتماعي في أوساط الشباب.
- الإسهام في تكوين وبناء تجمعات وشبكات وتحالفات شبابية على امتداد البلاد العربية تؤمن بقضية الإصلاح والتحديث وتعمل على تنمية وعي عام بها، وتعزز مشاركة الشباب في المؤسسات التطوعية، خاصة تلك التي تتبنى مشكلاتهم وتعبر عنهم.
- دعم الجهود العلمية والمعرفية التي تقدمها النخبة ومنظمات المجتمع المدني لتطوير آليات وأدوات الإصلاح، ونشرها على أوسع نطاق خاصة التجارب الناجحة، حتى تصبح أساسا معرفيا ينهل منه كل المهتمين بقضايا الإصلاح والتحديث.

ولتأسيس العمل على دعائم قوية ومتماسكة تم مناقشة الأوراق الأساسية التي أعدها الخبراء في المجالات المختلفة المرتبطة بقضية الإصلاح والتحديث،مع التركيز على التحديات المتعلقة بقضية تعزيز اتجاهات المشاركة، والتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والتنشئة والثقافة السياسية، والتعددية وقبول الآخر والحوار معه...الخ، فضلا عن هذا تم الاستفادة من خبرات مجموعة من الخبراء، والشباب النشط في شتى المجالات، يمثلون أنشطة متنوعة وينتمون إلى محافظات مختلفة، تم الاعتماد على خبراتهم ورؤاهم في صياغة المشروعات والتجارب والدراسات التي طرحوها بأنفسهم، تجسيدا لنهج المشاركة من خلال جلسات الحوار العامة، ومجموعات العمل النوعية.

وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات والبحوث والدراسات التي بادر الشباب باقتراحها وصياغتها من خلال مشاركتهم في مجموعات العمل، التي انقسمت إلى المحاور الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حوالي سبعة عشر مشروعا كان توزيعها كالتالي:

- مشروعات المحور سياسي:

1-مشروع إعداد كتيب للتنشئة والتثقيف السياسي للفئة العمرية10-20سنة.

2-مشروع إعداد موقع إلكتروني تطرح فيه القضايا السياسية، ويسمح عبر النقاشات بتكوين تجمع شبابي، والموقع يمكن أن تتبناه المكتبة أو يدرج ضمن محتويات موقع المكتبة.

3-إنتاج وسائط إعلامية (شرائط فيديو/اسطوانات مدمجة)تخاطب الأطفال حتى سن عشر سنوات وتوفر لهم مصدرا للثقافة السياسية.

4-مشروع تنظيم برنامج الشباب والسياسة من خلال مكتبة الإسكندرية والذي يعنى بتدريب الكوادر الشبابية على الإسهام والمشاركة في عملية الإصلاح والتحديث.

- مشروعات المحور الاقتصادي:

1-مشروع البيت الاقتصادي لنشر الوعي بين الشباب بالمتغيرات الاقتصادية، وتوفير المعلومات الخاصة بسوق العمل والتوظيف والتخصصات المطلوبة، وإرشاد الشباب لفرص العمل المتاحة، والتعريف بالشركات.

- مشروعات المحور الاجتماعي:

1- مشروع تسويق فكر العمل التطوعي، بهدف تأهيل الشباب وتنمية مهاراتهم على الإقناع واستقطاب غيرهم ممن لم يتعودوا على المشاركة.

2- مشروع إعداد القيادات المجتمعية الشابة من المرحلة العمرية (15-20) لإكسابهم مهارات حياتية متباينة

3- مشروع بلورة وتجميع أفكار الشباب وأحلامه لمصر عام 2025، بهدف تدريبهم على كتابة مشروعات أحلامهم وكيفية تجسيدها إلى واقع

4- مشروع تأسيس مركز متميز للتنسيق بين البحوث العلمية ومجالات التطبيق التكنولوجي، بهدف ضمان فعالية البحث العلمي بما يتناسب مع سوق العمل، ودعم البيئة التنافسية وجودة الأداء.

- مشروعات المحور الثقافي

1- مشروع دراسة بحثية عن الهوية والمواطنة، بهدف التعرف على تصور الشباب الخاص عن الهوية وتخيلهم لحدود المواطنة، والهوية المشتركة.

2- مشروع دراسة تحولات الظاهرة الدينية والتدين الجديد في مصر، لتحليل قضايا المواقف المتباينة من الإصلاح وتجديد الخطاب الديني.

3- دراسة مستوى المصداقية في الخطاب الموجه للشباب، لمناقشة قضايا النموذج والقدوة.

4- مشروع لدراسة كيفية استفادة الشباب من التراكم العلمي والمعرفي، وتحليل مسألة تأسيس جهود الإصلاح استنادًا إلى الخبرات السابقة.

5- مشروع استطلاع رأي الشباب في مشكلات الحاضر وكيفية مواجهتها في المستقبل، والإجابة على تساؤلات كيف ينظر الشباب لمشكلاتهم القومية وما هي رؤاهم للعالم وأبعاد المستقبل.

6- مشروع استخدام الفنون لغرس قيم قبول الآخر عند الطفل، والكشف عن منظومة القيم الضرورية لقبول الاختلاف والتعددية.

7- مشروع نشر ثقافة التطوع، والإجابة على سؤال أساس كيف ننمي هذه الثقافة كأساس لبناء مجتمع مدني حقيقي؟

وقد قام الشباب بتحديد المدى الزمني لكل مشروع والأنشطة المرتبطة به وتكلفته الأولية والتحديات التي تواجه تنفيذه.

وربما كان من المفيد الإشارة إلى طبيعة المناخ الذي جرت فيه مناقشات المؤتمر والتي صاحبت الحوارات فيه من جانب الشباب حول المشروعات التي قدموها كمخرجات محددة، حيث تميزت الحوارات بمستوى عال من التفاعل والمشاركة، التي سادها الحماس والجرأة في التعبير عن الرأي، مما يبدد الانطباع الموجود لدى البعض من أن الشباب يعانى من الإحباط، ويؤكد على استعداده للمشاركة إذا ما أتيحت له الفرص، كذلك جاءت أفكار المشروعات والدراسات المقترحة على درجة كبيرة من التنوع والثراء. والذي شمل تعدد مجالات الاهتمام، والفئات المستهدفة، وأساليب وشكل التنفيذ. ويعد تركيز المشروعات على الدراسات والأبحاث انعكاسا لرغبة الشباب في بناء أساس معرفي يساعد على خلق رأى عام،ووعى حقيقي بقضايا وإشكاليات التحديث والإصلاح، كما يلاحظ إن معظم المشروعات تقوم في تنفيذها على الشراكة بين العديد من المؤسسات سواء كانت تنتمي للمجتمع المدني أو مؤسسات حكومية أو

تنتمي للقطاع الخاص، بل أن بعضها يتسع ليشمل التعاون مع بعض المنظمات الدولية، وقد صممت المشروعات بشكل علمي يتضمن تحديد الأهداف والبرامج وخطة التنفيذ وهو ما يعكس تنامي قدرة الشباب على التخطيط.

والملاحظات السابقة تشير إلى أن المخرجات النهائية وكيفية الوصول إليها جاءت متسقة مع أهداف المؤتمر ودعمت نهج المشاركة بشكل عملي ومباشر.

هذا بالإضافة إلى أن الملاحظات الإيجابية على نوعية المخرجات ودلالتها وكيفية إنتاجها لا تنفى وجود بعض التحفظات التي ترتبط أحيانا بالحاجة إلى إعادة ضبط صياغة بعض المشروعات، أو إمكانية دمج بعض المشروعات في مشروع واحد، أو أن بعض الأفكار منفذة بالفعل مثل فكرة موقع الإنترنت الذي اقترحه الشباب المشارك في المحور السياسي، كذلك مشروع إعداد وتنمية القيادات الشابة يحتاج لتنظيم سلسلة من ورش العمل الصغيرة التي تمكنهم من مهارات التعلم الذاتي والاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي كبديل للتدريب المباشر بطرقه التقليدية.

ومن أجل تأكيد نهج تعزيز مشاركة الشباب الذي حاول المؤتمر تجسيده بشكل بسيط ومباشر سيقوم الشباب أنفسهم للمفاضلة والاختيار بين المشروعات المقترحة، ووضع خطة لتنفيذها على مراحل، ومتابعة وتقييم ما يتم تنفيذه، وربما في هذا الإطار من المناسب البدء بتنفيذ خمس مشروعات يتم اختيارها كأولوية طبقا لوزنها واقترابها من أهداف المؤتمر.

الملاحـــــق

ملحق (1)

الجلسة الافتتاحية

الدكتور إسماعيل سراج الدين:

في الحقيقة أنا سعيد بوجود الدكتور حسام بدراوي واهتماماته في كل ما يخص الإصلاح، وبوجود المهندس نبيل صموئيل والذي ليس فقط من قيادات المجتمع المدني ولكن أيضًا من القوى الدافعة وراء هذا المشروع، مع رابطة قمة عِمالة الشباب، وجمعية نهضة المحروسة، وقد تم إعداد ورقة بحثية عن الأهداف الرئيسية للمؤتمر ولن أتعرض لها ولكن عندما بدأ الحوار مع المهندس نبيل صموئيل والدكتور حسام بدراوي والدكتور محسن يوسف حول قضية الإصلاح في الحقيقة وجدنا أنه يجب أن يكون هناك دور خاص للشباب. لأنه في النهاية قضايا الإصلاح تخص الشباب وعندما نتكلم عن الإصلاح التي ثماره ستبقى مستقبلية، والتي سيجنيها الشباب والذي يجب أن يشترك في غرس الشجرة التي سوف تؤدي إلى هذه الثمار.

إن الأمل كبير في مجال العمل في الإصلاح أن يتم تغيير نوع الخطاب الإعلامي والخطاب الديني والخطاب الثقافي والخطاب الرسمي حول مفاهيم قضايا الإصلاح، على اعتبار إن الإصلاح عملية مستمرة وأن العالم من حولنا يتغير، ولذلك يجب أن نعرف أن السياسات التي نجحت في الماضي ليست بالضرورة هي أنسب السياسات للتعامل مع تحديات المُستقبل. ومن هذا المُنطلق، فإن قضية الإصلاح أو التغيير أو التجديد تعني الاستمرار في مراجعة الذات، والاستمرار في استقراء الواقع العالمي المُتغير، والاستمرار في استشراف المستقبل، والاستمرار في إعادة تحديد الأهداف والسياسات، وهذه الأعمال كلها أعمال مستمرة ومطلوبة في كل وقت، والمطلوب من الشباب أن لا يفكر فقط في كيفية تغيير السياسات القائمة، ولكن أن بكون تفكيرهم من خلال منهج متجدد ومُتغير وفي مكتبة الإسكندرية عندنا ثقة كبيرة في الشباب، وفى إمكانياتهم على التجديد وعلى الإبداع، وإن الشباب المصري رائع وقدرته على العطاء بلا حدود. ونأمل أن يكون المؤتمر مجرد نقطة انطلاق لعمل يستمر ويزداد في العمق ويشمل في المستقبل قطاعات واسعة من المجتمع المصري والعربي. ولذلك فإن هذا اللقاء يعتبر بداية وأساس لحركة مستمرة في المستقبل. ولها منهج، ورؤية، ويمكن من خلالها تنظيم شراكات، عن مفهوم التغيير والتحديث مع آخرين وجزء من هذه الشراكات تتعلق بالحلم عن المستقبل وصناعة المستقبل والتي تقتضي

وجود القدرة على الانطلاق وبدون القيود الموجودة، وإذا فكرنا ورجعنا بذاكرتنا إلى الجزء الأول من القرن الماضي في سنة **1902** لم يكن هناك طيران وفي عام **1903** تم الاحتفال بانطلاقة رايت برازرس في طيارة صغيرة مثلها مثل اللعبة وطارت لمسافة قليلة ثم بعدها بـــ **24** سنة لنبرج عبور الأطلنطي بطيارة صغيرة أيضا وبعد مضي **42** سنة استطاع قام أرمسترونج بالنزول على القمر. أي أنه في حياة فرد وخلال **63** سنة لم يكن هناك شيء اسمه طيران إلى أن وصل الإنسان للقمر وأن الأحلام التي كانت موجودة في نهاية القرن التاسع عشر حول الوصول إلى القمر تحققت، وهناك إنجازات لدول كانت متخلفة جدا مثل كوريا الجنوبية والتي كانت متخلفة عن مصر من حوالي **40** سنة أصبحت الآن في نطاق الدول الصناعية الكبرى بل وهي الآن ثالث دولة في تسجيل البراءات في العالم. كذلك دولة مثل الصين والتي كانت سنة **1924** تطلب إغاثة من الصليب الأحمر بسبب المجاعة في الصين، ونعرف مآو تسي تونج، وقصص مآو تسي تونج، والتحول الصيني الذي حدث ورغم الأخطاء الرهيبة التي حدثت في فترة معينة من هذه الثورة انطلقت الصين منذ سنة **1978** وحققت إنجازات لم يحققها أي مجتمع بشري وانتهت المجاعات في الصين أصبحت الصين قوة في الإنتاج وقوة في التجارة، ولدرجة أنها تصدر حاليًا إلى جميع أنحاء العالم ومنها مصر وحتى فوانيس رمضان وسجاجيد الصلاة والسبح، تقوم الصين بتصنيعها وتصديرها وأحتفظ في مكتبي بصورة تذكارية للسياحة عن ميدان سعد زغلول في الإسكندرية وعليها كلمة مصنوع في الصين **Made in China** أي أن ميدان سعد زغلول في الإسكندرية يتم تصنيعه في الصين ويرجع للبيع في الإسكندرية، والسؤال هنا ما هو سبب هذه الانطلاقة؟ ورغم أن الصين عدد سكانها **1300** مليون. كذلك مثال آخر من الهند وما حدث في الصين حدث أيضًا هناك وحدث من انطلاقة في البرمجيات وفي الزراعة وغيرها. ومعدلات النمو في الهند وصلت إلى **9.8%** ولازلنا نحاول الوصول إلى **6 – 6.5%** وبالطبع لو استطعنا أن نصل بمعدل النمو إلى **7.2** في السنة والاستمرار فيه سوف يتضاعف حجم الاقتصاد المصري إلى ثماني أضعاف خلال **30** سنة وفرص العمل بالنسبة للجيل الجديد ستكون بلا حدود، ولذلك لا يجب أن نكون مكبلين بالواقع وأن ننطلق ونعبر هذه القيود من خلال الشباب. والذي لديه القدرة أن يتعدى القيود الموجودة ونحن نحاول في مكتبة الإسكندرية محاربة نظام الأقدمية والتي تعرقل الشباب من المبادرة والإبداع والكفاءة والإنجاز، وذلك لأن اكتساب الخبرة من مجرد أقدمية لا يعني غير الاستمرار في الوظيفة لمدة طويلة، ولذلك نريد تطبيق معايير الكفاءة وأن يقوم المجتمع المدني المصري والعربي على أكتاف الشباب لتحقيق الأحلام والتي نأمل أن تبدأ مع هذا المؤتمر من خلال مجموعة من التصورات عن آليات معينة للعمل وليس مجرد مظاهرة تمت وانتهت،

وأن يكون المؤتمر بداية لوضع أسس التعاون وإنشاء شبكات للعمل المشترك من خلال إيقاع للاتصال لتقوية الروابط الموجودة وحتى يتحقق الأمل في المجتمع وسوف يلتزم منتدى الإصلاح بكل ما تقررونه انطلاقا من الثقة في أن الشباب هم صناع المستقبل والذين يجب مساندتهم.

المهندس نبيل صموئيل:

أود أن أعبر عن سعادتي بالمشاركة في هذا المؤتمر والذي يتم تنفيذه بعد فترة طويلة من الإعداد والجهد المضني الذي بذل في سبيل إعداده وهذا اللقاء موجه للشباب وهذه قضية مهمة لأن الشباب ومنذ زمن طويل لم يتم توجيه برامج له لإعداده وإعطائه الفرص التي تتناسب مع إمكانياته وقدراته وطموحاته، ولذلك فإن برنامج يعطي فرص للشباب يعتبر برنامج مهم، وقضية مهمة لابد أن نعطيها كل الاهتمام، والشيء الثاني أن هذا اللقاء يربط الشباب بعملية الإصلاح والتحدث، إذا كنا نفكر في الإصلاح والتحديث فإننا نفكر في عملية مستقبلية، وأن أي عملية مستقبلية لابد أن ترتبط بالشباب لأنه سيكون مسئولا عن إحداث التطوير والتحديث في المستقبل، ولذلك يربط هذا المؤتمر بين الإصلاح والتحديث ودور الشباب ورؤى الشباب في الإصلاح والتحديث كقضية هامة. كذلك أن تتبنى مكتبة الإسكندرية مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ومع هيئات أخرى هذا البرنامج والذي يتناول بعض المفاتيح الرئيسية في عملية التطوير والتحديث، ومن هذه المفاهيم التي يجب أن نستوعبها في إطار بحثنا وتفكيرنا هو استنهاض الثقافة على اعتبار أن الثقافة هي الوعاء الهام الذي يجب أن نعطيه كل الاهتمام والثقافة هي محتوى كبير يشمل تفكيرنا وسلوكنا وعاداتنا وتقاليدنا ونظمنا كل ما يدور داخلنا وحولنا نتأثر به وبناء عليه نقوم بتصرفات وسلوكيات تنبع عن هذه الثقافة، وخاصة أننا نمر إلى حد كبير بثقافة غير ناهضة، تتمثل في عدم احترام القوانين وتتمثل في انتشار بعض العادات غير الصحيحة وتتمثل في انتشار التفكير الخرافي وكلها تحتاج إلى استنهاض وأن عدم الاهتمام بثقافة أي مجتمع قد يعني الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولكن كل هذه الجوانب موجودة في الثقافة، وإذا لم نهتم بتوجيه سياسات ثقافية، من شأنها الاستنهاض بالثقافة ودعوتها للتحرر والانفتاح وحرية الرأي والمشاركة الجادة فإن هذه المجهودات التي تتم سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية قد لا تأتي بالنتيجة المطلوبة، ولذلك يجب أن نفكر في جميع هذه النواحي، والاهتمام بالثقافة وتطويرها، وأعتقد أن برنامج هذا المؤتمر يضع ذلك أولوياته، والمفتاح في هذا البرنامج هو المعرفة وتراكم المعرفة والاهتمام بها، وفي الماضي كان من يمتلك الثروة كان هو صاحب النفوذ والقوة، والآن من يمتلك المعرفة وتتراكم عنده المعرفة يستطيع أن يحولها إلى فوائد لنفسه أو

للمجتمع ويكون هو صاحب القوة والنفوذ، وقد أصبحت وسائل الحصول على المعرفة متاحة لكن في أغلب الأحيان لا تستخدم بطريقة صحيحة، ورغم تراكم المعرفة في جهات ومؤسسات كثيرة إلا أننا بعيدين عن التواصل معها واستخدامها وهذا شيء مهم لإحداث التقدم ولذلك يجب أن يهتم الشباب بالمعرفة ومعرفة ما يحدث في العالم من تطور من خلال تراكم المعرفة حيث توجد حاليا مصادر كثيرة للمعرفة يمكن أن نتصل بها. كما أن الإنسان عندما تزداد لديه المعرفة يزداد احترام الآخرين له، وبالتالي تزداد فرصه في الحياة وطبعا المعرفة مرتبطة بالتعلم المستمر، غير أن جزء كبير من النظام التعليمي يعتبر نظام تلقين ونظام حفظ سواء في المدرسة أو في حتى في الدين أيا كان دين مسيحي أو إسلامي، وتعتمد إلى حد كبير على الحفظ، ولكن الفهم والإدراك التفسير ومحاولة استمرار عملية التعلم الذاتي نحتاج إليها وخاصة الشباب يحتاج إلى منهج التعلم الذاتي **Learning** ومن تراكم الخبرات وأن يستخلص منها الدروس لفترة قادمة أو لخبرة جديدة، وهذا هو تراكم المعرفة، كذلك من المهم الاهتمام بالمجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني والتي يمكن أن يعول عليها إذا ما أصلحت وحدثت نفسها. وعادة ما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالإصلاح ولكنها يجب أن تصلح من نفسها أولا وتتقبل مفاهيم جديدة في التعامل مع الحكومة أو الحكم الصالح أو الحكم الرشيد وفي توزيع السلطة وإعطاء فرص حقيقية للشباب وفي الجمعية الإنجيلية يوجد برنامج ثقافي تديره الأستاذة/ سميرة لوقا عن الحوار الثقافي وتعطي منه مثلا للشباب من خلال المجتمع المدني ولإعطاء الشباب دور في الإصلاح وللقيام بمبادرات لا تستطيع الحكومة القيام بها وهي تجربة جديدة وفكرة ينفذها المجتمع المدني على اعتباره كيانات صغيرة بالنسبة لمؤسسات الدولة وغير مرتبطة بقيود وأنظمة ضخمة والتي يمكن من خلالها أن يعطى نماذج جديدة يمكن أن تتعلم منها الأجهزة التنفيذية والتشريعية بالنسبة لقضية إصلاح المجتمع المدني من الداخل يجب أن تكون حركته ذاتية وتطبق فيها القواعد الجديدة في العمل والشفافية والمسئولية تجاه المستفيدين أي أن يقوم بتقييم الجمعيات الأهلية المستفيدين وليس الشئون الاجتماعية، وأنه إذا لم يقوم المجتمع المدني من إصلاح ذاته فإنه لن يستطيع أن يكون له صوت لإحداث التغيير والتحديث في مصر. والبرنامج الذي أشرت له في الجمعية الإنجيلية به آليات للحوار ووقت للحوار مع الشباب للإدلاء بأفكارهم واقتراحاتهم، ويرتبط بمشروعات يمكن تنفيذها، والتعلم منها من خلال الدروس المستفادة وتطبيقها في تجربة أخرى وبالتالي يحدث تراكم في الخبرات والمعارف، ونأمل أن يستمر هذا اللقاء من خلال خطوات قادمة ، بقيادة الشباب، وأن توضع في إطار تنفيذي للخروج بأفكار جديدة للمستقبل.

الدكتور حسام بدراوي:

سيتركز كلامي معكم عن ربط هذا الاجتماع مع مؤتمر قضايا للإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، وحتى لا نبدأ من جديد، لأن مؤتمر قضايا الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية توصل إلى بعض الأفكار وأعتقد إن الربط بين هذا الاجتماع وبين مؤتمر قضايا الإصلاح العربي مُهم، ولذلك يجب أن نجعل وثيقة الإسكندرية أمامنا في هذا اللقاء، ولأن تكون خبرتنا التراكمية مُعتمدة على ما تم في منتدى الإصلاح العربي أو في مؤتمرات وأبحاث أخرى، وقد اجتمع المشاركون في مؤتمر مارس **2004** من المجتمع المدني وقطاعات غير حُكومية مُمَثِّلَة للمجتمع العربي، وتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية، وكانت هناك رؤية إقليمية والتي لا يُمكن أن تتحقق بدون إصلاح داخلي وأن قُدرة مصر على الإصلاح ستنعكس بالقطع على العالم العربي كله، وكثير من مبادرات الإصلاح من دول أخرى كلها مُبادرات جيدة مثل تلك التي تمت في الأردن و البحرين والمغرب وتونس ولكن أثر هذه المُبادرات على الإصلاح في العالم العربي أقل كثيرا من المُبادرات التي تبعث من مصر لأن ما يحدث في مصر يؤثر على العالم العربي كله، ولذلك فإن مُبادرات الإصلاح داخل المجتمع المصري يجب أن ترتبط بالمُبادرات الإقليمية و المُبادرات العالمية. وفي الأمم المتحدة قررت واتفقت **162** دولة على التعليم للجميع حتى عام **2015**، ووضعت ست نقاط عن التعليم للجميع حتى **2015** ووضعت معايير ومؤشرات يُمكن قياسها ويُمكن مُقارنة الدول بعضها ببعض. ورغم أن هذه المُبادرة وضعت لتُناسب كل الدول إلا أنه يجب تحديد معايير مؤشرات قياس تناسب كل دولة. وقد أشار مؤتمر الإصلاح العربي إلى هذا التوجه وهو توجه موجود في دول أوروبا ودول الإتحاد الأوروبي والتي توجد بها الكثير من المُبادرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن الاستفادة منها، ولذلك يجب الاطلاع على الخبرات التراكمية وعلى الخبرات المصرية السابقة، والاتصال بما يحدث في الإقليم وما يحدث في العالم بدون حساسية، ونستخلص منه ما يناسبنا. وتوجد حاليًا في المجتمع قضايا مهمة يجب الالتفات إليها مثل مُكافحة الفقر وله تعريف عالمي والتعريف واضح المعالم وحتى يمكن تحقيق التنمية التي أشار إليها الدكتور إسماعيل سراج الدين عن تنمية بمعدل **7.2** % والتي يكون لها معايير ويمكن قياسها وطبعا هذا معدل عالي ومن خلال تحقيقه يمكن مُضاعفة الثروة بعد عدد من السنين. وسيتبعه زيادة في القُدرة الإقتصادية، وانتعاش في المجتمع كله. وقضايا مُكافحة الفقر، التشغيل والتوجه نحو مُجتمع المعرفة كلها قضايا يجب الاهتمام بها وقد تم وضع تصورات للتوجه نحو مُجتمع المعرفة، تحتوي على توجهات واضحة المعالم لمدة **15** سنة قادمة، ومُكافحة الفقر العالم تم بحثه والاتفاق على معالمه من أجل تخفيض نسبة الفقر إلى **50**% حتى عام **2015**، وقد اتفق

على هذه المُبادرة دول العالم أجمع وتم وضع قواعد لها ولذلك يجب أن نرتبط بالأهداف العالمية التي تم الاتفاق عليها لأن ذلك يكون في صالح المجتمع وأذكركم أن المجتمع المصري فيه بعض القضايا تحتاج التفكير وعندما كان الدكتور إسماعيل يتكلم عن الأقدمية في مُقابل القُدرة على الإبداع والابتكار والنهوض بالمستوى نتيجة الارتباط بمعايير جودة واضحة يجب أن يلتزم بها في المجتمع ويجب التفكير فيها وفي غيرها مثل الفردية في مُقابل العمل الجماعي، وحقوق الإنسان في مُقابل إهدار الحُريات والحقوق، والعدالة والمساواة في المجتمع في مُقابل الوساطة، والتفكير العلمي في مُقابل التفكير الخرافي والإشاعات، والإصلاح والتغيير في مُقابل بقاء الأمر كما هو عليه، والجودة وزيادة القُدرة التنافسية في مُقابل الحماية والانغلاق على النفس والسطحية، والحفظ والتلقين في مُقابل الفهم والتعلم، والشفافية والعلانية في مقابل الفساد والانغلاق، والحقيقة في مُقابل الكذب، وكل هذه الأشياء تحتاج إلى قواعد وتغيير في بعض القيم كذلك الجمود في مُقابل الحركة، والانتظار في مُقابل المُبادرة، وأعتقد أن الشباب قادر على القيام بالمُبادرات، وخاصة بالنسبة للتسامح في مُقابل انغلاق الفكر والعدائية والإرهاب، الأنانية في مُقابل حق الآخرين، والتي تحتاج للدراسة وحوله ما ذكره الدكتور إسماعيل سراج الدين عن الحلم للمستقبل، أرجو أن ينشغل البعض في التفكير في الحلم للمستقبل. والمستقبليات يعتبر الآن علم وله قواعده ويحتاج إلى أفكار، ونريد أن نفكر في مستقبل مصر والصورة التي نريدها لها، والأحلام ليس لها حدود والحلم ليس مثل دراسة الجدوى، وأن الأحلام تعتمد على القدرة على التخيل والإبداع والعمل كفريق. وفي نفس الوقت على التفكير العلمي وبعض التوقعات عن مخرجات تعتمد على معايير ومؤشرات.

ملحق (2)

الجلسة الختامية

الدكتور/ حسام بدراوي

تم تقسيم المشتركين في جلسات المؤتمر على حسب المحاور المختلفة، وتم اقتراح مشروعات كثيرة، ومنتدى الإصلاح العربي ملتزم بالتعاون في تنفيذ هذه المشروعات التي سيتم مناقشتها واستعراضها معكم للاتفاق على كيفية التنفيذ.

ولعل أهم شيء هو الإشارة إلى الطريقة التي عرضت بها المشروعات، والأسلوب العلمي في التفكير، والذي اشترك فيها المُيسرين وخاصة الدكتورة/ إيمان القفاص ومن الواضح إن التفاعل ما بين المشتركين كان كبير، وأعتقد إن هناك بعض المشروعات التي يمكن أن تدمج مع بعض لتحقيق هدف أكبر ولتلافي التكرار، ولكن الحقيقة إن كل المجموعات كانت واضحة التفكير وعند استعراض المشروعات التي فكرت فيها المجموعات نجد المجموعة الأولى والتي ركزت على الجوانب الاقتصادية من خلال مشروع تحت عنوان البيت الاقتصادي في كل مؤسسة تعليمية والذي يهدف إلى زيادة الوعي بين شباب الجامعات بالمتغيرات الاقتصادية ونشر الثقافة الاقتصادية بينهم وجمع البيانات الخاصة بسوق العمل والذي يمكن أن يمتد أعماله إلى تسويق الوظائف، وإعداد حصر بالشركات والأماكن الخاصة بالتشغيل، وإرشاد الخريجين إلى الفرص المُتاحة في سوق العمل، واقتراح التخصصات العلمية المطلوبة. والبيت الاقتصادي يهدف إنشاؤه في كل مؤسسة تعليمية لربط الشباب بسوق العمل وتوجيههم، وقد تقدمت المجموعة السياسية بأربع مشروعات، والمشروع الأول يدور حول إعداد كُتَيِّب للتنشئة السياسية يُخاطب الشريحة العُمرية من 10–20، أي طلبة المدارس والجامعة، والمشروع الثاني خاص بإعداد موقع إلكتروني على الإنترنت يتم فيه طرح كل قضايا الوطن السياسية، ويتم فيه تجمع شبكة من الشباب في هذا الموقع، ويمكن أن تتبناه المكتبة مع منتدى الإصلاح العربي، أو يُخرج من موقع المكتبة والمنتدى والمشروع الثالث عن إنتاج وسائط إعلامية في أشكال أشرطة فيديو وسى ديز وغيرها تخاطب الأطفال حتى سن عشر سنوات. وتهدف إلى التنشئة السياسية ومن الممكن ربطه مع المدارس بشكل غير تقليدي، ومن خلال أشكال مُحاكاة مُختلفة، حتى يقدم رؤية سياسية في المستقبل، والمشروع الرابع عبارة عن تنظيم برنامج للشباب والسياسة بمكتبة الإسكندرية والذي يهدف إلى

تدريب وتجميع كوادر شبابية للإسهام في التحديث في كافة المجالات. وفي المجموعة الثقافية، نجد مشاريع مُتعددة منها تصميم استبيان لعينات مُمَثلة لأنماط ثقافية وجغرافية مُختلفة في مصر يدور حول الهوية والمواطنة، ومشروع آخر عن إعداد بحث عن ثقافة المشاركة السياسية والمواطنة والتركيز على بعض تجارب الشباب الناجحة والفعالة في هذا المجال. ومشروع آخر عن كيفية تدريب المجتمع على الاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي، ومشروع عن رصد التحولات الحالية للظاهرة الدينية وظاهرة التدين في مصر. ومشروع آخر عن دراسة مدى مصداقية الخطاب الموجه للشباب من خلال معايير وقياسات ومشروع حول استطلاع رؤى الشباب للحاضر ومشكلاتهم ورؤيتهم للمستقبل والحلول التي يمكن تقديمها للتغلب على هذه المشكلات، ومشروع حول استخدام الفنون لغرس قيمة قبول الآخر لدى الأطفال. ومشروع حول قياس إدراك الشباب لثقافة التطوع من خلال عينة قومية من الشباب المصري حول مفهوم التطوع وأساليبه وآلياته، والمجموعة التي كانت معنية بالجانب الاجتماعي تقدمت بأربع مشاريع، حول إعداد وتنمية قيادات شابة في المجتمع، وتسويق فكرة العمل التطوعي، ومركز مُتميز للتنسيق بين البحث العلمي والتطبيق ومشروع أخير حول تجميع أفكار أحلام الشباب في رؤى مصرية لعام **2025**. على أن يتم من خلال برنامج علمي مدروس عن الذي يدور في أذهان الشباب من أحلام لمصر في سنة **2025**.

هذه المشروعات وغيرها من المشاريع التي تقدمت بها المجموعات الأربعة أفضل ما فيها أنها مشروعات قابلة للتنفيذ من خلال قيادات شابة، وتحتوي على أفكار من الممكن الإعداد لها مثل كُتيبات الطلائع والبيت الاقتصادي في كُل مؤسسة تعليمية والمواقع الإليكترونية أو دراسات عن هوية للشعب المصري، ومقياس لإدراك الشباب للتطوع ومفهوم العمل السياسي والثقافي. وقد ساهم المُيسرين في المحاور الأربعة وهم الدكتورة/ إيمان القفاص الدكتور محمد كمال، الأستاذ/ سيد ياسين، والأستاذ/ أسامة سرايا. في بلورة هذه المشروعات مع الشباب وفي أقل من يوم عمل تقريبًا، ويعتبر هذا نتاج وإنتاج جيد وجاد يستحق كل التقدير. وطبعًا منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية والدكتور/ إسماعيل سراج الدين سوف يدرس التوافق الموجود في الأفكار والاستعداد للتعاون والرؤية للمستقبل من خلال تجميع الأفكار وتيسير العمل لتحقيق هذه المشروعات.

المهندس/ نبيل صموئيل:

في الواقع ارتبطت في المناقشات مع مجموعة واحدة ولكنى كنت على علم ببقية المجموعات، وطريقة التفاعل بين المجموعات في خلال اليومين وهذا يُعطى صورة مُخالفة تمامًا عن الصورة التي يمكن أن نسمعها عن شباب مصر من إنه شباب غير مُشارك، وعنده إحباط، حيث أثبت الشباب المشارك في هذا المؤتمر صور مختلفة تمامًا وقد كانت المشاركة بالرأي والفكر بين الشباب كما أظهر الشباب حماس شديد في محاولة الوصول إلى أفكار مُحددة في المجموعات، وهو ما يؤكد أن الشباب يرغب في أن يُعبر عن رأيه ولديه حماس شديد للتعبير عن الرأي والرأي الآخر وإعمال الفكر، ولقد ظهرت كل هذه العلامات من خلال المشروعات المتنوعة، والتي طرح فيها الشباب أفكاره في مجالات متعددة تراوحت ما بين برامج للتدريب أو الإعداد لمشروعات عن المعلومات عن طريق مواقع على الإنترنت، إلى إنشاء مراكز، وإنشاء بيت اقتصادي، كما تنوعت من حيث الجمهور المُستهدف وكان المُستهدفين في أغلب هذه المشروعات من الشباب أنفسهم، كما كان هناك اهتمام بالأطفال على اعتبارهم أيضًا من المجموعات التي يجب أن يشملها برامج المشروعات. والشباب الذين استهدفتهم المشروعات كانوا أيضًا في معظم المشروعات هم المُخططين لها، والمساهمين في إعداد خطط التنفيذ لها، كما أن معظم المشروعات أضافت أيضًا شراكات مع هيئات وقطاعات أخرى من المجتمع المدني والقطاع الخاص ووزارة الإعلام وهذه رؤية مُهمة في الشِراكة بين القطاعات المُختلفة، بالإضافة إلى تميز هذه المشروعات بأسلوب وتفكير علمي، في وضع البرامج والخطط، وأعتقد أنه من المهم أن لا تكون المشروعات **linear** لأنه وفي حالات كثيرة وعند التنفيذ يمكن مواجهة بعض الظروف والتي تتطلب إجراء تغيرات في الخطط ولذلك يجب أن يكون الخطط على قدر من المرونة الكافية لمقابلة أي مُتغيرات عند التنفيذ وهذه خبرات مُهمة يجب أن تتميز بها المشروعات الشبابية عن الممارسة وخاصة بالنسبة للعمل التنموي أو في أي عمل يهم نهضة مصر.

الدكتور/ إسماعيل سراج الدين

في الحقيقة أريد أن أهنئكم على العمل الجاد والممتاز الذي أفرز كل هذه المشروعات في فترة قياسية، وقد رأيت أن بعض هذه المشروعات تم تحضيرها بالأهداف والخطوات والمخرجات والمُدخلات وحتى الميزانية وحول قضية الموقع على الانترنت والمشاركة يسرني أن أبلغكم أنه يوجد مشروع قائم حاليًا، وفيه **Chat room** على **www.takingitglobal.org** يتم فيه الحوار العربي ويشترك فيه حوالي **1200** من الشباب المصري ومجموعة أخرى من الشباب

العربي، ويتم التنسيق والعمل في هذا الموقع من خلال عدد من الشباب وقد انبثق هذا المشروع من قمة عِمالة الشباب التي عقدت في مكتبة الإسكندرية في سبتمبر 2002، وتم فيها شبكات الاتصال مع قمة عمالة الشباب بين شباب من 76 دولة، ومن الدول العربية بصفة خاصة ويقوم بها كل من الأستاذ/ عبد الله صُبيح والأستاذ/ هيثم كامل ومعهم الأستاذة/ إيمان عبيد والتي تنسق ما بين كل الدول العربية ويتم حوار محلى، وكل المُشتركين في هذا الموقع النقاشي من الشباب ولهم روابط مع مكتبة الإسكندرية ومنتدى الإصلاح العربي والذي يريد أن يشارك فيه يستطيع المشاركة باللغة العربية وسوف يعقد مؤتمر الإصلاح الثاني يوم 13-14-15 من شهر مارس 2005 وأملنا مشاركتكم فيه كما يوجد في منتدى الإصلاح العربي مشروع يطلق عليه الإنفومول Info Mall وسيتم عرضه على جميع المشتركين من المجتمع المدني في المؤتمر الثاني للإصلاح وبناء على توصياتهم سيتم إدخال أي تعديلات مُفيدة، وفكرة Info Mall هو ربط كل المبادرات الخاصة بالمجتمع المدني في العالم العربي بصورة مفيدة وتتلخص الفكرة أنه عندما نذهب إلى سوق تجاري كبير يوجد بداخله محلات وأماكن كبيرة وأماكن أصغر أو بوتيك وتعرض فيه أشياء كثيرة وال Info Mall هو سوق للمعلومات عن طريق الإنترنت ومقسم من خلال توزيعات مختلفة، مثل Bulletin Board والتي يعرض فيها آخر الأخبار عن منظمات المجتمع المدني المشاركة في الـ Info Mall، ولكن أهم شيء فيه موقع منتدى الإصلاح العربي، وكذلك الهيئة الإنجيلية وهكذا، على اعتبار أن كل منظمة مسئولة عن البضاعة التي تعرضها وسوف تكون كل المواقع بدون أي اشتراك، ولكن الفكرة إن كل المواد والأخبار والتقارير والدراسات، إلى آخره موجودة، وبحيث إذا أراد أحد البحث عن أي موضوع سيجده مثل موضوع تمكين المرأة سنجد كل التجارب الخاصة بالهيئات التي تعمل في هذا الميدان، ويمكن جمعها، وميزة هذا الموقع أنه يمكن إحداث تغيير في هيكله الهندسي بسهولة، وسوف يقسم أيضًا جغرافيًا، وفي حالة الرغبة في معرفة الهيئات الخاصة بالمجتمع المدني في الأردن أو في تونس أو في مصر، من الممكن التعرف عليهم والوصول إليهم بسهولة وخصوصًا إذا كان الغرض هو الإطلاع على التجارب الخاصة بهم أو الموضوعات التي يعملون فيها أو عن عِمالة الشباب أو من الذي يعمل في مجال حقوق الإنسان، ومن الذي يعمل في البيئة، ومن الذي يعمل في تمكين المرأة، أو في قضايا التلوث، وسوف يرتبط ذلك مع الـ Chat room والتي ستعطي فرصة للحوار وللرأي والرأي الآخر، والإطلاع على الآراء المختلفة وفى نفس الوقت القدرة على الإطلاع على ما يقوم به الآخرين ويمكن بالطبع زيادة عدد المشتركين في المستقبل وسوف توجد إعلانات على الـ bulletin board مثل وجود هيئة تبحث عن متخصص في موضوع السواحل ومشاكل

السواحل، أو على متخصص في تغذية الأطفال، ومعرفة المهتمين بهذا الموضوع وبذلك يتم الترابط الفوري بين كل المؤسسات والتي يتوافر لها جهاز كمبيوتر وتستطيع الدخول على الانترنت أي سيكون هذا الموقع بمثابة همزة الوصل بين منظمات المجتمع المدني وسنتفادى في البداية إدخال الصور.

وبالنسبة لتشجيع الشباب والعمل الأهلي، تمت مسابقة في الإسكندرية للشباب الذين يحلمون بمستقبل منطقة الميناء الشرقي، وقد كان مشروع كبير يتحدث عن أحلام وأفكار الشباب وسوف تخصص لهذه المشاريع بعض الجوائز من مكتبة الإسكندرية لتشجيع الشباب. وفي الحقيقة فقد قام الشباب بمشروعات جميلة وأفكار خرافية وأفكار قابلة للتنفيذ، والمكتبة اتفقت مع المحافظ على القيام بشرائح أخرى من مدينة الإسكندرية للقيام بنفس العمل عليها.

وقد اهتمت المكتبة أيضًا بتخليد ذكرى زميل عزيز علينا جميعًا يمكن بعضكم لم يسمع عنه ولكن أغلبكم يعرفه وهو المرحوم الدكتور عادل أبو زهرة لأنه في الحقيقة أفنى حياته من أجل العمل التطوعي والمنظمات الأهلية وخدمة المصلحة العامة. وسنقدم أربع جوائز سنوية في أربع مجالات كان يعمل فيها، وقد وصلت عدد من الترشيحات لهذه الجوائز حوالي **24** ترشيح، وطبعًا ستصل إلى المكتبة ترشيحات إضافية وسيتم اختيار أفضل أربعة منظمات أهلية وهذا العمل له فائدة مشتركة ومزدوجة من ناحية الناس وطبعًا تخليد لذكرى الدكتور عادل أبو زهرة وتوسيع قاعدة المعرفة بالتجارب الناجحة من خلال الترشيحات.

وموضوع المؤتمر الثاني للإصلاح على المستوى العربي هو التجارب الناجحة وفي الحقيقة لا أريد استخدام كلمة أفضل الممارسات، لأن أفضل الممارسات تفترض معرفة شاملة بكل الممارسات، ولذلك أطلقنا عليها التجارب الناجحة. والتجارب الناجحة كثيرة وقد وصل إلى منتدى الإصلاح العربي تجارب كثيرة بلغ عددها حتى الآن ستين تجربة يستحق التعرف عليها من العالم العربي كله، وهذه فرصة للحوار حولها من جانب المجتمع المدني ومعرفة أنه قادر على القيام بأعمال ناجحة وكثيرة وسوف نقيم هذه التجارب الناجحة ونستأنس بخبرتها.

وبالنسبة لمشروعات الشباب في هذا المؤتمر اقترح تكوين لجنة صغيرة لدراسة هذه المشروعات حتى يمكن البدء في تنفيذها وسوف نبدأ بخمسة مشروعات والبقية بالتدريج وفي الحقيقة أو بالنسبة لموضوع إعداد وتنمية القيادات، أرجو ألا نعيد تجربة منظمة الشباب لأن

الشباب يحتاج إلى بداية صحيحة يمكنه أن ينطلق بعدها وعلينا أن نسانده وندربه ونوجه وأن التدريب والتوجيه لا يتم من خلال إن المعرفة حكر على الأكبر والأقدم وهذا ليس دائما صحيح ولذلك لديّ بعض التحفظات على هذا وعندما نتحدث عن تدريب الشباب على الاستفادة من التراكم العلمي والمعرفي يعتبر هذا جزء من تعلم التعلم أو فتح المجالات ومن الممكن عمل ورش عمل صغيرة وبرامج تدريبية نضع فيها تحت أيدي الشباب الأدوات التي تمكنهم من البحث بأنفسهم والقيام بالتجارب بأنفسهم، وعندي ثقة كبيرة في قدر الشباب في التقييم السليم.

وفي مكتبة الإسكندرية ومع مجموعة كبيرة من الشباب حوالي **500** من فروع الهندسة الكهربائية حضروا الاحتفال بآينشتاين في مكتبة الإسكندرية، والعالم كله يحتفل بآينشتاين، واعتبر هذا العام عام الفيزياء والغريب أننا سمعنا عن آينشتاين وهو بين علماء الطبيعة مثل نبوتن وهما في الحقيقة غيروا مفهوم العالم في فترات مختلفة وعام **2005** ليس تاريخ ميلاد أو وفاة اينشتاين ولكن في عام **2005** سيكون قد مر مائة سنة على شاب صغير اسمه ألبرت آينشتاين كان عمره **26** سنة ولا يحمل درجة دكتوراه ولا يعمل في جامعة ولكن كان يشتغل في مكتب البراءات في برن، ونشر خمس أبحاث غيرت التاريخ، منها المعادلة الشهيرة التي صدر منها القنبلة الذرية وبعد أربعين سنة، وهذا الشاب عمل ثورة معرفية كبيرة في سنة **1905** ولذلك العالم كله يحتفل بهذه المئوية هذا العام اعتراف بهذا الإنجاز العلمي الكبير. وقد ذكرت في محاضرة أنه لم تكن مساهمات أينشتين وحدها ولكن نجد أيضًا مساهمات من ديراك عندما بدأ كونتم فيزيكسو وعمره **24** سنة وأكملها في سن **27** سنة، جيم واطسون الذي اكتشف الـ **DNA** الموروث الحيوي، والدُبل هيليكس وكان عمره **25** سنة، هايزن برج والذي كتب الكونتم ميكانكس في سن **24** سنة، الأنسيرتنج برنسيبال وكان عمره **26** سنة، ومعنى هذا أن الشباب استطاعوا أن يتفوقوا على الشيوخ في أشياء كثيرة، ولذلك يجب فتح المجال للشباب وهذه هي مهمة الكهول في مساندة الشباب وإعطائهم الدفعة، أكثر من أي شيء آخر.

وفي الحقيقة في مصر للأسف تراثنا غير ذلك، التراث فيه دائما كبت للشباب، الأكبر عنك بيوم يعرف عنك بسنة، واسكت يا ولد واسمع كلام أساتذتك وكل هذه الأشياء والتي لا تساعد على التنشئة الصحيحة وأنه بدلا منها يجب الانفتاح على الفكر الجديد، ومعرفة إن الشباب قادر على المشاركة والاختيارات الصحيحة وأنه عندما يستنفر من خلال الأسئلة فإن هذه الأسئلة تفتح له أبواب جديدة للمعرفة وهذا جزء من قدرة التخيل وقدرة الانفتاح، والتي نأمل أن تنطلق في مصر، ولدي ثقة بلا حدود في شباب مصر، وأنا مُتفائل جدًا بمصر من أجل

شباب مصر القادرين على صناعة المستقبل وعندي ثقة كبيرة فيهم وتجربة مكتبة الإسكندرية تبنت ذلك ويسعدني أن أعلن عليكم أن متوسط العمر في مكتبة الإسكندرية 27 سنة، وأن 80% من العاملين في مكتبة الإسكندرية أقل من 35 سنة وأن كبار السن أي أكثر من 55 سنة عددهم 27 شخص فقط ومتوسط عمر القيادات في المكتبة هو 35 سنة، وأصغر مديرة كان عمرها 22 سنة والآن عمرها 23 سنة، وأكبر مدير عمره 41 سنة وأن كل ما قامت به مكتبة الإسكندرية بفضل هؤلاء الشباب المصري.